

منتدى غزة للدراستات السياسية والاستراتيجية التاسع

القضية الفلسطينية في بيئة إقليمية متغيرة

التطورات والتداعيات

غزة - 2016

إشراف:

د. خالد شعبان

مدير التحرير:

أ. جمال البابا

هيئة التحرير:

مطيع بسيسو

أحمد الطيبي

طباعة وتنسيق:

محمد حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذا الكتاب أو
خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة
إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر
كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

تقديم

5	د. أحمد مجدلاني	كلمة مركز التخطيط الفلسطيني.....
	د. مازن العجلة	الجلسة الأولى: إدارة الجلسة
8	أ.د. إبراهيم ابراش	الرؤية المصرية الحالية والمستقبلية تجاه القضية الفلسطينية.....
22	د. وجيه أبو ظريفة	العلاقات الخليجية الفلسطينية الواقع والمستقبل.....
33	أ. جميل مزهر	تعقيب.....
37		مداخلات الجلسة الأولى.....
	د. أسامة عنتر	الجلسة الثانية: إدارة الجلسة
44	أ.د. اسامة أبو نخل	الدور الإيراني بعد الاتفاق النووي وتأثيره على القضية الفلسطينية.....
56	أ.د. كمال الاسطل	الدور التركي في المنطقة العربية وتأثيره على القضية الفلسطينية.....
93	أ. جمال البابا د. خالد شعبان	السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية.....
103	د. غازي حمد	تعقيب.....
106		مداخلات.....

تقديم

كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

د. أحمد مجدلاني*

الأخوات والأخوة

نحيكم جميعاً ضيوف ومشاركين بتحية الوطن وفلسطين ، ونحن على أعتاب انتهاء سنة ميلادية ... نقول لكم كل عام وأمتنا وقضيتنا الوطنية بخير .

عام مر علينا وحمل معه عديد القضايا الوطنية الهامة ... عام حمل في ثيابه دلالات جديدة .. نحو مرحلة جديدة تتطلب من الجميع تحمل المسؤوليات ونحن نودع عام ، ونستعد لاستقبال عام جديد، يختتم مركز التخطيط الفلسطيني كأحد مؤسسات دوائر م.ت.ف، فعالياته ونشاطاته الوطنية... بعقد منتدى غزة التاسع للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ينعقد المنتدى تحت عنوان "القضية الفلسطينية في بيئة إقليمية متغيرة" التطورات والتداعيات.

إن اختيار هذا العنوان لم يكن مصادفة البتة ، فقد استغرق الحديث به فترة من الوقت، كذلك فيما يتصل بالعناوين الفرعية ، والتي ستكون محور هذا المنتدى السياسي.

فالقضية الفلسطينية ومنذ اليوم الأول لنشئها لم تكن معزولة عن الواقع العربي والإقليمي، وبالتالي ليس من قبيل المجاملة أو حتى المناكفة السياسية، تعتبر

* عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية- رئيس مركز التخطيط الفلسطيني

القضية الفلسطينية مركز الصراع بالمنطقة ... للأمر ارتباطاته التاريخية ... والسياسية... والجغرافية... وهذا يعني أن القضية الفلسطينية بمكانتها ومساحتها لم تعد محوراً يقتصر على المستوى الإقليمي وحسب، بل تعدت ذلك منذ زمن بعيد لتصبح قضية تحضا بالاهتمام الدولي... والأصدقاء منهم وغير الأصدقاء..

ومن هنا .. فإننا نؤكد على أن القضية الفلسطينية ... وعلى الرغم من جملة التطورات والأحداث التي عصفت بالإقليم مؤخراً إلا أنها لا زالت تحظى بالرعاية والاهتمام.

صحيح أن أولويتها تراجعت... إلا أن زخم الأحداث... والتي رافقها حراك دبلوماسي وسياسي خلال الفترة المنصرمة بدأ يعيد للقضية بريقها ومركزيتها وأولويتها.

لكن علينا النظر إلى ذلك من منطلق ما جرى ويجري بالإقليم من متغيرات هذه المتغيرات ارتبطت بما يسمى بالربيع العربي من جهة... والسياسات الدولية ومتغيراتها من الجهة الأخرى... وهذا يعني أننا أمام أوضاع تشبه الرمال المتحركة، والتي تخضع لقوانين الطبيعة... وأيضاً جملة المتغيرات والتطورات السياسية الحاصلة تخضع لقوانين المصالح الدولية... لهذه الأطراف أو تلك..

لكن من المحذور علينا... أن ننظر لهذه المتغيرات انطلاقاً من الرؤية والنظرية الميكافيلية... كما تحاول بعض الأطراف أن تسوق ذلك.... والتي تحاول أن تجد جادة صوابها بدولة الاحتلال الإسرائيلي برئاسة نتنياهو الذي بدأت حكومته تتحول نحو الفاشية .

نعتقد جازمين أن هناك فرقاً وامتيازاً واضحين بين التمسك بالثوابت الوطنية والقومية ... والتأقلم يكون بإطار الحركة التكتيكية. وما بين التفريط بالاستراتيجيات لمصالح آنية ضيقة لهذا البلد أو ذلك.

وفي مقابل ذلك... لابد للنظر لكافة القضايا من منظور المصالح العليا.. والأمن القومي العربي وكيف نعمل على تعزيزه وحمايته من خلال الارتقاء الفعلي بأدواتنا وآليات عملنا السياسية والدبلوماسية في قادم المرحلة.

وهذا يقودنا للتوقف أمام المحاور العربية... هذه المحاور التي ساهمت بخلق فجوة عميقة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها النفاذ من خلالها، مما جعلها تعيث فساداً وتحقق رؤية كونداليزا رايس بما اصطلحت عليه (الفوضى الخلاقة) هذه الفوضى التي تقاطعت مصالحها مع بعض أطراف الإقليم وساهمت ب بروز التطرف والإرهاب..... هذا الإرهاب الذي ترعاه عديد الدول... والذي بدأ يستخدم كورقة لحرف المسارات من جهة ولممارسة الابتزازات السياسية من الجهة الأخرى... وهذا متغير ينبغي التوقف أمامه... باعتباره متغير يهدف بأبعاده الاستراتيجية لتقويض القضية الفلسطينية.

كذلك هناك متغير آخر لابد أن يؤخذ بالاعتبار.. السياسة الأمريكية للإدارة الجديدة والتي بدأت ملامحها تتفتح ولو بشكل أولي.. سنلقي بظلالها على الأقاليم.. وما يعنيه ذلك ضرورة تحديد ملامح المرحلة القادمة... لآليات العمل العربي المشترك... وكيفية التصدي لكافة المخططات الإسرائيلية.

إننا نعمل كثيراً على هذا المنتدى ومخرجاته لقادم المرحلة... وبما يعزز أداء القيادة الفلسطينية وصون م.ت.ف، ووحدتها وصون النظام السياسي الفلسطيني... إنهاء حالة الانقسام البغيض.

شكراً لكم ولحسن استماعكم.

الرؤية المصرية الحالية والمستقبلية تجاه القضية الفلسطينية

أ.د. إبراهيم أبراش

مقدمة

لا أحد يُنكر دور مصر التاريخي في استنهاض المشروع الوطني الفلسطيني الحديث لأول مرة من خلال منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 أو دعم العمل الفدائي في بداياته عندما وصفه الرئيس جمال عبد الناصر "إنه أنبل ظواهر العصر". آنذاك كان الدعم المصري الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية منسجما ومؤسسا على البعد القومي للقضية الفلسطينية المبني على فهم عقلاني وواقعي لخطورة المشروع الصهيوني على مصر والمنطقة ، ولم يكن مجرد حالة عاطفية انفعالية.

ما بين زمن البعد القومي واليوم جرت مياه كثيرة في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي وفي العلاقات الفلسطينية المصرية غيرت من العلاقة بين الطرفين ، سواء في مصر والتحول الداخلي فيها وخصوصا في السنوات الخمس الأخيرة ، أو في فلسطين وما شهدته حركة التحرر الفلسطينية من أحداث ومتغيرات وآخرها الانقسام ، أو على مستوى الإقليم . هذه المتغيرات اربكت العلاقات الفلسطينية المصرية على المستوى الرسمي والمستوى الشعبي ، وكان آخر مظاهر الاريك والتوتر موقف مصر من القيادة الفلسطينية في سياق مبادرة الرباعية العربية ثم الالتباس الذي صاحب طرح مشروع قرار إدانة الاستيطان في مجلس الأمن يوم الثالث عشر من ديسمبر 2016 .

كل ذلك يتطلب سرعة تصويب العلاقة بين الطرفين على قاعدة تفهم متطلبات الأمن القومي المصري وخصوصا على حدودها مع فلسطين ، وفي المقابل على مصر تفهم المتطلبات الحياتية للفلسطينيين في قطاع غزة خصوصا مع الاستمرار في دورها التاريخي في دعم وحماية المشروع الوطني الفلسطيني الذي له عنوان واحد وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

سنقارب الموضوع من خلال المحاور التالية :

المحور الأول

العلاقات المصرية الفلسطينية ما بين الأمن والأيدولوجيا

المحور الثاني

فلسطين ضحية صراعات مصر الداخلية وارتباطات حماس الأيدولوجية

المحور الثالث

مصر ومبادرة الرباعية العربية ومسألة خلافة الرئيس أبو مازن

المحور الأول

العلاقات المصرية الفلسطينية ما بين الأمن والأيدولوجيا

تاريخيا حدث تلازم ما بين القضية الفلسطينية والعالم العربي بحيث كانت أية تحولات أو متغيرات كبيرة تحدث في العالم العربي تنعكس مباشرة على القضية الفلسطينية ،عندما تنعكس الحركة القومية والثورية العربية تنعكس القضية الفلسطينية وعندما تنهض الحالة العربية تنهض معها القضية،فما كانت فلسطين تضيع وتحدث النكبة لو لم تكن الحالة العربية عاجزة بل ومتواطئة مع بريطانيا،وما كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تعرف نهوضا مع حركة فتح وبقية القوى الوطنية منتصفا الستينيات لولا حالة المد الثوري والتقدمي العربي بقيادة مصر الناصرية ،في المقابل فإن الانتكاسات التي أصابت القضية الفلسطينية أخيرا غير منقطعة الصلة بتراجع الحالة الثورية والتقدمية العربية منذ توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل في ديسمبر 1978 ثم انهيار النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية 1990/ 1991 .

عوامل متعددة أضفت خصوصية على العلاقات المصرية الفلسطينية ، منها الجوار الجغرافي والتداخل البشري وخصوصا ما بين مصر وقطاع غزة . فخلال الفترة ما بين 1948 و 1967 كان قطاع غزة مُدارا من طرف حاكم عسكري مصري ، وكان أهل قطاع غزة يحملون وثائق سفر مصرية للاجئين ، وكانت مصر بوابتهم الوحيدة للتعامل مع العالم الخارجي ، بالإضافة إلى أن مناهج التعليم كانت مصرية . وحتى بعد سيطرة إسرائيل على قطاع غزة في حرب يونيو 1967 لم تنقطع علاقة مصر بالقضية الفلسطينية وبقطاع غزة واستمرت مصر تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية ، حتى اتفاقية كامب ديفيد لم تدفع مصر للتخلي عن القضية الفلسطينية بالرغم من رفض الفلسطينيين لهذه الاتفاقية .

استمر الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو 1993 وقيام السلطة الوطنية 1994 حيث كانت مصر سباقة في فتح سفارة لها في

قطاع غزة ، وعبر الحدود المصرية دخل الرئيس ياسر عرفات وجماسته إلى قطاع غزة . مع أن العلاقة بين الرئيس أبو عمار والرئيس حسني مبارك توترت خلال عام 1999 عندما وقف مبارك ضد توجه أبو عمار لإعلان الدولة الفلسطينية في مايو من نفس العام بعد نهاية المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو ، وحذره من الإقدام على هذه الخطوة ، وقد استمر هذا الموقف السلبي في القمة العربية في بيروت مارس 2002 وفي موقف مصر من محاصرة الرئيس حتى وفاة أبو عمار نهاية 2004 .

الملاحظ أنه في تلك الفترة كان وفد أممي مصري برئاسة مصطفى البحيري ثم اللواء برهان جمال حماد دائم التواجد في قطاع غزة دون الضفة الغربية وقد استمر هذا الوفد الأممي خلال سنوات الانفلات والفوضى في قطاع غزة والتي صاحبت حصار الرئيس أبو عمار في المقاطعة واستمرت حتى سيطرة حماس على قطاع غزة . هذا التواجد كان يطرح تساؤلات عن سبب وجود الوفد الأممي في قطاع غزة دون الضفة ؟ وما دوره في الأحداث آنذاك ؟ .

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007 غادر الوفد الأممي المصري قطاع غزة ، واستمرت مصر في علاقاتها مع السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن كمركز السلطة والشرعية ، إلا أنها لم تُغلق معبر رفح وتحاصر غزة ، وإن كان عمل المعبر لم يعد كما كان سابقا لرفض حركة حماس الالتزام باتفاقية المعابر الموقعة بين السلطة وإسرائيل . وفي عام 2009 احتضنت مصر لقاءات مصالحة فلسطينية فلسطينية واستمرت بهذا الدور إلى حين اندلاع أحداث فوضى الربيع العربي وظهور مشاريع إقليمية على رأسها دولة قطر متعارضة مع السياسة المصرية وخصوصا بعد ثورة 30 يونيو ، لتدخل العلاقات المصرية الفلسطينية في حالة من الازدواج والتوتر استمرت حتى اليوم .

التباس العلاقات الفلسطينية المصرية في ظل فوزى الربيع العربي

الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية ، أو ما كان يسمى بالبعد القومي ، شهد في ظل ما يسمى بالربيع العربي حالة تراجع وتدهور متسارعة ، وخصوصا في الساحة المصرية ، مما ترك تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية حيث تجري عملية ممنهجة لفك الارتباط التاريخي والمصري والاستراتيجي والنفسي ما بين فلسطين والشعب المصري .

كان الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب العربية سعادة عندما اندلع الحراك الشعبي بداية عام 2011 ، وكيف لا ، وقد اكتوى الفلسطينيون بتأمر أنظمة عربية عليهم وتجاهل أخرى لقضيتهم ، كانت المراهنة أن أية ثورة أو تغيير في مصر سيؤدي لاستلام الجماهير أو نخب تعبر عن الإرادة الشعبية لمقاليذ الأمور ، والشعب المصري بطبيعته وفطرته مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة بغض النظر عن الخلافات الفلسطينية الداخلية.

نعم ، تفاعل الفلسطينيون بالحراك الشعبي في مصر بالرغم من حالة القلق بسبب غياب القضية الفلسطينية عن أجندة الثورة ، حيث أخذت الثورة بعدا وطنيا ولم يرفع المحتجون أو الثائرون شعارات كبرى كتحرير فلسطين أو الوحدة العربية أو القضاء على إسرائيل وأمريكا بل لم يتم ترديد ولو شعار واحد ضد واشنطن وإسرائيل أو حرق العلمين الإسرائيلي والأمريكي كما كان الحال مع الثورات أو الانقلابات العربية السابقة .

وجد الفلسطينيون عذرا لكل ما سبق من منطلق أن هناك أولويات للثوار الأوائل - قبل أن تتكشف أبعاد ما يجري - وأولوياتهم تغيير النظام القائم وبناء الدولة والمجتمع ثم التفرغ للقضية المركزية للأمة العربية ، حتى إعلان الرئيس الإخواني مرسي اعترافه بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وأرسل رسالته الشهيرة لشمعون بيرس وجد الفلسطينيون مبررات لها ، لإدراكهم طبيعة العلاقة التي تحكم الإخوان المسلمين بواشنطن ومصالحها في المنطقة ، وأن مصر تمر بمرحلة انتقالية سيدفع الفلسطينيون الثمن بداية ولكن بعدها ستعود مصر لأصالتها العربية وتعيد

ترتيب أولوياتها لتلتفت للقضية الفلسطينية ليس من أجل الدفاع عن الشعب الفلسطيني فقط ولكن دفاعا عن المصالح القومية المصرية المهددة من الكيان الصهيوني .

منذ بداية الاحداث كان من الواضح أن أية تغييرات تشهدها مصر سيكون لها تداعيات على القضية الفلسطينية ، تداعيات مرتبطة بالحوامل الاجتماعية والسياسية التي ستقود عملية التغيير. كنا وما زلنا نراهن أن الأيديولوجية القومية العربية والمواقف المعادية لإسرائيل كامنة ولا شك في عمق العقل الجمعي المصري ، ولكنها ليست من أولويات الجماهير التي لها مطالب ذات طابع وطني ،وبالتالي فالتحول في توجهات الرأي العام قد يحدث مع مرور الوقت ،وهذا يذكرنا بـ (ثورة) يوليو 52 التي كانت في بدايتها ثورة وطنية خالصة ،وهذا ما كان واضحا في مبادئ الثورة ، وفيما بعد أصبح لها توجهات قومية وثورية تحررية .

فوز مرسي وتداعياته فلسطينيا

بعد فوز الدكتور محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في يونيو 2012 عمت فرحة عارمة عند أنصار حركة حماس وخصوصا في غزة،حيث إطلاق النار وتقديم الحلوى والخروج إلى الشارع ورفع صور مرسي وشعارات الإخوان المسلمين،جرى ذلك في ظل تعثر المصالحة الوطنية وحالة سياسية واقتصادية واجتماعية مأزومة على كافة المستويات ، كما راهنت حركة حماس على فوز مرسي في الانتخابات وعظمت من مراهنتها على الإخوان المسلمين وعلى مصر الإخوانية، وبالتالي رهنّت مستقبل القضية الفلسطينية ومصير ما يقارب المليون فلسطيني بما ستتول إليه الأمور في مصر ، وهذا يعني إعطاء الأولوية للانتماء الحزبي الأيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين على الانتماء للشريك الوطني ،بل كان لدى حماس الاستعداد للتخلي عن المصالحة لصالح إلحاق نفسها وإلحاق قطاع غزة بالحالة المصرية التي يحكمها الإخوان المسلمين.

كان الرئيس محمد مرسي واضحا في خطابه الأول يوم 24 يونيو 2012 حيث مر في خطابه مروراً عابراً على القضية الفلسطينية وحصار غزة مع الإشارة

بطريقة غير مباشرة لإسرائيل عندما قال بأنه سيلتزم بالاتفاقات الدولية التي وقعتها مصر مع الدول الأخرى ويقصد هنا تحديدا اتفاقية كامب ديفيد.

نعتقد ان موقف الرئيس مرسي نابع من إدراكه لعظم التحديات الداخلية التي سيواجهها في سنواته الأولى ،وان مصلحة مصر ستكون مُسبقة على أي اعتبارات أخرى. بالرغم من حديث لقوى وطنية مصرية معارضة عن استعداد الرئيس مرسي وحركة الإخوان الدخول في تسوية جديدة في المنطقة تتضمن توسيع قطاع غزة باتجاه سيناء وإقامة دولة غزة الموسعة وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين .

لأن العلاقات الإستراتيجية للدول لا تتغير مباشرة بوصول رئيس جديد ينتمي لأيديولوجيا مغايرة لسابقه،ولأن هناك مصالح قومية ثابتة للدولة لا يستطيع الرئيس الجديد تغييرها بسهولة،فإن نهج التغيير في السياسة الخارجية لمصر في العهد القصير لمحمد مرسي، لم تمس عمليا الجوانب الإستراتيجية تجاه مشكلة الشرق الأوسط ،و تأثير فوز مرسي على القضية الفلسطينية كان على مستويات دون الإستراتيجية ، ولكن كان له تأثير كبير في تعزيز سلطة حركة حماس في قطاع غزة ، كما توترت علاقة مصر في عهده بالسلطة الوطنية والرئيس أبو مازن .

(ثورة 30 يونيو التصحيحية) تخط الأوراق عربيا وفلسطينيا

ما جرى في مصر بعد 30 يونيو 2013 ونهاية حكم الإخوان المسلمين ، ليس مجرد حراك شعبي عادي أو تمردا على الرئيس مرسي أو انقلاب عسكري ،وأي كان المسمى فإنه حدث أعاد خلط الأوراق في مصر وفي المنطقة ،كما ترك تداعيات على القضية الفلسطينية وخصوصا مع استمرار حركة حماس على تأكيد علاقتها بجماعة الإخوان المسلمين في مصر بالرغم من تحول هذه الأخيرة لحركة معادية للنظام القائم في مصر ، الأمر الذي أدى لعودة توتير العلاقة بين مصر وسلطة حماس في قطاع غزة وتشديد الحصار على القطاع ، مع انفراجة في العلاقة مع السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن .

نعلم مبالغة بعض القوى السياسية المصرية في تحميل حركة حماس مسؤولية عما يجري في مصر بعد سقوط محمد مرسي لدرجة أن محكمة القاهرة

للأمور المستعجلة أصدرت يوم 28 فبراير 2015 حكما أوليا اعتبرت فيه حركة حماس "منظمة إرهابية"، وقد تم التراجع عن هذا الحكم لاحقا ، ،ورفضنا الزج بالفلسطينيين في الشأن الداخلي لمصر أو غيرها ،فشعوب وأحزاب وأنظمة هذه الدول مسئولة عما يجري فيها والعنف متجذر في هذه البلدان قبل أن تظهر حركة حماس للوجود. ومع ذلك تمنينا على حركة حماس أن تتدارك الأمر بسرعة وتتصرف بحكمة مع ما يجري في مصر ،وأن تعود للحضن الوطني وللوطنية الفلسطينية وللاستقلالية القرار الوطني الذي ناضل الشعب الفلسطيني طويلا دفاعا عنه لأنه خَبر مخاطر التفريط به .

لا شك أن المصريين أدرى بشؤون دنياهم ،ولكن لا يمكن تجاهل ما يجري في مصر لأن ما يجري غير منقطع الصلة بما يجري في أكثر من بلد عربي ولأن ما يجري يؤثر على قضيتنا الوطنية بل باتت قضيتنا جزءا من المشكلة الداخلية المصرية من خلال توظيفها تعسفا من أطراف مصرية متعددة أيضا بسبب الجغرافيا.

المحور الثاني

فلسطين ضحية صراعات مصر الداخلية وارتباطات حماس الأيديولوجية

بعد نهاية حكم محمد مرسي ومجيء الرئيس عبد الفتاح السيسي تدهورت العلاقات مع الفلسطينيين بشكل متسارع ، ولم تعد الخلافات رسمية بل أصبحت شعبية ووصلت لدرجة كي وعي الشعب المصري لتُغيّر من إيمانه والتزامه بالقضية الفلسطينية كقضية عادلة ، حيث يُحمل النظام أو بعض مكوناته الإعلامية والمخابراتية كل الشعب الفلسطيني مسؤولية أخطاء أحزاب ونخب سياسية فلسطينية .

إن كنا لا نبرئ بعض الأحزاب الفلسطينية من مسؤولية التحول في الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية ، حيث أخطأت بعض الأحزاب والقيادات الفلسطينية عندما اخترقت المبدأ والقاعدة التي تحكم الثورة الفلسطينية بمحيطها العربي وهي عدم التدخل في الشأن الداخلي لأية دولة عربية ، والوقوف موقف الحياد في النزاعات العربية العربية ، إلا أن ردة الفعل وخصوصا من طرف الإعلام وعلى مستوى التعامل مع حصار غزة وإغلاق معبر رفح لا تعود للتجاوزات الفلسطينية المحدودة ، بل إن جهات داخل مصر توظف هذه التجاوزات لكسر العلاقة الحميمة بين الشعب المصري وفلسطين ، ويبدو أن هذه الجهات أو القوى تعتقد أن تحرير النظام من التزاماته ومسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية ستعزز فرص تحسين علاقاته الاستراتيجية مع واشنطن وإسرائيل دون رهن ذلك بحل القضية الفلسطينية أو على الأقل وقف حالة العدوان المستمرة على الفلسطينيين ، بعد أن تكون هذه الأطراف هيأت القاعدة الشعبية لقبول هكذا علاقات .

كل متابع للإعلام المصري وكل فلسطيني يقطن في مصر أو يضطر للمرور بمطاراتها وموانئها البحرية والبرية وخصوصا بوابة معبر رفح سيلمس بوضوح ليس فقط تشديدا أمنيا يمكن تفهمه وتحمله من منطلق خصوصية الحالة الأمنية في مصر ، بل يصطدم بعداء رسمي وشعبي غير مسبوق تجاه فلسطين ، قضية وشعبا ، عدااء مكشوف ومباشر وصريح ومقصود مشفوع بإهانات وإذلال ومحاولة كسر أنفة وعزة وكرامة الفلسطيني ، سلوك مشين لا يتعرض له أي مواطن من أية جنسية كانت ولا يمكن تبريره بأية اعتبارات أمنية .

مع كامل الاحترام والتقدير للشعب المصري وقيادته السياسية ، ومع تفهمنا لصعوبة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي وخصوصا في مواجهته للإرهاب في الداخل والتحديات الإقليمية ، إلا أن ما يجري في مصر مع الفلسطينيين أخطر في دلالته السياسية وفيما يلحقه من أذى نفسي ومادي من كل ما جرى معهم في كل العهود السابقة بما فيها عهدي السادات ومبارك .

اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها الرئيس السادات وإن حققت تسوية سياسية بين مصر وإسرائيل ألا انها لم تقطع الصلة بين الشعب المصري والقضية

الفلسطينية وفشلت في فرض التطبيع وهو الأمر الذي استمر في عهدي الرئيسين حسني مبارك ومحمد مرسي ، كما لم تتعرض مصالح الفلسطينيين في مصر للخطر ولم تتم إهانتهم بطريقة ممنهجة ومقصودة إلا لفترات محدودة .

في تعامل الدولة المصرية وأجهزتها مع كل الدول العربية التي بها جماعات متطرفة تسيء لمصر علنا بل وتحاربها ، يتم التمييز بين الأحزاب والجماعات الإرهابية من جانب و الشعب والحكومة الشرعية من جانب آخر ، فتتخذ مصر موقفا معاديا للجماعات الإرهابية أو المعادية لها دون أن تتعرض للشعب أو تُحرض الشعب المصري على الشعوب التي تنتمي لها هذه الجماعات . في فلسطين فقط يتم تحميل كل الشعب الفلسطيني مسؤولية أخطاء تُنسب لحركة حماس الإخوانية ، ويتم بث الكراهية والحقد ضد الفلسطينيين بل والتشكيك بعدالة قضيتهم الوطنية وبتاريخهم .

من حق مصر - القيادة والشعب - أن تقلق على أمنها وأن تغضب من تصريحات وممارسات حركة حماس ، والأجهزة الامنية المصرية تعلم جيدا أنه ليس كل الشعب الفلسطيني حماس ، كما تعلم أن ما يجري في مصر لا علاقة لحركة حماس به وهو شأن مصري داخلي ، وأن التشديد في إغلاق معبر رفح البري يضر بالشعب أكثر من حماس وقياداتها ، حيث لهؤلاء مصادر تمويل خاصة سواء من الضرائب التي يفرضونها على الشعب أو من خلال أموال المساعدات ، وهو ما يمكنهم ،بالإضافة إلى قوتهم العسكرية ، من الاستمرار في مصادرة قطاع غزة والسيطرة عليه لسنوات قادمة ، وخصوصا أن الانقسام ليس شأن فلسطينيا داخليا بل جزء من معادلة إقليمية وإسرائيلية .

نخلص مما سبق أن العلاقات الفلسطينية المصرية في زمن ما يسمى الربيع العربي اتسمت بما يلي :

1- تغيرت للأسوأ نظرة قطاع كبير من الشعب المصري للفلسطينيين وجرت عملية شيطنة الشعب الفلسطيني عند الجماهير المصرية ، وهذا ما تمظهر في طريقة تعامل المصريين مع أهالي قطاع غزة، سواء على المعابر حيث يتعرض

المسافرون للإهانة والاستفزاز والابتزاز ،أو داخل مصر حيث بات الفلسطينيون يترددون بالجهر بأنهم فلسطينيون من غزة .

2- ما جرى بعد ثورة 30 يونيو أثار كثيرا من التساؤلات حول إن كان هناك تغير في سياسة الحكومة والإعلام المصري ليس تجاه حركة حماس فقط بل وتجاه الرئيس أبو مازن والسلطة الوطنية الفلسطينية . وكانت مؤشرات ذلك استقبال محمد دحلان المفصول من حركة فتح والمشتبك بخصومة كبيرة مع الرئيس الفلسطيني استقبالا رسميا والسماح له بتوظيف الإعلام المصري - حواراته مع قناة دريم 2 - لمهاجمة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دولة فلسطين العضو كامل العضوية في جامعة الدول العربية ، وهذا مؤشر له دلالاته السياسية .

3-إلا أن اخطر ما نتج عن طريقة تعاطي الإعلام المصري الموجه مع الملف الفلسطيني إعادة تشكيل وعي الجماهير المصرية العاشقة لفلسطين وقضيتها العادلة تجاه فلسطين والفلسطينيين ، بالزعم أن الفلسطينيين لا يستحقون مساندتهم أو الوقوف لجانبيهم ولا داع لأن تعيد مصر النظر باتفاقية كامب ديفيد إرضاء للفلسطينيين أو تدخل في مواجهة مع إسرائيل من أجل الفلسطينيين ، مع تكرار الحديث - الذي يحتاج لمراجعة - أن مصر قدمت مائة ألف شهيد دفاعا عن الفلسطينيين ، وذلك للوقية بين الشعبين المصري والفلسطيني.

4-إن تحويل مؤشر العداء من إسرائيل إلى الفلسطينيين وهو عداء بدأ يتغلغل إلى نفوس الشعب المصري وينعكس في سلوكياتهم تجاه الفلسطينيين ، هذا التحول سيؤدي لأن يفقد الفلسطينيون دولة وشعبا من أهم دول وشعوب المنطقة وهو ما قد يؤثر على مواقف شعوب ودول أخرى، الأمر الذي يشكل انتصارا كبيرا لإسرائيل ودافعا قويا لها لتتفرد بالفلسطينيين وتستكمل مشروعها الاستيطاني والتهويدي في الضفة والقدس واستكمال مشروع دويلة غزة الإخوانية .

المحور الثالث

مصر ومبادرة الرباعية العربية ومسألة خلافة الرئيس أبو مازن

مبادرة الرباعية العربية-مصر والسعودية والإمارات والأردن -للمصالحة
الفتحاوية تمهيدا للمصالحة الفلسطينية الشاملة كما يقول أصحابها والتي تم الكشف
عنها بداية سبتمبر 2016 ، هذه المبادرة وترت العلاقة بين الرئيس أبو مازن
وأصحاب المبادرة وخصوصا مصر وكثرت الأقاويل عن تدهور العلاقة بين الرئيس
أبو مازن ومصر ، وأن القيادة المصرية تدعم محمد دحلان ليكون خليفة للرئيس أبو
مازن .

السياق والتوقيت للذان جاءت فيهما المبادرة العربية والموقف المصري من
الرئيس أبو مازن وتقرب الدولة المصرية من محمد دحلان أثارا التخوفات إن كانت
الدولة المصرية أو بعض أجهزتها المخبرانية تريد بالفعل إنهاء حقبة الرئيس أبو
مازن وإعادة تشكيل النظام السياسي بما يخدم الاستراتيجية الجديدة للنظام المصري
في المنطقة ؟ . ومما عزز الشكوك حول المبادرة والموقف المصري أن المبادرة
خلطت ما بين المصالحة الفتحاوية والفلسطينية الشاملة من جانب وخلافة الرئيس
أبو مازن من جانب ثاني ، أو هكذا فهم أو فسّر كثيرون مضمون المبادرة ،أو
بصيغة أخرى بدا الأمر وكأن أصحاب المبادرة يقولون إما تقبلوا بمحمد دحلان
رئيسا أو تعيدوه لموقعه في حركة فتح وإلا لن نساعدكم في ملف المصالحة ولن
نستمر في تقديم المساعدة لكم ! .

كان من الواضح أن مصر تدعم دحلان بقوة وتريد عودته ليكون فاعلا
رئيسا في الاستراتيجية المصرية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية والمنطقة ،ومصر
تمتلك أدوات تمكنها بالتنسيق من دول عربية وإقليمية من الضغط على الأطراف
الفلسطينية الفاعلة لفرض رؤيتها ولو في نطاق تغيير الأوضاع في قطاع غزة دون
أن تصل الأمور للانقلاب على الرئيس أبو مازن أو خلق كيان سياسي بديلا عن
منظمة التحرير الفلسطينية .

تزامن هذا التحول في الموقف المصري مع نشاط ملحوظ لمحمد دحلان في مصر من خلال وقوفه وتمويله لعدة مؤتمرات لنخب فلسطينية من قطاع غزة سياسية واقتصادية واجتماعية جرت بدءا من السادس عشر من أكتوبر الماضي في عين السخنة على ساحل خليج السويس وتحت إشراف مركز الأبحاث القومي لدراسات الشرق الأوسط المحسوب على جهات أمنية سيادية ، أيضا تسهيلات ملحوظة على معبر رفح حيث تم فتحه عدة مرات خلال شهر وهو خلاف ما كان سابقا حيث كان يتم غلقه لعدة أشهر ، مع وعود مصرية بمزيد من التسهيلات بل وصل الأمر للحديث عن منطقة تجارة حرة وزيارة وفد مصري لقطاع غزة ، أيضا بدأنا نسمع خطابا متبادلا مرنا لا يخلو من نغمة تصالحية بين حماس والدولة المصرية .

مع أن المؤتمر السابع لحركة فتح -2016/11/29 - بايع الرئيس أبو مازن رئيسا بلا منازع لحركة فتح وأقصى محمد دحلان وجماعته من خلال التحكم في عضوية المؤتمر ، بالإضافة إلى إصدار محكمة مكافحة الفساد يوم الرابع عشر من شهر ديسمبر الجاري حكما بإدانة محمد دحلان بتهمة الفساد والحكم عليه بثلاثة سنوات سجن وتغريمه بـ 160 مليون دينار ، إلا أننا نعتقد أن الخلاف ما بين الرئاسة الفلسطينية مع مصر ومحمد دحلان لم يحسم ، وفي ظني فإن أية خطوة قد يقدم عليها محمد دحلان سواء على مستوى حركة فتح أو من خلال دعوته لمؤتمر وطني لن يكتب لها النجاح دون دعم مصري ، ولا نعتقد أن مصر في هذه المرحلة ستقطع الوصل مع الرئيس ومنظمة التحرير أو تشارك في خلق كيانية سياسية جديدة منافسة أو بديلة لمنظمة التحرير ولسلطة الرئيس أبو مازن ، ولكن قد تغير من طريقة تعاملها مع السلطة ومع قطاع غزة .

ارتباطا بما ورد أعلاه فإن مصر ستهم في المرحلة القادمة بملف قطاع غزة لاعتبارات تتعلق بالبعد الأمني وضمان حماية جبهتها الجنوبية ، وحتى تؤمن هذا المطلوب فستعمل على تخفيف الحصار عن القطاع ، وقد تفكر في البحث عن إدارة بديلة لسلطة حماس وفي هذا السياق قد يكون لمحمد دحلان وجماعته دور لا

يتعدى قطاع غزة ، مع الاستمرار في علاقة رسمية باردة مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن .

خاتمة

خلاصة لهذه الورقة يمكن القول بأن العلاقات الفلسطينية المصرية تمر بمنعطف دقيق ، وحتى في حالة عودة مصر لتأخذ موقعها القومي في قيادة الأمة العربية فإن مفهوم البعد القومي ودور مصر لن يكون كما كان سابقا ، حيث ستعطي مصر الأولوية لأمنها القومي ولمصالحها الوطنية ، وهو أمن ومصالح لن يتحققا من خلال التصادم مع تل أبيب وواشنطن بل من خلال التقارب معهما .

ومن جهة أخرى ومع أن مصر ترعى ملف المصالحة الفلسطينية إلا أن قدرتها على انجازها باتت محدودة بسبب غياب الإرادة الفلسطينية من جانب ، ومن جانب آخر لأن إسرائيل لن تسمح بإعادة توحيد الضفة وغزة في إطار سلطة وحكومة واحدة ، ومصر لا تستطيع إجبار إسرائيل على تغيير موقفها ، بالإضافة إلى ظهور قوى وحاور عربية وإقليمية تنافس مصر على الملف الفلسطيني وعلى ملف المصالحة .

العلاقات الخليجية الفلسطينية

الواقع والمستقبل

د. وجيه ابو ظريفة*

مدخل تاريخي :

بدأت العلاقة الفلسطينية بدول الخليج العربي مباشرة بعد البدء في عملية التشكل و الاستقلال لامارات الخليج العربية و بدء تشكل كيانات سياسية فيها و خاصة بعد اكتشاف النفط و الغاز حين بدأت العمالة الفلسطينية الوصول لها بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى مباشرة،

و كانت اول اللقاءات ذات الطابع السياسي بين وفود فلسطين تمثل القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت و بين ممثلين عن الكويت والسعودية و بعض امارات الخليج العربي الاخرى قبل توحيدها، حيث تبنت الكويت والسعودية الموقف الفلسطيني في رفض الهجرة اليهودية و المطالبة باستقلال فلسطين كجزء من الوطن العربي و حقه في اقامة دولة فلسطينية،

وكانت اول اللقاءات في الكويت منذ 1922 و استمرت اللقاءات مما ساهم في تبني ال صباح المواقف الفلسطينية و بدأت الاتصالات السعودية الامريكية بمراسلات الملك عبد العزيز مع الرئيس الامريكي روزفلت ردا و على البيان الامريكي 1938\10\14 الذي ايد وعد بلفور بحق اليهود في انشاء وطن

*الكاتب و استاذ العلوم السياسية

قومي لهم في فلسطين و شاركت المملكة السعودية في الطاولة المستديرة في لندن حول قضية فلسطين و مداولات الامم المتحدة قبل صدور قرار التقسيم و كانت الى جانب الحق الفلسطيني و العربي في فلسطين و هذا ايضا ينطبق على امارات الخليج العربي قبل اتحادها في الامارات العربية المتحدة و بعد اعلان بريطانيا عن انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين و اعلان المنظمة الصهيونية قرار تاسيس دولة اسرائيل ارسلت طلائع من السعودية و متطوعين من الخليج العربي للقتال الى جانب الجيوش العربية في فلسطين والى جانب الفدائيين الفلسطينيين و لكن الهزيمة التى لحقت بالجيوش العربية في فلسطين امام العصابات الصهيونية و سيطرتها على معظم الاراضي الفلسطينية اصاب الجميع بالاحباط و الابتعاد عن المشاركة الحقيقية في رسم مستقبل سياسي للعلاقة مع فلسطين خاصة بعد سيطرة الاردن و مصر على ما تبقى في فلسطين و قيام ثورة يوليو 1952 في مصر والموقف الخليجي منها و استمر ذلك حتى بدات الحروب العربية الاسرائيلية في عام 1956

اهداف السياسة الخارجية الخليجية

تمثلت اهداف السياسة الخارجية الخليجية باكملها مع بعض اختلافات الجزئية بين بعض الدول في مجلس التعاون الخليجي في التالى

1-ضمان امن دول الخليج العربي بشكل جماعي ككل دولة على حدا من المخاطر المحيطة

(ايران ،العراق ، التمدد الشيعي ، الارهاب)

- 2-ضمان تدفق النفط و الغاز و ضمان سهولة نقله و تصديره عبر الخليج العربي بشكل خاص و منع سيطرة ايران على الخليج و التحكم فيه
- 3-الالتزام بالشرعية الدولية كجزء من المجتمع الدولي و بالتالي انشاء علاقات مع جميع دول العالم لضمان تحقيق مصالح دول الخليج العربي
- 4-دعم القضايا العربية و الاسلامية و خاصة قضية فلسطين و دعم مسيرة السلام في الشرق الاوسط مع التمسك بالحقوق العربية

5-المساهمة الفاعلة في اوبيك و العمل على التأثير في مؤسسات المجتمع الدول الاقتصادية و المالية و لزيادة التأثير السياسي لها

تطور العلاقة الفلسطينية الخليجية

على مدار العقد الماضي كانت العلاقة الفلسطينية الخليجية تعتمد على نمط محدود من الدعم المادي و المعنوي و السياسي من كافة دول الخليج للشعب الفلسطيني و القضية الفلسطينية و لكن هذه العلاقة تأثرت بالمتغيرات التي مرت بالمنطقة العربية و خاصة الخليج العربي

اولا : اهم هذه المؤثرات في العلاقة الخليجية الفلسطينية

1-**انتهاء الحرب الباردة و نشوء النظام الدولي الجديد** الذي دفع دول الخليج باتجاه الولايات المتحدة الامريكية بشكل اكبر من ما كانت سابقا لضمان امن هذه الدول خاصة مع تطور القدرات الايرانية و العراقية و هذا جعل هذه الدول تتبنى مواقفًا أكثر توافقًا مع المواقف الغربية من القضية الفلسطينية

2-**احتلال العراق للكويت و عدم وضوح الموقف الفلسطيني من رفض الاحتلال و تفسير الموقف الفلسطيني برفض اللجوء الى القوة لتحرير الكويت و رفض تدمير مقدرات العراق بانه اصطفاف فلسطيني الى جانب الغزو العراقي** ترافق ذلك مع موقف الشعب الفلسطيني الذي تأثر بضرب اسرائيل من قبل صدام حسين و فسر ذلك بانه تاييد لنظام صدام حسين و بالتالي اعيد طرح العلاقات الفلسطينية الخليجية بشكل كامل خاصة من الكويت حيث تم وقف المخصصات التي كانت تدفع لمنظمة التحرير الفلسطينية و طرد عدد كبير جدا من العمالة الفلسطينية في الكويت و دول الخليج العربي و وقف الدعم للانتفاضة الفلسطينية الكبرى و تاييد مساعي الولايات المتحدة لاطلاق ما سمي بعملية السلام في مدريد و التي شاركت فيها دول الخليج العربي

3-**احداث 11 سبتمبر 2001** عندما انهار برجى التجارة العالمية في نيويورك صارت الولايات المتحدة الى اعلان الحرب على الارهاب و اعلن جورج بوش ان من لم يكن معها فهو مع الارهاب وانتشر التحريض على العرب

عموما و على السعوديين و الخليجيين خاصة واتهموا بانهم يصدرون النفط والارهاب و بالتالي اصبحت السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية اكثر حذرا من دعم المقاومة الفلسطينية و الانتفاضة الفلسطينية و ذلك لقدره اللوبي الصهيوني في وسم المقاومة الفلسطينية بالارهاب لدرجة انها لم تستطع ان تدافع عن الشعب الفلسطيني عندما اجتاحت اسرائيل الضفة الغربية و حاصرت الرئيس ياسر عرفات و عادت وتيرة التطبيع مع اسرائيل

4-الاحتلال الامريكي للعراق

الغزو الامريكي للكويت و وجود القواعد الامريكية و انفاق مليارات الدولارات على هذه الحرب من دول الخليج ساهم في وجودها الفعلي تحت الوصاية الامريكية سياسيا و بالتالي ابتعدت بشكل كبير عن أي تأثير مباشر في القضية الفلسطينية باستثناء دعم عملية السلام و دعم موازنة السلطة الفلسطينية و الأنروا كجزء من الدول المانحة و تايد مسيرة التسوية مثل مؤتمر انابوليس

ثانيا : دول الخليج و عملية السلام

بعد اغتيال الرئيس المصري انور السادات و بدء عودة العلاقات المصرية العربية في

عهد مبارك كان اول مشروع للاندماج بالتسوية الشاملة للصراع العربي الاسرائيلي مقدم باسم (مشروع الملك فهد) 1981 حيث يؤدي الى تطبيع العلاقات العربية مع اسرائيل مقابل الانسحاب الى حدود الرابع من حزيران عام 1967 و كان هذا المشروع اساس مشروع قمة فاس 1982 و بعد انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط شاركت مجلس الخليج بصفة مراقب في المؤتمر و لكن سرعان ما شاركت دول الخليج في المفاوضات متعددة الاطراف و كان هذا مقدمة لعلاقة جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي و اسرائيل و بدء عملية ازالة قرارات المقاطعة و الحظر

و بعد توقيع م.ت.ف لاعلان المبادئ في اوسلو 1993 و تاسيس السلطة الفلسطينية 1994 بدات بشكل رسمي علاقات ثنائية خليجية اسرائيلية و فتحت مكاتب للتسهيل التجاري و مكاتب لرعاية المصالح و ربما باستثناء السعودية و

الكويت كانت كل العواصم الخليجية تطبع بشكل كامل علاقتها مع اسرائيل خاصة قطر و الامارات المتحدة

ثالثا : علاقة دول الخليج مع حركة حماس

-بدأت العلاقة بين السعودية و حركة حماس مبكرا حيث التقى ممثلين من المخابرات السعودية موسى ابو مرزوق عدة مرات ابتداء من العام 1988 حتى العام 1992

-رفضت السعودية ادراج حركة حماس على قائمة الارهاب الامريكية

-استقبال الشيخ احمد ياسين بشكل شبه رسمي بعد تحريره من سجون

الاحتلال و بدء اتصالات شبه رسمية بين حماس و السعودية

-لقاءه الملك فهد و ولي العهد الامير عبدالله و اركان النظام السعودي

-زيارة وفد برئاسة الدكتور محمود الزهار الذي كان وزيرا للخارجية في

الحكومة العاشرة و لقاءه مع وزير الخارجية السعودية سعود فيصل

-زيارة خالد مشعل واسماعيل هنية و توقيع اتفاق مكة 2007

-تجمدت العلاقة تقريبا منذ سيطرة حماس على قطاع غزة حتى الان رغم

اندلاع احداث الربيع العربي 2011 و خروج حماس من سوريا و تقليص علاقتها

مع ايران الا ان كل هذا لم يعيد العلاقات الى ما كانت عليه وجود رافض لتطورها

باستثناء الدعم المقدم الى المشروعات في قطاع غزة و اعادة الاعمار

بدأت العلاقة القطرية مع حركة حماس ايضا مع زيارة الشيخ احمد ياسين

وازدادت العلاقة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦

وتشكيلها للحكومة العاشرة برئاسة اسماعيل هنية

بعد عدوان ٢٠٠٨-٢٠٠٩ دعت قطر لقمة الدوحة ودعت خالد مشعل

للمشاركة فيها وكان هذا اختراق كبير لمعايير العلاقات السياسية بين قطر

والسلطة الفلسطينية

ازدادت العلاقة بين قطر وحماس مع اندلاع الربيع العربي وتأيد كلاهما

للثورات الشعبية ضد أنظمة الحكم في تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن وأدى

ذلك الى فوز الاخوان المسلمين بالانتخابات خاصة في مصر مما وضع قطر

وحماس والايخوان في محور واحد ينتظر ان تكتمل أركانها الأربعة باستيلاء
الاخوان المسلمين على سوريا

اتخذت حماس قرار استراتيجي بالخروج من دمشق الى الدوحة والتخلي
عن اقرب حلفائها بشار الاسد والانتقال للدوحة مما جعل الطرفين في مركب واحد
وبدأت قطر في ضم الأموال لغزة ولحركة حماس خاصة بعد حرب ٢٠١٢ وزيارة
الامير حمد لغزة واستثمار مليارات في مشاريع بنيه تحتية وإعادة إعمار القطاع
بعد الحروب الاسرائيلية المتتالية

رغم كل الدعم القطري والاموال القطرية الا ان حماس لم تستطيع ان
تخترق الحصار المفروض عليها وعلى كل غزة معها خاصة بعد سقوط حكم
الاخوان في مصر واستمرار إغلاق معبر رفح وتدمير الإنفاق التجارية بين مصر
وغزة

لم تستطيع قطر ان تؤمن شرعية كافية لدعم حركة حماس حتى في بلدان
مجلس التعاون الخليجي نفسه وتحديدًا بعد تشكيل التحالف العربي لقتال الحوثيين
الذين استولوا على السلطة بالقوة وعدم قدرة حماس على اتخاذ موقف واضح من
الأزمة اليمنية يرضي السعودية

من الصعب البناء على افق تطور للعلاقة بين حماس وقطر لان السياسة
القطرية جزء من التوجهات السياسية الامريكية التي تتناقض احيانا مع روية
حركة حماس حتى في النظر للحل السياسي وايضاً لا يبدو ان قطر على استعداد
لتغيير سياساتها تجاه اسرائيل او ابومازن الخصم السياسي لحماس

حاولت السعودية وقطر دفع حركة حماس باتجاهات اكثر براجماتية لتكون
جزء من النظام السياسي الفلسطيني ولكن هذه المحاولات لا زالت تصطدم
بإصرار حماس على مواقفها من التسوية ومن قرارات الرباعية الدولية

نظرة الخليج لفلسطين

-قضية حقوق عادلة

-قضية إنسانية لشعب مظلوم

- قضية عدم حلها يعيق نمو وتطور المنطقة عبر اقتصاد السلام والتنمية
- قضية تعيق علاقات شرعية مع دوله متطورة كإسرائيل بإمكاناتها الكبيره عسكريا وتكنولوجيا واقتصاديا
- قضية تسمح لاعداء الخليج كإيران بالاستفادة منها ومحاولة التمدد باستخدامه للمقاومة والممانعة
- قضية تتيح للارهابيين استخدامها لزيادة قدراتهم وتبرير افعالهم

رؤية الخليج للنظام السياسي الفلسطيني

- في عهد ابو عمار نظام مغامر بغطاء ثوري ونظام سلطوي ذا طابع انتهازي وبه مقومات كبيرة للفساد
- في عهد ابو مازن نظام ضعيف استخدامي ذا طابع وظيفي يعتمد على استمرار للوضع القائم من اجل استمرار بقاءه ولا يمكن تطويره او حتى اصلاحه والمطلوب التخلص منه في حالة وجود بديل مناسب
- في عهد حماس نظام ممكن تطويره وتطويره ليشكل بديلا للنظام السياسي السابق ولكنه نظام جامد يميل نحو الحكم الشمولي والتفرد ولم يستطيع ان يتلائم مع متطلبات العالم وبالتالي لم يستطيع النجاح والاستمرار
- ما بعد الانقسام نظام منقسم ضعيف لا يمكن اصلاحه ولا يوجد له بديل حاليا وبالتالي الحفاظ على الوضع القائم مع محاولات للتغيير لا تصل الى الصدام مثل حالة محمد دحلان وايضاً دون مصالحة صعب ضمان نتائجها خاصة لو اجريت انتخابات

رؤية الخليج للقوى السياسية الفلسطينية

- حركة فتح هي جزء من النظام السياسي العربي البائد بفعل الربيع العربي وهي لا تختلف عن حزب البعث او الحزب الوطني المصري او حزب بن علي او علي عبدالله صالح وبالتالي أمامها خيار الإصلاح الجذري او ان يثور عليها

الشعب او ان تستبدل بقوى اكثر فعالية ومصادقية منها وربما محاولات دعم تعديل النظام السياسي في عهد ابو عمار وخاصة تشكيل رئيس وزراء بصلاحيات ودعم سلام فياض بعدها وايضاً دعم حكومة حماس جزء من هذا المفهوم للتغيير

-حركة حماس هي جزء من الاخوان المسلمين وبالتالي إمكانية التحالف معها ممكنة لان الاخوان حركة ليست راديكالية وقد تشكل ذراعاً للقوى السنية في مواجهة تمدد قوى ذات ملامح شيعية مثل الجهاد الاسلامي وحزب الله وغيرها

-لا تقسيم دول الخليج اي نوع من العلاقة مع قوى اليسار والقوى الديمقراطية ولا مع الجهاد الاسلامي بشكل خاص

-تتوافق دول الخليج على ان الشعب الفلسطيني شعب مقهور ومظلوم وبالتالي تدعم الشعب وقضاياه بشكل كامل وتقدر ان النظام السياسي هو قدر الشعب الفلسطيني وبالتالي لا يجب ان يعاقب عليه

مستقبل العلاقات الخليجية الفلسطينية

-اثبتت السنوات الماضية ان حجم العلاقات الفلسطينية الخليجية اكبر من المتغيرات التي قد تؤثر على استمرار العلاقة وتطويرها وبالتالي كل المؤشرات تؤكد ان هذه العلاقة مستمرة وبقوة

-ستواصل دول الخليج دعم السلطة الفلسطينية كجزء من مشروع التسوية التي تتبناها دول الخليج والعمل على تطويرها لتشكيل الدولة الفلسطينية العتيدة

-ستواصل دول الخليج خاصة قطر علاقتها مع حركة حماس وذلك ضمن الرؤية الخاصة بتدجين حركات الاسلام السياسي وخاصة الاخوان المسلمين ودفعها نحو البراجماتية في مواجهة التطرف الديني وخاصة داعش

-ستحافظ دول الخليج على دفع القوى الفلسطينية وخاصة حركة حماس للابتعاد عن ايران وحزب الله في لبنان وذلك لنزع الشرعية عن تسمية محور الممانعة والصاق تهمة المحور الشيعي به

-ستبقى دول الخليج على الدعم المادي للشعب الفلسطيني بشكل مباشر وخاصة في قطاع غزة عبر اللجنة القطرية وذلك بهدف تفيس الضغط القائم في قطاع غزة ومنع إمكانية انفجار جديد ولتقديم نموذج مختلف عن أطراف تعاديها قطر تنتهك بالمشاركة في الحصار مثل مصر

-ستحاول دول الخليج عبر مبادرات سعودية وقطرية اعادة الحوار بين فتح وحماس فى محاولة وان كانت غير جدية للمصالحة الوطنية مع ضمان عدم وجود دور مصري فاعل فيها

-ستواصل دول الخليج دعم مسيرة السلام على اساس المبادرة العربية ٢٠٠٢ وتحاول عبر علاقتها بالإدارة الامريكية المساهمة فى اعادة الطرفين للمفاوضات ولكن يبدو هذا غير ناجح حتى الان لوجود نتياهو على راس الحكومة الاسرائيلية وخاصة مع قدوم ترامب رئيسا جديدا للولايات المتحدة

-ستواصل دول الخليج دعم مسيرة السلام على اساس المبادرة العربية ٢٠٠٢ وتحاول عبر علاقتها بالإدارة الامريكية المساهمة فى اعادة الطرفين للمفاوضات ولكن يبدو هذا غير ناجح حتى الان لوجود نتياهو على راس الحكومة الاسرائيلية وخاصة مع قدوم ترامب رئيسا جديدا للولايات المتحدة

ما هو المطلوب فلسطينيا من دول الخليج

- مواصلة الدعم السياسي والمالي للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية
- العمل على استخدام علاقات الخليج بحركتى فتح وحماس للضغط الفعلي عليهما لإنجاز مصالحة فلسطينية داخلية
- التوقف عن اي علاقة تطبيع مع دولة الاحتلال ورهن اي تقدم في العلاقة بين الخليج واسرائيل بنجاح عملية السلام وتحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية
- عدم مقايضة المال الخليجي بمواقف محلية او إقليمية مثل علاقة حماس بنظام الحكم في مصر وحتى سوريا فى حال توقف الصراع فيها بل ترك الفلسطينيين لتحديد مواقفهم من اي طرف حسب مصالحهم اولا
- استخدام المقدرات الخليجية للمساهمة مع الفلسطينيين فى المؤسسات الدولية وايضاً في الامم المتحدة ودعم موقفهم ومحاولة التأثير على الدول الاخرى للوقوف الى جانب الحق الفلسطيني

-الاستفادة من العلاقات مع أوروبا وأمريكا للضغط على حكومة اسرائيل
لوقف سياساتها ضد الشعب الفلسطيني وايضاً لدفع عملية السلام الى الامام
-استيعاب عمالة فلسطينية في محاولة للتخفيف من حجم الحصار
المفروض على الشعب الفلسطيني ومواجهة الهجرة المتواصلة للكفاءات
الفلسطينية تجاه الغرب والمساهمة في تخفيف الابعاء عن الأسر الفلسطينية
-السماح بحركة تجارية وصناعية وزراعية بين فلسطين ودول الخليج
لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتدعيم صمود الشعب الفلسطيني على ارضه في
مواجهة الاستيطان
-المساهمة بشكل فاعل في حماية المقدسات الفلسطينية المسيحية
والإسلامية ودعم صمود الفلسطينيين في القدس عبر انشاء صناديق خاصة
ووقيات خاصة لدعم القدس

التوصيات ترسيخ علاقة التعاون والتكامل بين:

-تطوير العلاقات الثنائية بين فلسطين وكل دولة من دول الخليج
وبنفس القدر من اجل ضمان استمرار الدعم الخليجي للقضية
الفلسطينية وتطويره .
-انشاء علاقة قوية بين مؤسسات الشعب الفلسطيني المختلفة
مثل المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني وباقي
المؤسسات مع مؤسسات دول الخليج العربي كدول وايضاً بشكل
جماعي كمجلس التعاون الخليجي.
-تدعيم العلاقات الدبلوماسية ورغد سفارات دولة فلسطين بكادر
وكفاءات كبيره من اجل ضمان نجاعة العمل السياسي والدبلوماسي.

- نسج علاقات قوية مع وسائل الاعلام ومراكز الأبحاث ومؤسسات صناعة الرأي العام لشرح الرؤية الفلسطينية وابقاء الرواية الفلسطينية حاضرة دائما.

-تنظيم الجاليات الفلسطينية وتقوية روابطها والمحافظة على علاقتها بالوطن وتنظيم فعاليات فلسطينية بشكل دائم -البحث عن آليات لعمل نشاطات وفعاليات مشتركة ثقافية وتراثية وعلمية ورياضية وغيرها لضمان التفاعل بين شعوب هذه الدول وشعب فلسطين.

-مواجهة الاجراءات والنشاطات الاسرائيلية وتدعيم حركة المقاطعة في دول الخليج والدعوة لعقاب الاحتلال.

مراجع:

- بشير ابو القرايا
- دراسة عامة في الازمات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية لفلسطيني الشتات في الخليج العربي
- ناجي شراب
- البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة
- نهاد الغادري
- السياسة السعودية الخارجية الاهداف والاساليب
- حسن ابو طالب
- المملكة العربية السعودية وظلال القدس
- عائشة المسند
- المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين

تعقيب

أ. جميل مزهر *

الشكر موصول لمركز التخطيط ، وللدكتور ابراهيم أبراش لتقديم الورقتين ، أعتقد أن ورقة الدكتور ابراهيم أبراش هي تشخيص مهم للواقع وخصوصاً واقع العلاقة مع الشقيقة مصر والمتغيرات والأزمة في العلاقات التي حدثت في الفترة الأخيرة، ومحاولة لحصر بعض القضايا أريد التركيز بشكل محدد في المحور الأول من ورقة الدكتور إبراهيم، كان بالضرورة التركيز بأن الجوار الجغرافي والتداخل البشري بين مصر والقطاع يجب أن يكون ثابت أساسي في تحديد العلاقة مع مصر وبالتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية مركزية وبأن القطاع هو عمق استراتيجي لمصر وقضية أمن قومي وهو ما يتطلب ادراك أهمية هذه العلاقة بما يراعي التطورات والأوضاع الأمنية من جانب ومن جانب آخر عدم التدخل في الشؤون المصرية وفي اطار المصالح المشتركة ، وبرأيي أن أحد أهم الأسباب التي أدت الى اندلاع ما يسمى بالربيع العربي هو غياب الاهتمام العربي والمصري تحديداً بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية هذا هو الهدف من الربيع العربي، وكلنا نعيش تداعيات هذا الربيع على الأمة من تقنيات وتقسيم واضعاف خدمة للمشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، والدليل على ذلك ما جاء في ورقة الدكتور بأن التغيرات التي شهدتها مصر بعد ثورة الحراك الشبابي عام 2011 وما أدت من تداعيات سلبية على القضية الفلسطينية حيث غابت فلسطين عن أجندة الثورة وصولاً للرئيس مرسي الذي انشغل في التحديات الداخلية ولم يجري أي تغيير يذكر على نهج السياسات الخارجية في مصر وخصوصاً بالتزامه الكامل باتفاقية كامب ديفيد بل وفي فترة رئاسته شهدت اتصالات بينه وبين الرئيس شمعون بيريز والتي

* عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

كانت محل رفض وجدل كبير في الساحة الفلسطينية ، في المحور الثاني نعم لعبت مجموعة من الظروف استعرضها دكتور ابراهيم في ورقته ساهمت في تدهور العلاقات المصرية الفلسطينية ذهبت في عهد الرئيس السيسي في اتجاه انتقال الخلافات الرسمية الى خلافات شعبية فقد تحولت نظرة المصريين الى القضية الفلسطينية حيث للأسف جمع النظام المصري والاعلام المحيط به الفلسطينيين في سلة واحدة، وكما رأينا الاعلام المصري خصوصاً قطاع غزة وربط عمليات الارهاب وغيرها بالجوار مع قطاع غزة، وفي نفس الوقت تعامل بعض الفصائل في زيادة حدة الاعتقاد بين الشعبين، وما تبعه من توتر العلاقات أكثر وأكثر ومن اغلاق المعبر والتشديد الأمني والتحريض الاعلامي، المحور الثالث برأيي أن تدهور العلاقات بين المصريين والرئيس أبو مازن لم تبدأ عقب مبادرة الرباعية العربية وما تضمنته من بنود يفهم منها أنا تسعى للتخية أبو مازن وإيجاد بديل له ، بل تشهد هذه العلاقة تدهور منذ عدة سنوات نتيجة اختلافات في وجهة النظر في بعض القضايا أبرزها موضوع المصالحة وزيارة أبو مازن الأخيرة الى تركيا وقطر، أو تدخل في الشؤون الفلسطينية ومحاولة إعادة دحلان الى حركة فتح، ورأوا أيضاً فيها النفاق حول الدور المصري بالقضية الفلسطينية، كما يجب ألا تغيب المحاولات المستمرة لتكليف الموقف الفلسطيني ، أعتقد أن هناك أطراف عربية تريد تكليف الموقف الفلسطيني في اطار تسوية شاملة تستجيب للهبوط بالموقف الفلسطيني أكثر، وأعتقد أن الاجراءات التي اتخذتها مصر من تخفيف عن قطاع غزة من خلال معبر رفح هي موجهة للرئيس أبو مازن وبالتالي توجيه رسالة للأطراف والأجندات التي تلعب بالقضية الفلسطينية كتركيا وقطر بأن مصر عائدة وبقوة للقضية الفلسطينية وبإمكانها أن تؤثر بالعديد من الملفات ومن بينها موضوع تغيير النظام السياسي الفلسطيني، ولكننا كفلسطينيين ونتيجة الانقسام تأخرنا في النقاط هذه الرسالة كما أننا لم نوجه رسالة للإخوة في مصر مفادها أننا جاهزون لترتيب البيت الفلسطيني من خلال لقاء وطني شامل تحتضنه القاهرة يعمل تحت استراتيجية وطنية موحدة بما في ذلك تجديد الشرعيات من البوابة الفلسطينية وليس من بوابة مبادرات عربية أو تدخلات اقليمية.

خلاصة الحديث تأكيد أن عودة العلاقة التاريخية بين مصر وفلسطين كسابق عهدها بحاجة إلى اتفاق فلسطين ورؤية على انهاء الانقسام والاتفاق على استراتيجية وبرنامج يعتمد على الحد الأدنى من القواسم المشتركة ومن ثم عودة العلاقات المصرية لأنها علاقات تاريخية محكومة بأبعاد قومية ومصالح مشتركة يجب أن تراعي التطورات والأوضاع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمصر وفي الوقت ذاته هذا يبقي العلاقة متينة وثابتة بما يعود بالنفع على مصر في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الورقة الثانية للدكتور وجيه أبو ظريفة حول العلاقات الخليجية الواقع والمستقبل، أعتقد أن دول الخليج منذ البدايات في الثلاثينات والأربعينات كانت دوماً تقف الى جانب القضية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي وعام 1947 صوتت ضد قرار التقسيم وكذلك احتضنت الثورة الفلسطينية ولكن العلاقة لم تستند على الثابت الوطني الفلسطيني بل أيضاً كانت محكومة بالموقف الأمريكي والغربي، السياسة الخليجية وتقاطعها مع المخططات الأمريكية في المنطقة فإنها تحاول منع سيطرة ايران على الخليج لاستمرار النزاع بين السنة والشيعة والحفاظ على الامبريالية بالإضافة الى استمرار سيطرتها الاقتصادية على سوق النفط وفق ما تحدده السياسة الأمريكية من تلاعب بالأسعار من أجل خلق أزمات اقتصادية لأعداء الادارة الأمريكية ، أعتقد أيضاً في الآونة الأخيرة أن تعامل دول الخليج مع القضية الفلسطينية محاولة إبتزاز من خلال ما تقدمه للسلطة محاولة للتقرب من محورها ، دول الخليج تدعم طرف بما يتوافق مع مصالحها هنا أن دول الخليج دعمت أبو مازن ضد حماس، وأنظمة خليجية أخرى دعمت حماس لمواجهة أبو مازن ومصر، وهناك أخرى تحدد علاقاتها مع أطراف فلسطينية في اطار تدعيم برامجها السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية وعلى سبيل المثال تبني المبادرة العربية التي جرى احيائها والحديث عنها من جديد، ومحاولة تدعيم المحور السني في مواجهة المحور الإيراني.

النقطة الأخيرة أن مستقبل العلاقات الخليجية الفلسطينية لا تبشر بالخير طالما أن أنظمة الخليج لم تتغير أهدافها وأجندتها ولم تتزحزح عن تنفيذ الأجندات

الغربية بالتالي لا يوجد أمل لعملية اصلاح داخلي يحول دول الخليج الى أنظمة ديمقراطية وتتنبى مواقف أكثر قومية للقضية الفلسطينية وانهاء ما يسمى بالمبادرة العربية للسلام ويحرم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وكما رأينا في الآونة الأخيرة تسابق لفتح علاقات مع الاحتلال الاسرائيلي رأينا الوفد الصهيوني الاسرائيلي في البحرين وهناك محاولات واضحة لاستبدال العدو الاسرائيلي بالعدو الايراني واستخدام القضية الفلسطينية بوابة ومن أجل ذلك جرى الحديث عن احياء المبادرة العربية تكون بوابة للإعلان عن تحالفات استراتيجية معلنه مع اسرائيل في مواجهة العدو الايراني، أعتقد أن ما يجري الآن في اطار السياسة الخليجية في المنطقة على أساس انطلاق من المصالح الخليجية وارتباطاتها بالمخططات والسياسات الأمريكية والغربية في المنطقة.

مداخلات الجلسة الأولى

أ. توفيق أبو شومر

تقديراً لهذا الجهد المميز لوضع هذا العنوان الموفق، لكن الأوراق أيضاً كان يجب أن تكون بحجم هذا العنوان، لا أعترض على الورقة الأولى د. ابراهيم ولكن أتمنى أن يسميني دكتور وجيه، أنا لا أرى شيئاً إسمه دول الخليج بمعنى هذا الشيء كان يجب أن يفسر ويوضع في جزئيات، دول الخليج هذه تسمية جغرافية ، ولكن في مجال البحث السياسي يجب أن يكون لكل دولة ميزة خاصة تتميز بها، كنت أتمنى من دكتور وجيه أن يميز بين شيئين وهما ما يراد من دول الخليج وما يريده دول الخليج ولكن ما يراد من دول الخليج هو الأخطر، كان يراد لدول الخليج شيئاً مهماً جداً وهي أن تكون رافعة دينية للمؤامرة العالمية، لذلك فقد قامت هذه الدول بأسلمة القضية الفلسطينية وهذا يجب أن يكون موضوع بحث أساسي وجوهري نتحدث فيه ، بالإضافة الى ذلك هذه الدول المتفرقة على الرغم من وجود عنوان كبير لها الا أن لكل واحدة منها خاصية سياسية تجعلها تختلف بالكامل عن غيرها، يجب أن تكون سلة دعم تساعد المؤامرة الموجودة في المحيط العربي على ما كان يجب أن يركز عليه على الرغم أنني لم أأخذ دول الخليج كلها ولكن هناك بعض النقاط يجب التركيز عليها.

د. عماد الفالوجي

مجمل ما سأحدث به هو تلخيص تفصيلي لواقع المسيرة الفلسطينية ، أنا لا أعتقد أن تعامل مصر مع القضية الفلسطينية تركز فقط على قطاع غزة ولكن ربما هنا لبس بين المخابرات المصرية واهتمامها بالشأن الغزاوي والخارجية المصرية ودورها هو دعم القضية الفلسطينية برمتها ، وزارة الخارجية علاقتها مباشرة مع

الرئيس محمود عباس والسفير المصري هناك لا يتعامل إلا مع الرئيس محمود عباس، وبالتالي الخارجية المصرية علاقتها مع الشرعية الفلسطينية عنوان رسمي شرعي ، أتفق مع دكتور وجيه بشأن دور المخابرات المصرية وأن دور السياسة الخارجية المصرية له عنوان آخر .

◀ د. عماد أبو رحمة

تحولات البيئة الاقليمية والدولية كانت معززة للانقسام للحالة الفلسطينية والعربية بشكل عام ، يوجد للخليج دور في محاولة تغيير منظور الصراع في المنطقة من خطر عربي اسرائيلي الى خطر سني شيعي، خطر مذهبي، تجعل الاسرائيلي صديق لهذه الدول وتطبيع العلاقات مع اسرائيل وهذا هو الخطر الحقيقي. يجب أن نواجه البيئة الداعمة للانقسام من خلال برنامج ورؤية واحدة، أعتقد أن رؤية مصر للقضية الفلسطينية مسألة أمن قومي ومصر لا ترى دحلان كورقة لخدمة موضوع غزة فقط، لكن يوجد رؤية مصرية للقضية الفلسطينية بشكل عام لتقوية دورها الدولي والاقليمي ، والذي يدقق بالرباعية العربية يجد أن عينها ليست على غزة وانما على النظام السياسي وترتيب خلافة أبو مازن.

◀ د. جمال الفاضي

الحديث عن الخليج كان يجب أن يتضمن أكثر من رؤية لأن كل دولة من دول الخليج لها رؤيتها، باعتقادي أن الخليج فشل تاريخياً في التعامل مع القضية الفلسطينية من خلال الدعم الحقيقي الذي كان يجب أن يقدم عندما كان يشكل الخليج وضع مهم في السياسة العالمية ، اليوم هناك تغيير في المعادلات من خلال بروز اهتمامات أخرى هناك تغيير ولو نسبي في موقع الخليج تجاه السياسة العالمية ، يجب أن يكون للخليج دوراً مستقبلياً أكثر مما كان في السابق ، بالنسبة لمصر هل تستطيع أن تبقى القضية الفلسطينية من ضمن أولوياتها وأن تحافظ على دورها ومكانتها في المنطقة؟

◀ أ. منصور أبو كريم

سؤالي للدكتور وجيه، المحددات التي طرحها الدكتور وجيه هي محددات انسانية وحكومية بعيدة عن البعد العربي أو القومي، هل د. وجيه يعتبر دول الخليج ليست دول عربية أو اسلامية حتى أغفل البعد القومي والاسلامي من المحددات؟ ثانياً اعتبر أن دول الخليج لا تتخذ سياسات من القضية الفلسطينية وعمم على جميع دول الخليج.

◀ د. ماجد تربان

مداخلة بسيطة وسؤال ، المداخلة أنه هناك فرقاً بين ما يثار عالمياً وبين ما هو متفق على الأرض والمتابع الاعلام المصري هو كارثة وكان ضد غزة وحماس وفلسطين بحد ذاتها، سؤالي بعيداً عن مداخلات الاخوة وهو ما هي الرؤية والاستراتيجية الفلسطينية لكسب الداعمين والمؤيدين؟ ، كل دولة لها أولوياتها على سبيل المثال أين عمان من القضية الفلسطينية والكويت واليمن؟ سؤالي الثاني متى يكون لنا قرار وطني فلسطيني مستقل دون الخضوع للتأثيرات الأخرى.

◀ د. خالد العيلة

بالنسبة لمفهوم الربيع العربي أتمنى أن لا نتعامل مع هذا المفهوم ، لماذا لا نطلق عليه مفهوم ربيع الشرق الأوسط الجديد؟ وما تحاول به دول الغرب من قلب الأنظمة عن طريق مصطلح الربيع العربي، المتحدث لم يتحدث عن الرؤية الخليجية ولكن تحدث عن احتلال العراق للكويت واحتلال أمريكا للعراق ولم يتطرق للقضية الفلسطينية وما هو مستقبل الرؤية الخليجية للقضية الفلسطينية ، يجب أن يكون العنوان ربما مخصص بمعنى الرؤية السعودية أو الرؤية الإماراتية وليس الرؤية الخليجية بشكل عام.

◀ أ. باسل خضر

سأتحدث بما طرحه الدكتور ابراهيم أبراش وهو تعامل المصريين من بعد أمني لقطاع غزة وهذا بمعنى أنه ليس القضايا التي تخص غزة أمنية ولكن الدولة المصرية هي ذاتها أمنية وبوليسية ، والأشخاص أصحاب النفوذ في مصر هم من الأمنيين لهذا السبب طرح ملف المصالحة في دائرة المخابرات المصرية لأنهم أكثر

تأثيراً ونفوذاً في مصر، الموضوع الآخر وهو المبادرة المصرية وتم التعامل معها من قبل السلطة الفلسطينية بأكثر من دبلوماسية مثل الموافقة عليه والمماطلة في تنفيذه أو المراوغة في التنفيذ لكي لا نخسر دعم هذه الدول العربية، سؤالي للدكتور ابراهيم أبراش حسب ما قال أن مصر تريد فصل القطاع ، هل مصر في حالة حقيقية لفصل غزة عن الضفة الغربية أم هذه السياسة هي ردة فعل لرفض المبادرة المصرية؟ باختصار نريد من دول الخليج الدعم الاقتصادي فقط ، بإعتقادي الدراسة المفترض أن تكون ما هي المحددات التي تزيد من التطوير أو تخفض من التمويل.

أ. رزق المزعن

في الحقيقة لدي ملاحظة على الرؤية الخليجية أنا أعتقد أن دول الخليج مجتمعة تنتظر سياسة واقعية أنها تنتظر لنفسها أنها حليفة للغرب ، بالتالي يتحكموا بسياسات الخليج ، ثانياً أهم شيء عند حكم الخليج هو بقاء الشيوخ، بالنسبة لمصر قدرات مصر عبد الناصر غير قدرات مصر السادات وحسني مبارك وغير مرسي والسيسي، حينما ينزل الى مستوى ملف أممي وسياسي يحتاج الى رؤية، وبقية الأنظمة العربية لا تختلف عن مصر بدون تصنيفات والتفاوت بالدرجة لا أكثر ولا أقل.

أ. علاء منصور

يجب أن نقوم بتشخيص الواقع السياسي لطبيعة العلاقة الفلسطينية المصرية أو لطبيعة العلاقات الخليجية الفلسطينية والبحث عن حلول وتوصيات ، هل هناك كباحثين وكمختصين قدرة أن نبحث عن أدوات ووسائل نستخدمها في عملية ترميم العلاقة الفلسطينية المصرية؟

التعقيب والردود

◀ د. إبراهيم أبراش

عندما تحدثت عن مصر لم أتجاهل دور مصر المركزي كدور ومشروع عربي قومي أكثر تأهيلاً، والطرف الآخر السعودية رغم كل خلافاتها ، في الفترة الأخيرة تم التعامل بإطار ملف أمني ليس فقط على مستوى حوارات المصالحة ولكن حتى القيادات بإستثناء الرئيس ابو مازن كل من يذهب الى مصر من فصائل يلتقى مع أجهزة مخابرات ومستوى متدني من المخابرات وليس مستوى عالي. مصر جزء من اهتمام القضية الفلسطينية وتحاول أن تأخذ دوراً، بعد ذلك وقفت مع سوريا واختلفت مع السعودية وبدت وكأنها تبين أنها موجودة في المنطقة ، هناك نقطة أخرى وهي دور مصر مع قطاع غزة على أساس اتفاقية التسوية ، كما نعلم أن اتفاقية أوسلو قامت على قرارين 338 242 ، قرار 242 يقول بإنسحاب اسرائيل من أراضي العربية المحتلة وعودة الأمور الى ما كانت عليه ، الآن اسرائيل خرجت من قطاع غزة ، مصر الآن شعرت بمزيد من المسؤولية ، أوسلو لم تتحدث عن الدولة الفلسطينية ولا عن السيادة الفلسطينية، ومسؤولية مصر قانونية أكبر من خلال مرجعية عملية التسوية وهناك مرحلة انتقالية الى أن نقول دولة.

بخصوص الرؤية الفلسطينية ، ماذا نريد؟، الأوروبيون والعرب يرددون كثيراً على أي برنامج ندعمكم على برنامج الرئيس أبو مازن حول السلطة أم ماذا؟ ، مع أن الانقسام يلعب دوراً أساسياً هناك تغذية راجعة وتغذية متبادلة ما بين الانقسام العربي والانقسام الفلسطيني ولا نستطيع أن نبرر الأنظمة العربية ، كتبت سابقاً عن إعادة تصويب البعد القومي للقضية الفلسطينية ، يوجد إرهاب في علاقاتنا العربية وعلاقاتنا الاسلامية نريد اعادة تصويب هذه العلاقات من أجل رؤية قومية.

د. وجيه أبو ظريفة

الموضوعات مهمان حقاً سواء الموضوع المصري أو الخليجي، بما أن هناك إجماعاً قومياً على الموضوع الفلسطيني هناك قضايا أخرى تحسم كيفية التعامل مع كل ملف على حدة، وهناك حاجة لكل طرف أن يفسر مفهوم العمل القومي، كما تحدثنا العلاقات الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وليس تجاه القيادة الفلسطينية والخلاف الحاصل بجزء كبير منه مع القيادة الفلسطينية وليس مع القضية الفلسطينية ، نقطة أخرى بما أنه لا يوجد رؤية فلسطينية واضحة للتعامل مع الأطراف فالعلاقة الفلسطينية هي رد فعل لما تقوم به الأطراف ، أنا أعتقد أن هناك رغبة في تشكيل محور سني مع اسرائيل ، أين كانت هذه الخلافات؟، وأنا لا أعتقد أن هذا ممكن ، تركيا خرجت من المعادلة وهناك من الممكن أن تخرج دول أخرى من المعادلة ، بإعتقادي صحيح أن هناك رؤية غربية والمصالح مع الغرب لم تحدد هويتها بإتجاه القضايا.

أ.جميل مزهر

أنا برأي ما يجري بصدد القضية الفلسطينية ليس بعيداً عن التدخلات العربية والاقليمية هناك أيدي أخرى تلعب في الساحة الفلسطينية سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي أو العربي ، عندما نتحدث عن دور الخليج رغم تباین ادارة المصالح لكن هناك مرجعية واحدة وبالتالي هناك أدوار موزعة يراود أن تقوم بها قطر من جهة في اطار دعم حماس وفي اطار تشكيل حلف مع تركيا في مواجهة مصر ولكن الأدوار مرسومة في النهاية وفي اطار السياسة الأمريكية، قطر تلعب دوراً مهماً في محاولة احتواء الاسلام السياسي وهذا هو الدور الذي تلعبه مع حركة حماس الى حد كبير ، هذه أدوار بالنهاية تصب في خدمة المشروع الأمريكي الصهيوني، في إطار دعم التكفيريين في سوريا وغيرها، في النهاية هناك سياسة واحدة تحكم كل دول الخليج ، النقطة الأخرى من المهم أن نقدم حلولاً من خلال الأوراق ومن خلال المؤشرات التي نعيشها، وأعتقد أن من أهم الموضوعات هو

موضوع الساحة الفلسطينية والإنقسام الذي نعيشه ، هل يمكن للفلسطينيين أن يعودوا للإتفاق تحت استراتيجية وطنية موحدة وطوي صفحة الانقسام؟، وبالتالي يكون هناك موقف فلسطيني يبنى عليه موقف عربي ثم موقف دولي، وهذا يتطلب التحلل والتخلص من الأجندات الخارجية حتى نبني موقفاً موحداً، أعتقد أن هذه قضايا مهمة وأساسية في إطار استحقاق هذا البعد القومي ولا يمكن أن يتحقق دون رؤية وطنية فلسطينية واضحة.

الدور الإيراني بعد الاتفاق النووي وتأثيره على القضية الفلسطينية

أ.د. أسامة محمد أبو نحل*

توطئة

تُعتبر إيران دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، بعدما تمكّن أحد أفراد الجيش الإيراني يُدعى رضا خان من انتزاع الحكم من الأسرة القاجارية، واختار لنفسه لقب شاه، وجعل الحكم في أسرته (بهلوي). وخلال فترة حكمه، تمكّن من بناء دولةٍ عصريةٍ على غرار الدولة التي أقامها مصطفى كمال أتاتورك في تركيا، رغم أنه لم يكن قد تلقى أي قسطٍ من التعليم.

ومع اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية، ارتأى الشاه رضا بهلوي اتباع سياسة الحياد الإيجابي تجاه الفرقاء المتحاربين، ما دعا دول الحلفاء إلى إجباره على التنازل عن الحكم لابنه الشاب محمد رضا بهلوي الذي بات ألعب في أيدي الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وقبِل على نفسه أن يكون شرطياً لها في منطقة الخليج. كما عمد، بعد الإعلان عن نشأة دولة (إسرائيل)، للاعتراف بها، وإقامة علاقات وطيدة معها على حساب جيرانه العرب والقضية الفلسطينية، حتى نجاح الثورة الإسلامية في إيران التي أطاحت بحكمه في شباط (فبراير) 1979.

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأزهر - غزة

علاقة إيران بالتنظيمات الفلسطينية

لعبت إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية دوراً مهماً تجاه القضية الفلسطينية، وسارعت إلى تقديم الدعم المادي والعسكري للثورة الفلسطينية في لبنان، وذلك بعد أن قطعت كافة ارتباطاتها وعلاقاتها (بإسرائيل)، وحوّلت السفارة الإسرائيلية في طهران إلى مكتبٍ لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك كنوعٍ من ردّ الجميل لتلك الثورة التي ساعدت الثوار الإيرانيين لوجستياً، وفي مجال التدريب العسكري. غير أن علاقة إيران بمنظمة التحرير سرعان ما شابها التوتّر في العام التالي، بعد أن أيّدت المنظمة الحرب التي شنها العراق ضد إيران، والتي استمرت ثمانية سنوات، ممّا أدّى إلى انقطاع الدعم السياسي والمالي الإيراني عنها.

وفي المقابل، وبعد الإعلان عن نشأة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين عام 1986، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في العام التالي، وجّهت إيران دعمها لهاتين الحركتين الإسلاميتين؛ وذلك لمساعدتهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من ناحية، ونكايةً بمنظمة التحرير التي دعمت العراق ضدّها من ناحية أخرى. ثم أخذت إيران على عاتقها مساعدة قوى المقاومة العربية ضد (إسرائيل) كحزب الله اللبناني.

استمرّ الدعم الإيراني اللا محدود لقوى المقاومة، ومنها حركتنا الجهاد الإسلامي وحماس بلا توقّف، خلال العقد التاسع من القرن العشرين، وحتى تاريخ اندلاع الحراك السوري في آذار (مارس) 2011. غير أن تخلّي حركة حماس عن نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وعمّا يُسمّى بمحور الممانعة، دفع إيران إلى وقف مساعداتها المالية جزئياً عنها، بينما استمرّ دعمها لحركة الجهاد الإسلامي التي لم تتخذ موقفاً معادياً للنظام السوري، وإنما وقفت على الحياد تجاه مجريات الأزمة السورية. لكن في المجمال؛ فإن الدعم الإيراني لحركة حماس لم يتوقّف تماماً، وذلك للأسباب التالية:

1- أن إيران تعي وتُدرك جيداً أن مفتاح زعامتها للعالم الإسلامي، يمرّ من خلال بوابة القضية الفلسطينية، ومن خلال إبقاء جذوة هذه القضية مشتعلة.

2- عدم الرغبة الإيرانية في إضعاف حركة حماس عسكرياً، ما قد يجعل الأخيرة فريسة سهلة أمام (إسرائيل)، فتفقد إيران بذلك مدخلاً مهماً لها إلى قلب العالم الإسلامي.

3- عدم الرغبة الإيرانية بأن تضطر حركة حماس للانضمام إلى المحور المنافس، أي ما يُسمّى محور الاعتدال العربي في المنطقة (مصر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، والأردن).

4- أن خسارة إيران لحلفائها التقليديين خصوصاً الفلسطينيين منهم رغم الاختلاف المذهبي بينهم، يعني إضعاف المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة.

لم تكتفِ إيران بدعم حركات المقاومة الإسلامية الفلسطينية، وإنما عملت أيضاً على دعم فصائل المقاومة العلمانية الفلسطينية المختلفة، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية (القيادة العامة)، وقوات الصاعقة التابعة لحركة فتح والتي تتمايز عن حركة فتح الأم في البرنامج والمنهج، وتتلقى دعماً سورياً، وذلك بالوسائل المالية والقتالية. علماً بأن تلك الفصائل لم تتبنّى موقفاً عدائياً تجاه النظام السوري في محنته الراهنة التي يمرُّ بها خلال الأزمة السورية، وإنما اتخذت موقفاً مؤيداً له بالمثل.

التوجّهات السياسية الإيرانية تجاه الدول العربية،

وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

مرّت العلاقات الإيرانية العربية قبل الثورة الإسلامية بمحطّاتٍ مهمّة، فكانت إيجابية بعض الشيء، وسلبية في أحيانٍ كثيرة؛ فقد كانت العلاقات الإيرانية إيجابية وجيدة مع الدول العربية الملكية كدول الخليج والأردن بسبب خشية تلك الدول من سطوة الشاه وأجهزته الأمنية والاستخباراتية، بينما شاب علاقتها ببقية الدول العربية التوتر وعدم الثقة، بسبب الموقف الإيراني المنحاز للغرب، وعلاقته المتينة (بإسرائيل) على حساب تلك الدول. وفي هذا الصدد نذكر مثلاً واحداً على سوء علاقة إيران الشاه بمصر في عهد الزعيم جمال عبد الناصر خلال حقبة الستينيات

من القرن الماضي، عندما أرسلت مصر جزءاً من جيشها لمساعدة الثورة اليمنية الوليدة والنظام الجمهوري فيها، ضد النظام الملكي الإمامي الذي كان يحظى بدعم مطلق من الأسرة الحاكمة في السعودية، وما قدّمه الشاه الإيراني من دعم عسكري للسعودية التي كانت بدورها تنقله إلى أعوان النظام الإمامي.

وبعد الإطاحة بحكم الشاه تبدّلت تحالفات العهد الجديد في طهران تجاه الدول العربية، فساعت علاقاتها مع الدول ذات النظام الملكي، سواء في الخليج أو الأردن أو المغرب، وكذلك مع مصر، في عهد الرئيس أنور السادات، الذي قام بعملية سلمية مع (إسرائيل)، بل أيدت عملية اغتياله لاحقاً في عام 1981، وأطلقت اسم أحد منفذَي عملية الاغتيال على أحد شوارع طهران الرئيسة. وفي المقابل، شهدت العلاقات الإيرانية ما بعد الثورة انفتاحاً على عددٍ من الدول العربية، مثل: سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي. ووصل الأمر بتلك الدول أن أيدت إيران في حربها مع العراق، ممّا جعل العالم العربي منقسم على نفسه.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، عادت مخاوف بعض الدول العربية تجاه إيران للأسباب التالية:

1- أن تتمكّن إيران من استعادة تطوير قوتها وإمكاناتها الحربية إلى سابق عهدها بعد الحرب العراقية الإيرانية، وهذا ما حدث بالفعل.

2- أن تنجح إيران في تصدير ثورتها وفكرها الثوري إلى المنطقة العربية، ذلك الفكر الذي غاب عن المنطقة العربية لعقودٍ خلت، والتي باتت تحت وطأة أنظمة استبدادية شمولية.

3- أن القوى الغربية نجحت، إلى حدٍّ بعيد، في بث بذور التخوّف لدى بعض الأنظمة العربية تجاه إيران، تحت ذريعة العمل الإيراني على نشر التشيع في المنطقة العربية، الأمر الذي أدّى بدوره إلى التخوّف العربي من برنامجها النووي أيضاً، خشية أن يكون هذا البرنامج موجّهاً ضدّ العرب وليس ضدّ (إسرائيل).

وتجدر الإشارة إلى أن سوريا ما بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية قد أقامت علاقات متميّزة مع إيران، وذلك للأسباب التالية:

- 1- الدعم الإيراني اللا محدود لسوريا سياسياً وعسكرياً؛ لمجابهة (إسرائيل).
 - 2- العلاقات المتوترة والمقطوعة أصلاً بين شقّي حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يحكم في كل من سوريا والعراق، ما أدّى للدعم السوري الكامل لإيران في حربها مع العراق.
 - 3- أن النظام الحاكم في دمشق وإن كان قومياً عربياً ولا يؤمن بالفطرية، ينتسب للمذهب العلوي.
 - 4- أن إيران أخذت على عاتقها مساعدة الحركات اللبنانية الشيعية، مثل: حركة أمل وحزب الله لوجستياً وعسكرياً عبر دمشق.
 - 5- أن إيران أخذت على عاتقها مساعدة الفصائل الفلسطينية من إسلامية وعلمانية والتي لا تتبنّى النهج التسويي للقضية الفلسطينية، ولا تعترف باتفاق أوسلو بكل إفرازاته والذي تمّ توقيعه بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية في عام 1993، وهو أمرٌ تقر به تلك الفصائل بين الفينة والأخرى، خصوصاً وأن تلك الفصائل مقبولة ومدعومة من النظام السوري.
- ومهما يكن من أمر؛ فإن سلطنة عُمان تُعدّ الدولة العربية الوحيدة التي نأت بنفسها عمّا يدور من خلافاتٍ عربيةٍ إيرانيةٍ، رغم أنها عضوٌ في مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن الخلاف المذهبي لحكام وسكان سلطنة عُمان -التي تنتمي للمذهب الإباضي- عن بقية دول الخليج العربية، لعب دوراً مهماً في اتباع سياسة الحياد الإيجابي تجاه الخلاف العربي الإيراني؛ وبالتالي رغبت عُمان جاهدةً في النأي بنفسها عن مشاكل المنطقة المتعلقة بخلاف المذاهب الدينية، وهذا ما لاسناه بوضوح في رفض سلطنة عُمان للانضمام للتحالف العربي بقيادة السعودية في حربها في اليمن ضد جماعة الحوثيين الشيعية الزيدية، وأنصار الرئيس اليمني المخلوع السني علي عبد الله صالح.
- وعلى أية حال؛ شهدت العلاقات العربية الإيرانية تمايزاً بانئاً للعيان منذ انطلاق قطار الحركات الشعبية العربية بدءاً بتونس في أواخر عام 2010، مروراً بمصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين أوائل عام 2011. وإذا كانت إيران قد اتخذت

موقفاً مؤبّداً لحركات تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين، فإنها اتخذت موقفاً مضاداً للحراك السوري، وناصرت النظام السوري في قمع المظاهرات الشعبية السورية، ثمّ تدخلت عسكرياً في سوريا لدعم النظام بعدما استخدمت المعارضة السورية السلاح ضده، ومن ثمّ بات التعاون الإيراني الروسي في سوريا الورقة التي حفظت النظام السوري من السقوط، وأطالت في عمره، رغم التأييد والدعم الخليجي والتركي والأمريكي والإسرائيلي اللامحدود لقوى المعارضة السورية.

ويبدو أن الرفض الإيراني تحديداً للحراك السوري، ومن ثمّ تدخل إيران عسكرياً لنصرة النظام، يعود أساساً لخشية إيران من سقوط النظام السوري الذي يمثل آخر بارقة أمل أمامها في التمدّد بالمنطقة العربية، وما سيجرّب على ذلك من خسارتها لأنصارها الشيعة في العراق، وكذلك ما سيؤدّي إلى انهيار حزب الله الشيعي بعدما يفقد الحاضنة الرئيسة التي تدعمه في دمشق، بل إن انهيار النظام السوري شئنا أم أبينا سيؤدّي إلى إضعاف حركات المقاومة الفلسطينية السنية في مواجهة (إسرائيل)، وهو ما لا ترغب به طهران لأن هذا الأمر لو حدث؛ فإنه يعني انهيار المشروع الإيراني التوسّعي في المنطقة بالكامل، وهو ما سيجرّب عليه من عدم قدرتها لاحقاً على المنافسة الجديّة على زعامة العالم الإسلامي.

ولا ننسى أن إيران دعمت بشدّة الاحتجاجات الشعبية في البحرين، تلك الاحتجاجات المطالبة بإصلاحاتٍ سياسية واجتماعية في البلاد، والتي تمّ قمعها بشدّة من قبل النظام الحاكم والذي يشكّل مع السُنّة أقلية عرقية ومذهبية لا تزيد عن 30% من تعداد سكّان البحرين، وقد استعان النظام البحريني في قمع تلك الاحتجاجات بمساعدةٍ عسكرية من جانب السعودية والإمارات العربية المتحدة. إن التأييد الإيراني لتلك الاحتجاجات، نابع من رغبتها غير المعلنة بحصول الشيعة في البحرين وتعدادهم نحو 70% من تعداد السكّان على مكتسباتٍ سياسيةٍ قد تؤهلهم مستقبلاً في إدارة شؤون الدولة، ممّا يزيد من حظوظ طهران في وضع موطئ قدم لها في البحرين، وفي المنافسة على زعامة المنطقة لاحقاً.

إن العلاقات العربية الإيرانية في الوقت الراهن، وهي تمرّ بأسوأ مراحلها، تُرخي بظلالها على القضية الفلسطينية التي لم تسلم سواء من المماحكات الداخلية

الفلسطينية، أو الخلافات العربية الفلسطينية، أو الصراعات الداخلية سياسياً ومجتمعياً داخل كل دولة عربية، كما في مصر وليبيا واليمن وسوريا والعراق، وكذلك من الخلافات العربية-العربية المتوترة أصلاً.

فلسطينياً، استغلت إيران قبيل الحركات العربية ظاهرة الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس بصورة أو بأخرى، لكي تضمن لها موطئ قدم في الساحة الفلسطينية، فكانت من ضمن الأطراف الإقليمية التي لعبت دوراً ملموساً في تعطيل المصالحة بين فرقاء الانقسام، من خلال الدعم المالي والعسكري الذي قدّمته لحركة حماس حتى تاريخ اندلاع الأزمة السورية.

أمّا عربياً، فقد استغلّت إيران انطلاق الحركات العربية لتتسلل داخل النسيج العربي، ولتدعم طرف داخل دولة عربية ضد طرف آخر. فعلى سبيل المثال؛ في مصر أيدت إيران المعارضة المصرية التي قامت ضد حكم الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، نظراً لموقف الرئيس مرسي وجماعته من الأزمة السورية، وتأييدهم المعلن للمعارضة السورية. وبعد الإطاحة بحكم الرئيس مرسي باركت إيران تلك الإطاحة ورحّبت بها، كما يجب أن نضع في الاعتبار ما واجهه الشيعة المصريون من أعمال عنف من بعض الفئات المصرية الراضية لتفشي ظاهرة التشيع في البلاد، خلال فترة حكم الرئيس مرسي، حيث لم يكن ذلك العنف يروق لحكام طهران.

وفي سوريا -كما سبق الإشارة- اتخذت طهران موقفاً مؤيداً للنظام السوري، مع دعمه بالوسائل السياسية والقتالية كافة، بل وصل الأمر إلى إرسال وحدات قتالية إلى سوريا للقتال بجوار النظام ضد معارضييه السوريين من ناحية، وضدّ التنظيمات الجهادية المتنوعة التي لا تنتمي إلى المواطنة السورية بصلة من ناحية أخرى.

وفي اليمن، ساندت طهران بما أوتيت من قوة جماعة الحوثيين الشيعية الزيدية، وأمدتها بالأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية بعيدة المدى، وجزأتها على الخروج عن طاعة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وأجبرته على مغادرة البلاد

واللجوء إلى الرياض، ثم سيطرتها على العاصمة صنعاء وأجزاء كبيرة من الأراضي اليمنية، ما أدى إلى تشكيل تحالفٍ عربي برئاسة السعودية لإجبار الحوثيين على التراجع، وإعادة الرئيس هادي إلى موقعه. غير أن الكلمة العليا في اليمن لا زالت في يد الحوثيين وحليفهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

ومهما يكن من أمر؛ فإننا لا نستطيع الادّعاء بأن التدخّل الإيراني في الشأن العربي كان له دور سلبي على مصير القضية الفلسطينية. فسواء تدخلت إيران أم لم تتدخل؛ فإن الموقفين الرسمي والشعبي العربيين لم يكونا بحاجةٍ لأية ذريعةٍ للإضرار بالقضية الفلسطينية، لا قبل الحركات العربية ولا بعدها. فمن أهم مخرجات هذه الحركات أن العرب تجاهلوا هذه القضية تماماً عندما قاموا بحراكمهم، ولم يهتفوا في الميادين نصرةً لفلسطين، حيث كان شغلهم الشاغل إنجاز قضاياهم الوطنية القُطرية؛ وبالتالي غابت فلسطين وقضيتها عن رأس جداول القائمين بأمر تلك الحركات. بل لعبت أنظمة عربية أدواراً مسيئة بحق القضية الفلسطينية عندما غضّت البصر عن الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة وأهمها عدوان عام 2014، إذ وجدنا أنظمة عربية قد حملت الفلسطينيين مسئولية التصعيد الذي أدى إلى حدوث العدوان، ولم نجد دولةً عربيةً تدين هذا العدوان، وتركوا الفلسطينيين منفردين يتحملون وزر تواطؤهم. وفي المقابل، وجدنا حركات المقاومة الفلسطينية بعد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة (2008-2009، 2012، 2014)، قد وجّهت في بياناتها -بعد أن انتهت تلك الاعتداءات -الشكر لإيران على ما قدّمته من مساعداتٍ عسكرية، أهلتها للصمود أمام الترسانة العسكرية الإسرائيلية.

صحيح أن إيران يعينها في المقام الأول مصالحها العليا، ويأتي على رأس تلك المصالح التمدد في الإقليم العربي وفي كافة أرجاء العالم الإسلامي، لكنها تعي تماماً أن كل شيء بمقدار، وأن إنجاز تلك المصالح يجب أن يتم بحذرٍ شديد لكيلا تفشل مخططاتها. فإيران وإن أيدت الحركات في بعض الدول العربية، لم يكن بمقدورها في الحسابات السياسية والاستراتيجية الوقوف موقف المتفرج إزاء ما يحصل في سوريا؛ ولذا قررت منذ البداية التدخل في الأزمة السورية بكل ما أتيحت من قوة حتى لا تخسر منطقة حيوية وجيوستراتيجية بحجم سوريا، تعتبرها طهران

نقطة الانطلاق نحو تحقيق أهدافها والتي لن يكون أمامها أدنى عائق في إعلان زعامتها للعالم الإسلامي إن نجحت في دحر المعارضين للنظام السوري.

لذلك؛ فإننا نرى أن التدخل الإيراني في المنطقة العربية لم يكن سبباً رئيساً لاستنزاف القضية الفلسطينية وإخراجها عن مسارها، وإنما الفلسطينيون أنفسهم وبني جلدتهم من العرب هم المسؤولون مسئولية مباشرة عن إضعاف قضيتهم المركزية وإنهاكها بخلافاتهم غير المبررة، الأمر الذي جرّ الآخرين على التدخل في شؤونهم الداخلية.

كما ونقرر من باب استشراف المستقبل وكما ذكرنا في مقال سابق لنا في شباط (فبراير) 2008، بعنوان: (الشيعية وزعامة العالم الإسلامي الجديد) - أن إيران التي تمكّنت من بناء قوتها العسكرية المتطورة، في مجال الأسلحة الثقيلة، والصواريخ الباليستية بعيدة المدى، والغواصات البحرية التي تضاهي ما بنته أرقى الترسانات الحربية العالمية، وأنظمة الرادار المتطورة، والبرنامج النووي الذي يسير بخطى حثيثة نحو تحقيق هدفه المنشود، وبناء أذرع عسكرية متشعبة في كل من لبنان واليمن والعراق وغيرها من البلدان العربية، قد نجحت في أن تجعل من نفسها قوة إقليمية يُعتمد بها، وتستطيع من خلالها تحقيق أهدافها بدقة متناهية. وذلك في وقت لا زال فيه العالم الإسلامي السني وخاصة المنظومة العربية خائرة، لا تستطيع مجارة إيران فيما تقدّمت به، بل ولكي يدافع العالم الإسلامي السني عن نفسه، لا يجد سوى الاستجداد بالقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المضحك المبكي، أن العرب وعوضاً عن تطوير إمكانياتهم المدنية والعسكرية، ينشغلون يومياً في تفريخ قنوات فضائية لا تُسمن ولا تُغني، لأن مهمتها الرئيسية إشغال الشباب العربي بقضايا تافهة، الهدف منها إبعادهم عن تحقيق أحلامهم بمستقبل واعدٍ، والارتقاء بأوطانهم، وتشجيعهم على الانغماس بالملذات الحسية، وإدمان المخدرات.

ملاحح الدور الإيراني بعد توقيع الاتفاق النووي

بعد أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها في عام 1988، تمكّنت إيران من إعادة بناء قوتها العسكرية من جديد وفي زمنٍ قياسي، رغم الحصار الاقتصادي والعسكري الذي فرضته عليها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية. كما اهتمّت إيران بتسريع وتيرة برنامجها النووي للأغراض السلمية، ممّا أدّى إلى ازدياد القلق الغربي والإسرائيلي تجاه مضاعفة قوتها العسكرية، وتمكّنها من بناء ترسانةٍ عسكريةٍ يُشار إليها بالبنان من ناحية، واحتمالية مخاطر مشروعها النووي ضد أمن (إسرائيل) من ناحيةٍ أخرى، الأمر الذي جعل من إيران قوّة إقليميةٍ مُهابهة، ودفع المجتمع الدولي -اضطراً- للتفاوض معها حول برنامجها النووي، كيلا تتمكّن من انتاج سلاح نووي للأغراض العسكرية.

ويرى البعض أن الموقف الإيراني حيال ملفات منطقة الشرق الأوسط بعد توقيعها للاتفاق النووي مع الدول الغربية سوف يتبدّل، خصوصاً إذا ما رفعت الدول الغربية حصارها الاقتصادي عن طهران. ورغم ما في هذا الطرح من وجهةٍ سياسيةٍ، إلّا أن ذلك الأمر من وجهة نظرنا مستبعد في المنظور القريب، وذلك للأسباب التالية:

1- إذا ما تغيّر الموقف الإيراني حيال ملفات المنطقة وخصوصاً الملف الفلسطيني، وإذا ما توقّف دعمها المالي والعسكري لحركات المقاومة الفلسطينية تحديداً، ما قد يُفسّر فيما بعد على أنها لم تكن جادة من قبل في خدمة المشروع الإسلامي، في مواجهة قوى الاستكبار العالمي -حسب التعبير الذي يحلو للمسؤولين الإيرانيين دوماً استخدامه.

2- إذا ما غيّرت إيران سياساتها ومواقفها تجاه المنطقة، فذلك يعني رغبتها في الخروج من المنافسة على زعامة العالم الإسلامي، خصوصاً وأن جميع المؤشّرات ترجّح قرب إعلانها تلك الزعامة، وبالذات بعد أن نجحت بفرض إرادتها في سوريا، ونجاحها بمساعدة النظام السوري وروسيا باستعادة مدينة حلب أهم المدن السورية الاستراتيجية. وكذلك الأمر نجاحها في ترسيخ أقدام جماعة الحوثيين في

اليمن الذين باتوا رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه في الملف اليمني. ولا ننسى الدور الإيراني في جعل حزب الله اللبناني قوةً عسكريةً مرهوبة الجانب إسرائيلياً، حتى مع انشغال هذا الحزب في حربه بسوريا، وأخيراً التوغّل السياسي والمذهبي الإيراني في أفريقيا وخصوصاً في دولة جزر القمر، من خلال المساعدات المالية والاستثمارات الطائلة في تلك القارة.

3- أن نجاح إيران في إدارة ملف الأزمة السورية بكافة تعقيداته، زاد وسوف يزيد من انكفاء وعزلة تركيا أردوغان عن التدخل في ملفات المنطقة؛ وبالتالي خسارة تركيا لدورها المحوري في المنطقة كأكبر قوة إسلامية سنية.

4- أن إيران تجيد استخدام البراغماتية في إدارة صراعها مع القوى المعادية، وما اضطرار القوى الغربية لتوقيع الاتفاق النووي معها إلا جزء من تلك السياسة.

5- أن البعد المذهبي في سياسة إيران يجعلها مؤهلة لفرض إرادتها السياسية في المنطقة، من خلال امتلاك الشيعة لعقيدة الجهاد والتضحية في سبيل القضية التي يؤمنون ويحاربون من أجلها، الأمر الذي لا نجده في الوقت الراهن لدى اتباع المذهب السني، بل نجد في المقابل تخاذلاً من أتباع المذهب الأخير تجاه قضاياها القومية، ويأتي في مقدمتها نصرة القضية الفلسطينية والدفاع عنها.

6- أنه لا شيء يجعل إيران تتحلل من مواقفها تجاه ملفات المنطقة وخصوصاً القضية الفلسطينية، وهي تُدرك جيداً أنه بوابتها للولوج إلى ملفات المنطقة كافة، ومع عدم وجود منافس إقليمي بإمكانه منافستها؛ وبالتالي فهي تُعد أقوى قوة إقليمية إسلامية في كافة أنحاء الفضاء الشرق أوسطي.

7- عدم الرغبة الإيرانية في استعادة مصر لدورها الإقليمي الرائد الذي خسرتّه بدايةً في أعقاب هزيمة عام 1967، ثم ترسّخت تلك الخسارة بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع (إسرائيل) في عام 1978.

8- الرغبة الإيرانية بتوريط السعودية في حربٍ داميةٍ مع اليمن، إذ لن تعود السعودية -بعد أن تضع الحرب أوزارها- كما كانت قوةً اقتصاديةً أو إقليميةً مرموقة. وهذا كله سيساعدها على التمدد بالمنطقة أكثر فأكثر، ولكي تُعلن لاحقاً

زعامتها للعالم الإسلامي في ظل عدم وجود منافسٍ قوي ينافسها هذه الزعامة، سوى تركيا المكبلة بعلاقاتٍ وطيدةٍ مع (إسرائيل)، وارتباطاتٍ قويةٍ مع الغرب وحلف الناتو، مما يجعل فرصة تركيا في المنافسة شبه ضعيفة، وذلك مع اليقين الإيراني بأن محاولات أنقرة للولوج إلى ملفات المنطقة، وإعادة إحياء سلطنتها العثمانية من جديد من خلال البوابة الفلسطينية غير جدّي. فمع تسويق أنقرة لنفسها، على أنها تعمل جاهدة لرفع الحصار عن قطاع غزة، فإن المساعدات التي تقدّمها لسكان هذا القطاع لا تعدو كونها مساعدات عينية ضئيلة للغاية قياساً بحاجة القطاع المحاصر، بينما مساعداتها إلى السلطة الفلسطينية في رام الله، تتخطى ذلك إلى إقامة مشاريع بنية تحتية. ومن المفارقات، أن المساعدات العينية التي قدّمتها الحكومة التركية لإغاثة أهالي قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي الأخير لم تتجاوز المليون دولار.

ومن نافلة القول؛ أن من حق أي دولة أن تبحث عن مصالحها وتحققها مهما كانت الوسيلة المستخدمة، وذلك طبقاً للقاعدة التي تقول: (السياسة والأخلاق لا يلتقيان)؛ وبالتالي فإن إيران وغيرها من الدول الإقليمية المحورية لا يخرجان عن ذلك السياق. وفي المقابل، ماذا أعدّ العالم العربي بإمكانياته الضخمة، لكي يكون له دورٌ متميّز ولو محدود على خريطة المصالح الإقليمية أو الدولية؟ للأسف الشديد لا شيء؛ فإيران وغيرها يستغلون القضية الفلسطينية لتحقيق مكاسبهم ومصالحهم، بينما العرب تائهون بين خلافاتٍ قُطرية، أو خلافاتٍ إقليمية حول قضايا عديمة الجدوى وبالإمكان تجاوزها، ويتجاهلون الحفاظ على حيوية القضية الفلسطينية التي أرقّتهم وأدّمت الفلسطينيين على اختلاف مشاربهم، بل عمد العرب إلى بث بذور الشقاق بين أبناء الشعب الفلسطيني نفسه، فرأينا خلافاتٍ وانقساماً سياسياً حاد بين فصيل فلسطيني وآخر، وخلافاتٍ داخل نسيج الفصيل الواحد.

الدور التركي في المنطقة العربية وتأثيره على القضية الفلسطينية

أ.د. كمال الأسطل*

مقدمة

على مدى عشرات السنين، سارت تركيا في سياستها الخارجية في الطريق الذي رسمه لها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك Mustafa Kemal Atatürk، بحيث كانت أهم ملامح هذه السياسة هي التوجه للغرب والانضواء تحت المظلة الغربية الأوروبية الأطلسية (الأطنطية) تحت اسم التحديث وإدارة الظهر لمنطقة الشرق الأوسط . وبذلك أصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية محور المصالح السياسية، وعضوية حلف شمال الأطلسي الناتو North Atlantic Treaty Organization (NATO) محور المصالح العسكرية والإستراتيجية، وعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي محور المصالح الاقتصادية.

وفي المرات القليلة التي تدخلت فيها تركيا في قضايا المنطقة العربية وما يسمى بالشرق الأوسط، وخصوصاً ما يتصل بالقضية الفلسطينية، كان تدخلها مضرراً للدول العربية وفي صالح دولة الاحتلال التي ربطتها بها علاقة إستراتيجية خاصة منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949، فكانت أول دول العالم الإسلامي اعترافاً بها، ثم أبرمت معها ومع إثيوبيا اتفاقية حزام المحيط (The Peripheral

* أستاذ العلوم السياسية والدراسات العليا - أستاذ العلاقات الدولية والنظرية السياسية والأمن القومي - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم العلم السياسية - جامعة الأزهر - غزة

(Pact Treaty) سنة 1958، تنفيذاً لسياسة الأمن القومي الإسرائيلي التي صاغها ديفيد بن جوريون والقادة الإسرائيليون.. وهي سياسة "شد الأطراف" أو "سياسة القفز الحاجز القومي العربي" من خلال تركيا-إيران-أثيوبيا وتهديد الأمن القومي العربي، فقد تعاونت إسرائيل وتركيا معها استخباراتياً وعسكرياً على مدى سنوات طويلة، فضلاً عن دورها في حربي الخليج الأولى والثانية بشكل عام.

بيد أن وصول حزب العدالة والتنمية *Justice And Development Party (AKP)* للحكم سنة 2002 حمل معه تغييراً—بالأحرى إعادة تفسير أو صياغة—لمجمل السياسات التركية ومن ضمنها السياسة الخارجية، بعد إعادة تعريف تركيا لنفسها وموقعها ودورها، وكان للقضية الفلسطينية حصة الأسد من الاهتمام التركي بقضايا الإقليم وبشكل لافت للنظر.

تبحث هذه الورقة الدور التركي في المنطقة العربية وتأثيره على القضية الفلسطينية، وتتناول استعراضاً لاتجاهات السياسة التركية، وعلاقة هذه الاتجاهات بالخيارات السياسية لتركيا وكذلك بالجغرافية السياسية، التي هي جغرافية غير محددة وفق التقسيمات التي حددها علماء الجغرافية والسياسة، فتركيا جغرافياً موزعة بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقفقاس والبلقان.

وترتكز الفرضية المركزية للدراسة على أن تركيا بلد مسلم مهم، ينبغي إقامة علاقة جيدة بينها وبين دول الجوار الجغرافي من خلال إيجاد حل للمشاكل الخلافية وبناء مصالح متوافقة والتوجه نحو التنمية والتطور خدمة للأمن والاستقرار، بدلاً من القطيعة والسلبية، وأجواء التوتر والشك والتناقض في المصالح.

وتهدف الدراسة إلى إمكانية فهم الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية، تجاه الدوائر الجيوسياسية، وعلاقة كل دائرة وأثرها في الدوائر الأخرى، وتعود الدراسة في الأساس إلى عدد من الأسئلة التي تطرح حول خيارات تركيا وهويتها وسياساتها.

القسم الأول : تركيا والدائرة الفلسطينية والإسرائيلية والشرق

أوسطية: الانفتاح على جميع الأطراف والطموح للعب دور ومركز الزعامة الإقليمية Turkey Regional Pilot State

تقع تركيا في وسط القارة القديمة أوراسيا؛ إذ تُعتبر حلقة وصل بين القارتين الأوروبية والآسيوية، وهما قارتان من قارات العالم القديم. تمتد الأراضي التركية في قارة آسيا وقسم صغير في قارة أوروبا، لذلك نلاحظ طول حدودها البرية إذ تبلغ حوالي 9,848 كم منها حوالي 7.200 كم شواطئ بحرية. الدول المجاورة لتركيا تجاور الأراضي التركية ثمانية دول. وهي تتطلع لدور فاعل في جميع الدوائر الجيوسياسية التي سبق وذكرناها.

الورقة البحثية تتمحور حول الدور التركي في القضية الفلسطينية. فبعد ما يقارب مائة عام من العزلة عن فلسطين والانحياز شبه الكامل لإسرائيل منذ عام 1949 ، بدأت تركيا رحلة العودة للدائرة العربية والإسلامية لخدمة المصالح التركية ومحاولة لعب الدولة القائد The Pilot State في ما يسمى منطقة الشرق الأوسط.

أولا : تركيا وقضية فلسطين: محددات الموقف التركي من القضية الفلسطينية... مائة عام من العزلة عن فلسطين والانحياز لإسرائيل

لا شك بأن إعادة تركيا "الكمالية" لقراءة دورها الإقليمي وربما العالمي وإقرارها بضرورة تجاوز المواقف التقليدية التي حكمت السلوك الدبلوماسي التركي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وما يعنيه ذلك من انفتاحها على "الفضاءات العثمانية" في الجنوب وانخراطها في معالجة الملفات المستعصية في المنطقة قد لفت أنظار المهتمين بشؤون المنطقة، وفتح الباب على مصراعيه لأكثر من تحليل.

ولعل ملاحظة الخلفية الفكرية والسياسية لقادة تركيا و وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في مرحلة تحولات إقليمية ودولية كبرى وتتبع السلوك الدبلوماسي التركي فيما يخص القضية الفلسطينية سيمكّن من فك رموز السياسة الخارجية التركية وإزالة اللبس الذي اعتري البعض، بفعل عنصر المفاجأة من حجم

التحول في الموقف التركي، وتقديم تحليل أقرب إلى الموضوعية والواقع وبعيداً عن العاطفة. وهنا لا بد من الانتباه إلى الملاحظات التالية:^أ

أ. **الانفتاح:** تتبنى السياسة الخارجية التركية الجديدة مبدأ الانفتاح على جميع دول الجوار الإقليمي، ولعب دور في جميع الدوائر الجيوسياسية التي تحيط بالأناضول في مخالفة صريحة لسياستها القديمة ذات البعد الواحد، والتي انحصرت اهتمامها في إطار التفاعل داخل حلف شمال الأطلسي والعمل الدعوى من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ب. **العمق الإستراتيجي:** ويمكن الإشارة هنا إلى المراجعات التي أعدها أحمد داود أغلو قبل فترة زمنية من توليه منصبه في وزارة الخارجية التركية وكتابة الشهير "العمق الإستراتيجي"، والذي وصف من قبل وسائل الإعلام بأنه مهندس الانقلاب على أبجديات الدبلوماسية التركية التقليدية.

ج. **المراجعات** التي خضعت لها السياسة التركية قبل هذا الانفتاح قيام الدبلوماسية التركية بإعادة قراءة ذاتية لمكونات القوة التركية وطبيعة التوازنات الإقليمية والتحولت في العلاقات الدولية التي تشير إلى دخول العالم في مرحلة تعدد الأقطاب وإلى الأجواء المواتية دولياً وإقليمياً لمشاركة تركية واسعة في رسم معالم مستقبل المنطقة برمتها.

د. **تصاعد القوة الاقتصادية التركية** والتي تحتاج إلى توسع في جميع العلاقات الاقتصادية من خلال البحث عن الإستقرار والأمن والسلام. عبّر القادة الأتراك في أكثر من مناسبة عن إيمان تركيا بحق شعوب المنطقة بالعيش بأمن وسلام بما فيهم الشعب الفلسطيني، ويُنظر لتحقيق السلام والاستقرار كأولوية ضمن رؤية تركيا الإستراتيجية للمنطقة، وحسب القادة الأتراك فإنَّ تحقيق الهدوء والاستقرار سيجلب المنفعة لشعوب المنطقة بأسرها، ومن ضمنها تركيا التي ستجني الفائدة الكبرى، إذ سيمنحها الهدوء هامشاً أكبر لتوسيع نفوذها، فمثلاً ستجني تركيا منافع اقتصادية كبرى في حالة تحقيق قدر كبير من الاستقرار، كون الاقتصاد التركي من أقوى اقتصاديات المنطقة وقدرته الاستثمارية عالية، وهذا ما عبر عنه العديد من

المحللين الاقتصاديين الذين أشاروا كما جاء في صحيفة المستقبل اللبنانية في يوم الأربعاء 28 تشرين أول 2009م إلى دخول تركيا في قائمة أقوى ستة عشر اقتصاداً في العالم، وأن اقتصادها هو السادس على مستوى أوروبا، ونتاجها القومي الإجمالي وصل إلى 800 مليار دولار، وحجم استثماراتها في أسواق دول الجوار في تصاعد مستمر . وقد وصل الناتج القومي الإجمالي لتركيا حوالي تريلون دولار عام 2016.

هـ. **التطلع للعب دور إقليمي محوري:** تتطلع النخبة السياسية التركية ذات المرجعية الإسلامية لدورٍ تركيٍّ محوريٍّ في ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال الانخراط المباشر في معالجة الملفات الساخنة كجزء أساسي من استحقاقات هذا الدور، ولعل ملف الصراع في فلسطين هو قارورة اختبار لمدى فاعلية ووزن أية قوة ترغب بالقيام بدور بارز .

و. **العودة للبعد الإسلامي العربي:** تتطلب عودة تركيا للعب دور رئيس في المنطقة إعادة صياغة علاقاتها مع مختلف الملفات في المنطقة العربية وفي دول الجوار وخصوصاً صاحبة النفوذ، وإذا كان واقع النظم العربية يسمح لتركيا بهامش واسع من التحرك وعرض الرؤى والحلول، على قاعدة التاريخ المشترك والوحدة الجغرافية وتبادل المصالح، فإن هامش الاختلاف المقبول إسرائيليًا ضيق للغاية فيما يخص القضية الفلسطينية.

ز. **المصلحة التركية فوق الأيديولوجيا:** يستند التحرك الدبلوماسي التركي إلى قرارٍ تركيٍّ سياسيٍّ مستقلٍّ أو شبه مستقلٍّ، نابع من دولة ذات سيادة، تتحت خياراتها من تطلعات مصالحها ومصالح شعبيها، وهذا ما بدا واضحاً ليس فقط على المستوى الإقليمي وإنما فيما يتعلق بعلاقات تركيا مع الدول الكبرى، ففي إطار القرار التركي المستقل رفض الأتراك طلباً أمريكياً عام 2003م باستخدام أراضيهم كقاعدة لغزو العراق، وتشبثوا بسياسة الانفتاح على سوريا في العام 2005 م وحتى الآن رغم الحملة الأمريكية لعزلها، وسعوا لإقامة تحالف ثلاثي يضم بالإضافة إليهم كلاً من سوريا وإيران اللتان تعتبران أمريكياً وإسرائيلياً جزءاً من محور الشر

وداعمتان للإرهاب العالمي. لذا لن تتعامل تركيا مع دول الجوار ومن ضمنها إسرائيل إلا من موقع المصلحة التركية .

ح. **دعم الشعب الفلسطيني:** تعتبر تركيا نفسها دولة ديمقراطية عصرية تؤمن بالمبادئ التي تقوم عليها الدولة الحديثة وبما أقرته الحضارة الإنسانية المعاصرة من مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة وحقوق الشعوب في الاستقلال؛ لذا تفسر تركيا تدخلها في الشأن الفلسطيني من زاوية معارضتها لفكرة الاحتلال، وقد كان الموقف التركي من غزة والحرب الإسرائيلية عليها واضحاً في إدانته لإسرائيل مع عمق العلاقة التركية لإسرائيلية.

خ. **سياسة التوازي (وليس التوازن) في العلاقات التركية مع كل من العرب وإسرائيل** تركيا تدافع عن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشعب الفلسطيني، وتعمل على تذكير إسرائيل بمخالفاتها الصريحة لقرارات الأمم المتحدة ومطالبة الدول الكبرى القيام بواجبها اتجاه القرارات التي اتخذتها وعدم الكيل بمكيالين.

ط. **علمانية الدولة وانحيازات السياسة:** رغم علمانية الدولة التركية وعدم خضوع المواقف السياسية في تركيا للاعتبارات الدينية ، فالفلسطينيون بالنسبة للأتراك أخوة في الدين يتعرضون لأبشع صور الظلم في القرن الحادي والعشرين، وعليهم القيام بواجبهم تجاه إخوانهم المظلومين، وهذا ما بدا واضحاً من حجم تحرك الشارع التركي والمؤسسات الأهلية نصرته للشعب الفلسطيني ورفعاً لمظلّمته.

ي. **الإيديولوجية الإسلامية للحزب الحاكم ومقتضيات المصلحة:** تلعب الخلفية الإيديولوجية للحزب التركي الحاكم دوراً في صياغة موقفه السياسي، فالخطاب الإسلامي المتعلق بفلسطين والذي تتبناه الحركات السياسية الإسلامية، بما فيها الحركة الإسلامية التركية، لا يشرعن احتلال فلسطين

ك. **العلاقة التاريخية بين فلسطين والحركة الصهيونية مع السلاطين العثمانيين** فمن المعروف الموقف العثماني المدافع عن إسلامية فلسطين، ودفع السلطان العثماني مستقبل بلاده السياسي ثمناً لهذا الموقف، رغم استيذان أكثر من 85000 مستوطن يهودي وصهيوني في فلسطين قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى

عام 1914 وبناء مدينة تل أبيب عام 2009 في ظل الحكم السلطاني وكذلك وضع أسس دولة إسرائيل ومؤسسات الدولة الإسرائيلية في ظل احكم العثماني على فلسطين ، وإنشاء أكثر من عشرين مستوطنة صهيونية على أرض فلسطين.

ر. **القوة الناعمة:** تمتلك تركيا من المؤهلات التي يمكن أن تساعد على لعب دور الدولة الإقليمية ذات القوة الناعمة، فهي مدعومة بمنطقة الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك وقوة حضورها الاقتصادي، وتعطش المنطقة لملء الفراغ الحاصل نتيجة لتراجع دور دول إقليمية كبرى كان لسياستها قديماً تأثير واضح في صياغة واقع المنطقة ومستقبلها، ناهيك عن حاجة قوى دولية مؤثرة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لدور تركي إقليمي فاعل.

ثانياً: مصالح تركيا بين الانتماء للمعسكر الغربي وبين الانتماء للحضارة الإسلامية

في كتابه "العمق الاستراتيجي" سطر أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu رؤيته لسياسة تركية خارجية نشطة ومؤثرة، عبر عدة ركائز أهمها:

1. العمق الاستراتيجي: حيث رأى داود أوغلو أن دور تركيا الدولي مرتبط ومعتد بشكل رئيسي على دورها الإقليمي، خصوصاً في ثلاث مناطق جغرافية اعتبرها عمق تركيا الاستراتيجي، أي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. بمعنى أنه كلما اضطلعت تركيا بأدوار أهم في الشرق كلما زاد وزنها في الساحة الغربية - الدولية، وهو ما يسمى بنظرية "القوس والسهم".

2. صفر مشاكل: حيث لا يمكن لدولة تعاني من علاقات الخصومة والعداء مع محيطها أن تطور سياسة خارجية إيجابية وفاعلة، وبالتالي تحتاج إلى تفسير المشاكل مع دول جوارها فتستفيد كل الأطراف على قاعدة الربح للجميع (win - win) .

3. القوة الناعمة: وفي سبيل ذلك وحتى تكون تركيا "دولة مركز"، رأى داود أوغلو في العلاقات التجارية والاقتصادية والتواصل الفكري - الثقافي أثراً أكثر

نجاعة من القوة الخشنة. وقد استفادت تركيا فعلاً على مدى أعوام طويلة، على الأقل حتى بداية الربيع العربي 2011، من هذه القوة الناعمة ولاقت قبولاً جيداً في المنطقة.

ثالثاً: حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا والاهتمام بقضية فلسطين

وفي القلب من هذا التوجه التركي للمنطقة العربية والشرق أوسطية والإسلامية وقضاياها المختلفة، حظيت القضية الفلسطينية باهتمام خاص من حزب العدالة والتنمية لعدة اعتبارات، أهمها:

(1) الروابط الدينية والثقافية والفكرية المشتركة بين الشعبين التركي والفلسطيني.

(2) الخلفية التاريخية للقضية الفلسطينية واعتبار تركيا نفسها وريثة للدولة العثمانية، آخر الدول ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي استنساخها لمسؤولية خاصة تجاهها.

(3) التناغم مع الشارع التركي الذي يظهر تعاطفاً كبيراً مع القضية الفلسطينية.

(4) إدراك تركيا أن القضية الفلسطينية هي مفتاح العبور للقبول والتأثير في المنطقة.

(5) ترى تركيا أن القضية الفلسطينية ورقة رابحة في الساحة الدولية لمن يمتلك فيها تأثيراً، وهي ترغب أن يكون لديها هذا التأثير.

(6) نظرية أنقرة في السياسة الخارجية قائمة على تفسير المشاكل والتواصل الاقتصادي - التجاري، وتحتاج لمناخ هادئ، وهذا أحد الأسباب التي تدفع تركيا للإسهام في حل القضية.

(7) مظلومية الشعب الفلسطيني وأحقاقه في أرضه المحتلة وفق القانون الدولي.

(8) الخلفية الأيديولوجية والفكرية لمعظم قيادات الحزب كإسلاميين خرجوا من عباءة تيار "الفكر الوطني" أو "ميللي غوروش" الذي أسسه الراحل نجم الدين أربكان Necmettin Erbakan ، وإن كان الحزب بحد ذاته ديموقراطياً محافظاً وليس أيديولوجياً أو "إسلامياً" بالمعنى المتداول عربياً.

رابعاً

الاعتبارات التي أسهمت في صياغة علاقة خاصة بين تركيا والقضية الفلسطينية.

الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية لم يكن يوماً سياسة متهورة أو دعماً دون سقف، بل انضبط دائماً بعدد من المحددات المهمة، ومنها:

(1) الالتزام بالخطوط العامة للأمن القومي التركي وشبكة مصالحه، التي أعاد العدالة والتنمية تفسيرها أو صياغتها ولم ينقضها أو يناقضها تماماً، بمعنى أن المصالح كانت مقدمة على الأخلاق والمبادئ، وإن حاولت أنقرة في قدر الإمكان الجمع بين الطرفين.

(2) التحرك ضمن المنظومة الدولية، واستشعار الحدود المسموح بها في السياسة الخارجية وفق اعتبارات عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وملف عضويتها الموضوع على طاولة الاتحاد الأوروبي.

(3) الالتزام بالحل السياسي للقضية الفلسطينية، وفق رؤية "حل الدولتين" والمبادرة العربية للسلام Arab Peace Initiative ، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك بالدعوات المتكررة لإشراك حركة حماس في العملية السياسية ونصحها بإلقاء السلاح، وهي دعوات صدرت من رئيس الوزراء التركي السابق والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan بعد انتخابات 2006، حين دعا حماس لإلقاء السلاح والتحرك نحو الاعتدال ، كما تكررت على لسان وزير الخارجية التركي السابق كما ورد آنفاً.

(4) **عدم تخطي حدود الدعم السياسي - الإعلامي - المالي، خصوصاً** في العلاقة مع الفصائل الفلسطينية، مع مراعاة أن يكون الدعم المالي تحديداً على شكل معونات إغاثية وإنسانية ومشاريع دعم للبنية التحتية.

(5) **الحفاظ على علاقات جيدة ومتوازنة (وأحيانا متوازنة غير متوازنة)** مع جميع الأطراف الفلسطينية، والتعامل مع القضية الفلسطينية من بوابة السلطة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، بالرغم من نتائج انتخابات 2006 التي فازت فيها حركة حماس.

(6) **عدم الإضرار بعلاقات تركيا الإقليمية والدولية، وخصوصاً مع دولة الاحتلال قبل القطيعة السياسية بينهما.**

(7) **اعتماد التدرج في تقديم الدعم للفلسطينيين، باعتبار أن السياسة الخارجية أحد شواهد متانة المشهد السياسي الداخلي ونتائجها المباشرة، وبذلك فقد** ازداد انخراط تركيا (العدالة والتنمية) في القضية الفلسطينية، وارتفع سقف خطابها وموقفها منها مع مرور الوقت وتراكم إنجازات الحزب وشعوره بنوع من الاستقرار الداخلي والالتفاف الجماهيري، مستفيدة من اللعب في المساحات الرمادية.

(8) **تجنب تركيا للمواجهات المباشرة والحادة مع أي طرف، وصعوبة** تحركها، من الناحية الفعلية، منفردة ودون شركاء إقليميين، بغض النظر عن ارتفاع سقف الخطاب.

(9) **اهتمام خاص بمدينة القدس لرمزيتها وتاريخها العثماني ووضعها القانوني، بالإضافة إلى أولوية الملفات الإنسانية مثل حصار قطاع غزة.**

وبناء على هذه الأسس، فقد سارت تركيا في سياستها تجاه القضية الفلسطينية بشكل متدرج ومتصاعد، ففي حين زار كل من وزير الخارجية عبد الله جول Abdullah Gül ورئيس الوزراء أردوغان دولة الاحتلال سنة 2005 في محاولة للعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، اتخذ الموقف التركي منحى جديداً مع الانتخابات البرلمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتقدم حركة

حماس فيها سنة 2006، بحيث أغضب استقبالها "المرتبك" لقيادات الحركة دولة الاحتلال.

لاحقاً، لعبت الممارسات الإسرائيلية دوراً كبيراً في توتير العلاقات الثنائية، من العدوان على غزة 2008-2009، إلى الموقف في مؤتمر دافوس، إلى أزمة إهانة السفير التركي في تل أبيب، وصولاً للحظة القطيعة السياسية بين الطرفين على خلفية مهاجمة سفينة "مافي مرمرة" Mavi Marmara في المياه الدولية وقتل تسعة ناشطين أتراكⁱⁱⁱ.

خامساً: القضية الفلسطينية والدور التركي: دور متوازي غير متوازن

(1) تركيا والتحول من الإنحياز الكامل لإسرائيل إلى الانفتاح والدعم لقضية فلسطين

اتسم الموقف التركي الرسمي من القضية الفلسطينية طوال عشرات السنين بالانحياز للموقف الإسرائيلي في تنكر واضح للمعاناة الفلسطينية، وكان أن بادرت تركيا بالاعتراف بإسرائيل بعد أقل من عام من قيامها، في إشارة واضحة للقطيعة مع الإرث العثماني، وظناً بأن تل أبيب بوابة تركيا نحو الانضمام إلى أوروبا وتوثيق الصلة بالولايات المتحدة.

لم تقتصر العلاقات التركية الإسرائيلية على تبادل التمثيل الدبلوماسي بل تشعبت إلى مختلف أشكال العلاقات حتى وصلت حد عقد اتفاق للتعاون العسكري الاستراتيجي في العام 1996م، وبدل من المسارعة في الانضمام إلى الجهد العربي والإسلامي المناصر للفلسطينيين، ارتضى الأتراك لأنفسهم أن يكونوا جزءاً من سياسة الأحلاف الدولية المعادية للعرب والفلسطينيين، فعلى سبيل المثال انضمت تركيا لحلف بغداد، ونُظر إليها إسرائيلياً كجزء من تحالف دول أطراف الوطن العربي مع إسرائيل لتطويق المشروع القومي العربي الذي كان واجهة النضال العربي الرسمي من أجل التخلص من الهيمنة الغربية.

إنَّ إجراء أية مقارنة بين موقفي تركيا من القضية الفلسطينية قبل وبعد العام 2002م ، سينبئ عن تحولاتٍ كثيرة، ولعل اللحظة التاريخية التي كانت تمر بها القضية الفلسطينية حينما وصل إسلاميو تركيا إلى الحكم قد ساهمت في الدفع بهذا التحول، وهذا ما سنراه جلياً من خلال تتبع تطور المواقف التركية التي عبّر عنها زعماء تركيا الجدد في أكثر من مناسبة.

(2) - القضية الفلسطينية في الخطاب السياسي التركي: رفض الإحتلال

الإسرائيلي

استند الخطاب التركي الرسمي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على فكرة رفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومناصرة الفلسطينيين في نضالهم المشروع من أجل نيل الاستقلال، والدعوة لتوفير الأجواء المناسبة لإنجاح المسيرة السلمية، وضرورة تطبيق العدالة في التعامل مع الشعب الفلسطيني .

وفي ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية العدوانية بحق الفلسطينيين هيمنة روح النقد الشديد لإسرائيل على الخطاب السياسي التركي منذ العام 2002م، وقد استخدم الأتراك مفرداتٍ قاسية، لوصف ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، من قبيل الإرهاب والعنصرية والقتل المتعمد والإبادة... إلخ، في حين تصاعدت اللهجة المنددة بالممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين إبان انتفاضة الأقصى، ووصلت ذروتها عندما وصف رجب طيب أردوغان إسرائيل بالدولة الإرهابية في معرض تعليقه على استشهاد الشيخ أحمد ياسين، كما استمرت القيادة التركية في توجيه الانتقادات لإسرائيل سواء في داخل تركيا أو في المحافل الدولية خصوصاً بعد رفض الاحتلال لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، وفرض الحصار على قطاع غزة، وشن حرب عدوانية عليه.

وقد أكدت تركيا على لسان مسئوليتها وفي أكثر من مناسبة من أنَّها ستستمر في انتقاد الموقف الإسرائيلي، كان آخرها ما صرَّح به كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي أشاد هورموزلو على قناة الجزيرة في بتاريخ 11 - 11 - 2009م، حينما سئل عن الموقف التركي من السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، حيث قال بأنَّ

تركيا تصارح وتجاهل بموقفها المعارض لأية مسألة تمس مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية، وما يقال بالسر يقال بالعلن وهذا في مصلحة المنطقة وينسجم مع الرأي العام التركي. وهنا لابد من التأكيد على أنَّ الرأي العام التركي يتبنى خطاباً أكثر تشدداً تجاه إسرائيل، ويمكن ملاحظة ذلك من لهجة الشارع التركي الذي يطالب بإجراءات تركية رسمية أكثر جرأة؛ مثل قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، ووقف كافة أشكال التعاون بين تركيا وإسرائيل.

في المقابل، حرص الجانب الإسرائيلي في البداية على وضع الانتقادات التركية في إطار اختلاف وجهات النظر الذي لا يفسد للود قضية، وبأنَّ تل أبيب عازمة على استمرار التحالف الاستراتيجي بين الطرفين، وبأنَّها ماضية في تعاطيها الايجابي مع المساعي التركية على مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية والفلسطينية الإسرائيلية، لكنَّ هذا الحال لم يدم طويلاً، إذ بدأت تُسمع في تل أبيب أصوات منددة بالموقف التركي وتحديداً فيما يتعلق بموقفها من المجازر التي ارتكبت في غزة، فكانت أزمة تصريحات قائد القوات البرية الإسرائيلية، ثم رفض الاحتلال الإسرائيلي السماح لوزير خارجية تركيا من زيارة غزة، ومحاولة الضغط على تركيا عبر تهديد مكانتها كوسيط إقليمي مقبول لدى جميع الأطراف ويمكن للرباعية الدولية الاعتماد عليه، ويظهر ذلك جلياً حين صرَّح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 2009/11/15م، بأنَّ تركيا لم تعد وسيطاً نزيهاً بين الطرفين السوري والإسرائيلي.

(3) -. القضية الفلسطينية والدبلوماسية التركية

1- التزام الأتراك منذ البداية بالوقوف بجانب الفلسطينيين؛ وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني على المستويين الرسمي والشعبي وفي المجالات المختلفة، وقد عملت الدبلوماسية التركية على أكثر من ملف فلسطيني داخلي ، فقدّمت على سبيل المثال جهداً هاماً في إطار المصالحة الفلسطينية.

2-انفتحت الدبلوماسية التركية على الفصائل الإسلامية الفلسطينية

وعلى رأسها حركة حماس، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال الترحيب برئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، في وقت أعلنت الرابعية الدولية عن مقاطعة حركة حماس حتى تستجيب لمطالبها، وقد استمرت تركيا في عقد المزيد من المشاورات مع حركة حماس، وتشير الكثير من التقارير الصحفية إلى علاقات طيبة بين الطرفين وبثقة قيادة حركة حماس الكبيرة بالقيادة التركية.

3-أصبحت تركيا مسرحاً للعديد من النشاطات والفعاليات الإسلامية -

من العالم الإسلامي وليس الإسلاميين - المساندة للشعب الفلسطيني، فعلى سبيل المثال نُظّم في إسطنبول لقاءً عالميً لنصرة القدس والمسجد الأقصى، كما نُظّم الأتراك وبتأييد رسمي علني العديد من الفعاليات المناصرة للفلسطينيين والمؤيدة لرفع الحصار عن غزة من بينها مظاهرات ومهرجانات وجمع تبرعات وإرسال مساعدات...إلخ.

(4)- تركيا وحماس: تأثير الحكومة التركية على التوجهات السياسية

لبعض القوى الفلسطينية (الساحة السياسية الفلسطينية الداخلية): العمل على ترويض حركة حماس بإتباع سياسة الخطوة- خطوة

بعد تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل، بعد قطيعة استمرت أكثر من خمس سنوات، تزداد التساؤلات حول مستقبل علاقة أنقرة بحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ومدى تأثير الاتفاق على هذه العلاقة. لكنّ التأكيد التركي الرسمي عن أن لا تغيير في العلاقة مع "حماس"، والزيارات المتكررة لرئيس مكتبها السياسي، خالد مشعل، لتركيا، تؤكد أن بقاء العلاقة يمثل مصلحة للطرفين، وهما معنيان فيها، لا سيما أن تركيا تعهدت مراراً بدعم غير محدود لقطاع غزة الذي تسيطر عليه "حماس".

وجاء لقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بمشعل، في إسطنبول أكثر من مرة، ليؤكد رغبة تركيا في علاقات جيدة مع حركة حماس "حماس" واستمرا

الجهود التركية في ملف إنهاء الحصار عن قطاع غزة، وإلى جانب إطلاع الحركة على ما يجري في الكواليس، قبل وبعد قيام الأتراك والإسرائيليين بتطبيع العلاقات بينهما.

ويشير قاسم إلى أن العلاقة مع تركيا ورئيسها متينة، وأن "حماس" تبني علاقاتها مع الأطراف المختلفة في إطار تجنيدها للمواقف الدولية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتعمل على حث الدول على المساهمة في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه. ويلفت إلى أن تركيا تقف بشكل واضح ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، وتعمل على تعزيز صمود الفلسطينيين، وبالتالي تقاطعت مع رؤية "حماس"، لذلك ستبذل الحركة كل جهدها لاستمرار العلاقة، مشيداً بالتأكيد التركي على لسان وزير الخارجية، مولود جاووش أوغلو، بأن العلاقة مع "حماس" ستستمر كما هي.

من جانبه، يعتبر مدير مركز "أبحاث المستقبل" في غزة، إبراهيم المدهون، أن لقاءات مشعل وأردوغان بمثابة رسالة من تركيا على استمرار العلاقات مع حركة "حماس"، مهما كانت نتائج أي اتفاق مع إسرائيل، وتطبيع العلاقات والمصالحة مجدداً بعد قطيعة استمرت لعدة سنوات. ويقول المدهون لـ "العربي الجديد" إن تركيا تبدو متمسكة بالعلاقات مع "حماس" والرغبة بتطويرها بشكل أكبر مما هي عليه، بالرغم من وجود أولوية لدى الدولة التركية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل من أجل مصالحها الخاصة، في ظل ما يجري في منطقة الشرق الأوسط.

في هذا الصدد، يقول الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل، لـ "العربي الجديد"، إن العلاقات بين تركيا و"حماس" ستتواصل، على الرغم من تطبيع العلاقات مع إسرائيل، واستعادتها بين الجانبين، وعلى الرغم من عدم مقدرة تركيا على تلبية الشروط الفلسطينية المتعلقة برفع الحصار. ويوضح عوكل أن أردوغان شرح لمشعل خلال لقائهما الأخير تفاصيل الاتفاق، والأسباب التي تتعلق بعدم مقدرة تركيا على فرض شرط رفع الحصار عن القطاع، ضمن هذا الاتفاق التركي الإسرائيلي الذي تم الإعلان عنه. ويضيف عوكل أن تركيا ستكون حاضرة بشكل

كبير وقوي وستلعب دور الوساطة مستقبلاً في أي اتفاق هدنة طويلة الأمد بين إسرائيل و"حماس"، فضلاً عن إمكانية لعبها دوراً محتملاً في ملف التبادل الخاص بالجنود الأسرى المعتقلين في غزة منذ الحرب الأخيرة عام 2014.^{iv}

ويرى لكايب سري القدوة أن الاتفاق التركي - الإسرائيلي بتطبيع العلاقات بين الدولتين يقودنا إلى مرحلة جديدة ويفتح المجال على مصراعيه للتطبيع الإسلامي والعربي مع دولة الاحتلال والذي باركته حركة المقاومة الإسلامية حماس ودعمه المكتب الدولي لحركة الإخوان المسلمين ويعد تطوراً في العلاقات والتعاون الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا والمستمر منذ إعلان قيام دولة الاحتلال .. ويعكس هذا الاتفاق مدى اهتمام تركيا وألويات العمل لديها لدعم دولة الاحتلال الإسرائيلي والتنسيق عسكرياً وأمنياً معها .. رغم حملات التضليل والفبركة الإعلامية والمواقف الاستعراضية للرئيس اردوغان وقيادة حركة حماس والتصريحات الرسمية التركية التي رهنت تطبيع العلاقة بين الدولتين في إنهاء الحصار على قطاع غزة، في محاولة خادعة لاستخدام الورقة الفلسطينية في إطار الصراع الإقليمي والمخطط الإسرائيلي لدعم قيام دولة في غزة علي حساب المشروع الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقدس عاصمتها..

أنّ الحكومة التركية تدعم إسرائيل وتسوقها في الإطار الدولي كدولة راعية السلام ودولة تدعم مكافحة الإرهاب من أجل إقامة تحالف إقليمي تكون "إسرائيل" مكوناً رئيسياً فيه، حيث دعمت تركيا إسرائيل وصوتت لصالح اختيار إسرائيل لرئاسة اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واليوم تبحث حكومة اردوغان لدعم تحالفها مع إسرائيل وتدعيم المصالح الاقتصادية بين البلدين وخاصة في مجال الغاز والأنشطة الاقتصادية بينهما والدور السياسي المشترك في الإقليم، وهو ما يدحض الادعاءات التركية التي لم تتوقف بشأن فك الحصار عن قطاع غزة كشرط لتطبيع العلاقات، وهو ما تم تجاوزه وأصبح في خبر كان..

مما لا شك به بان اتفاق تركيا وإسرائيل يعتبر "انتكاسة" لتطلعات حماس ...
وشكل صدمة لعناصر حماس ولمن راهن معها على الموقف التركي الخاسر في
المحصلة النهائية.

حماس كانت تطمح بشكل أساسي إلى إنهاء كل مشاكلها في قطاع غزة
اعتمادا على تركيا وحليفهم الأول اردوغان .. وسرعان ما تبخر هذا الحلم وتبدد
هذا الطموح وكأن شيئا لم يكن حيث كانت حماس خارج حسبه الأرباح التركية ولم
تعد غزة ضمن اهتمامات اردوغان .

أن الاتفاق التركي الإسرائيلي المعلن يتعامل مع غزة من جانب إنساني
إغاثي وليس سياسيا، مع أن القطاع محتل والحصار المفروض هو عقاب جماعي
بأهداف سياسية..

أن الاتفاق المذكور بين تركيا وإسرائيل يعطي صلاحيات واسعة لتدخل تركيا
بالشؤون الفلسطينية ويمثل بداية مرحلة جديدة لتحويل الانقسام الفلسطيني إلى حالة
انفصال واقعي موافق عليها إسرائيليا .

باختصار نقول أن أردوغان يبيع دماء الأتراك للإسرائيليين مقابل حفنة من
الدولارات.. وتركيا أعلنت عن اتفاق لتطبيع العلاقات من جديد مع تل أبيب مقابل
21 مليون دولار.. والزام حماس بمنع إطلاق الصواريخ على إسرائيل أهم بنوده .
تركيا توفر خط ساخن لضمان استمرار الهدنة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع
غزة عام 2014 و،كذلك عملت تركيا على ترتيب اتفاق غير مكتوب لعد الإعتداء
بين قطاع غزة وإسرائيل فيما يشبه اتفاقات "حسن الجوار" وأن تركيا التزمت بموجب
الاتفاق المتبلور لإعادة تطبيع العلاقات الثنائية مع إسرائيل بمنع حماس من القيام
بأي عمل عسكري ضد إسرائيل..^٧

(1) تركيا وإسرائيل علاقات تحالف إستراتيجية رغم الضجيج الإعلامي

المناصر لفلسطين

حدث في إسرائيل أمراً غاية في الغرابة والاستهجان بأن قامت إسرائيل بدفع 20 مليون دولار تعويضات للمصابين والمتضررين في حادثة السفينة التركية مرمرة ، هذا الأمر حدث بهدوء ودون اللجوء للقضاء الدولي لكي يبت في الأمر ويدين الأعمال التي قامت بها إسرائيل من قتل 9 أشخاص وجرح أكثر من 26 شخصاً.

الغريب في الأمر أن تركيا وافقت على هذا المبلغ الزهيد وهي التي تعتبر نفسها من الدول الصناعية الكبرى ولديها اقتصاد قوي ولديها احتياطي نقدي يقدر 130 مليار دولار يزيد قليلاً أو ينقص حسب أسعار العملات في العالم.

إسرائيل بهذه الخطوة أعفت نفسها وجنودها من الملاحقة الدولية التي قدمها لهم الأتراك على طبق من ذهب وزيادة على ذلك وافق البرلمان التركي للإخواني على إعادة العلاقات المتوقفة بين الطرفين نتيجة الحادث وكذلك وافق على مبدأ التعويض . لو أن أي دولة عربية قامت بهذا الفعل لقامت الدنيا ولم تقعد من قبل التنظيم الدولي للإخوان وحركة حماس بالمنطقة ، من استعمال كلمات التخوين والمؤامرة والتخاذل لأن إسرائيل ما زالت عدوه حسب ما تنادي وتصرح به حماس ، مع الملاحظ أن هناك اعتقاد بوجود إتفاقية حسن جوار غير مكتوبة بين حماس وإسرائيل برعاية تركية أردوغانيه.

أعادة العلاقات فسرها الكثيرون بأن تركيا بحاجة لإسرائيل لمساعدتها الأمنية في الحفاظ على حكم حزب العدالة والتنمية الذي بدأ يترنح أمام صعود حزب غولن القوي ، والذي لم تتخذ أمريكا أي خطوات في تسليمه إلى تركيا ، بل أن الأتراك يهتمون واشنطن أنها على علم ودراية بما قام به غولن.

الأتراك فضلوا مصالحتهم الشخصية على كل شيء ، وليفسحوا المجال لأنفسهم لأخذ دور محوري في تقريب وجهات النظر بين حماس وإسرائيل ، وإقناع

إسرائيل أن حماس ستسير على الخط المرسوم لها تركياً من خلال عمليات الترويض المستمر . وظهر تركيا بمظهر المدافع عن حركة حماس وقطاع غزة.^{vi}

أشار وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو" في معرض تعليقه على الانتقادات الأمريكية، بشأن علاقة بلاده بحركة حماس جدلاً إعلامياً وسياسياً حيث قال "إن الجميع يعلم الفرق بين خط حماس السياسي السابق والحالي، وتعتبر تركيا من أكثر الدول التي ساهمت في إحداث ذلك الفرق، حتى أننا أقنعنا حماس بأن الوقت الذي سيتم فيه التوصل إلى حل؛ سيتضمن الاعتراف بدولة (إسرائيل) مستقلة".^{vii}

(أولاً) الدوافع التركية للتحالف مع إسرائيل

لم تكن تركيا خارج الإطار الإقليمي للمنطقة العربية مما انعكس ذلك على طبيعة التوجهات الإقليمية الخارجية التركية في هذا الإطار . وبناء على ذلك شكل زرع وقيام الكيان الإسرائيلي عام 1948 متغيراً إقليمياً تعاملت معه تركيا بالبداية بنوع من الوقاية والتسليم بالحالة الموضوعية لوجود ذلك الكيان . وترى بعض الدراسات أن اعتراف تركيا بالكيان الإسرائيلي هو جزء من محاولتها لاكتساب حليف شرق أوسطي في مواجهة الخطر الشيوعي المتعاظم بعد الحرب العالمية الثانية عند حدودها الشمالية والشرقية والغربية بلغاريا.^{viii}

وكخطوة أولى اعترفت تركيا بالكيان الإسرائيلي في آذار 1949 اعترافاً واقعياً *de Facto* وفي عام 1950 اعترفت بعد اعترافاً قانونياً *de Jure* هذا الاعتراف هو الذي أدى إلى إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى المفاوضات حيث كان أول مبعوث دبلوماسي للكيان الإسرائيلي في تركيا بدرجة وزير مفوض المدعو (ألياهو سا سون) وهو يهودي من بلاد الشام.^{ix}

ونظرت تركيا إلى الكيان الإسرائيلي منذ عام 1949 وحتى عام 1963 بأنه بلد حقق تحديداً سريعاً في منطقة نامية نسبياً . إضافة إلى أن تركيا كانت تعتبر وجود ذلك الكيان وبقائه ضرورة لاحتواء سوريا التي كانت تدعم من جانب كل

البلاد العربية في إصرارها على استرداد إقليم (هاتاي) وهو الاسم التركي لمنطقة الإسكندرونة^x.

وعقدت تركيا مع الكيان الإسرائيلي مجموعة من الاتفاقات التجارية . وأصبحت علاقاتهما أكثر قوة بتزايد المد القومي العربي في النصف الثاني من الخمسينات^{xi} .

ولقد كان الخطاب السياسي التركي منذ تلك الفترة يلتقي مع مقولات (إحلال السلام) و(الاستقرار في المنطقة) إلى عقد الثمانينات . ومن هذا يرى (إيلتر نوركمي) وزير الخارجية التركي الأسبق في عام 1983 قائلاً ((تعتقد تركيا بأنه لكي يتم إحلال السلام والاستقرار في المنطقة لا بد من الاعتراف بحق كل دولة في الشرق الأوسط في العيش ضمن حدود آمنة معترف بها دولياً)) وهو يقصد بذلك الوجود الصهيوني ممثلاً بالكيان الإسرائيلي^{xii} .

ولقد كانت تركيا في ضوء اندفاعها للوقوف مع ذلك الكيان تحقق نوع الوظيفة التي تؤديها ولما تنتظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية ، والغرب عموماً لكون تركيا تمثل الحائط المحاذي للجهة الأورو-آسيوية المتقاطعة مع امتدادات اندرع حلف شمال الأطلسي اللوجستية لذلك ترى تركيا أنها تقوم بدور مهم ضمن القوة الرادعة التي يشكلها الحلف عموماً.

لقد تكررت أشكال التحالف بين تركيا والكيان الإسرائيلي ، فمثلاً يمكن التذكير باتفاقية التعاون بينهما عام 1985 والتي كانت تضم إيران الشاهنشاهية ، والتعاون التركي الإسرائيلي أثناء غزو لبنان في مواجهة ما سمي باكتشاف خلايا أو منظمات أرمينية ويسارية تركية ضمن معسكرات الفلسطينيين في لبنان^{xiii} .

وبعد زوال الاتحاد السوفيتي وقيام حرب الخليج الثانية في كانون الثاني 1991 تأثرت تركيا بتلك الأحداث الدولية الإقليمية في مجال موقعها إزاء توازنات المنطقة الجديدة ، وسعت الآن يكون لها دور جديد في تلك الترتيبات من خلال التقارب مع الكيان الإسرائيلي كمرحلة متقدمة للتحالف معه عبر خطوة لاحقة بتشجيع من المؤسسة الكمالية بقيادة العسكريين حيث تأمل وكما يؤكد (حاقان

ياووز) أستاذ العلوم السياسية في كلية العلوم السياسية والاجتماعية في ليسبورغ ،
فرجينيا تحقيق ما يلي^{xiv}:-

1. تحقيق الاتصال بواشنطن من الباب الخلفي عبر الوساطة الإسرائيلية
مواجهة بذلك جماعتي الضغط اللوبي اليوناني الارمنية .

2. توجه تركيا الغربي بعد أن رفض الاتحاد الأوروبي طلبها الانتساب إليه
وبأن تظهر ميولها العلمانية .

إننا نرى إن سبب اندماج العسكريين الأتراك لغرض تأسيس علاقات
إستراتيجية مع الصهاينة ينبع من عاملين رئيسيين وكما يوضحهما د.أحمد فؤاد
رسلان بما يلي^{xv}:-

1. إن تركيا تواجه مشاكل أمنية داخلية وخارجية . فالجيش التركي يعتبر
نفسه المسئول عن حماية العلمانية التركية والأمين على التراث الكمالي .ومن ثم
فان المؤسسة العسكرية التركية لا تتردد في التدخل المباشر في مواجهة أي محاولة
لتغيير النمط العلماني للدولة التركية .

2. تمثل المشكلة الكردية هاجسا امنيا لتركيا وموضوعا لصراع مع كل من
سوريا^{xvi} والعراق فضلا عن الصراع الأخطر حول توزيع مياه نهر الفرات الذي ينبع
من داخل الأراضي التركية . وأخيرا لابد من إغارة دور الأقلية اليهودية في تركيا
(يهود الدونما) أهمية استثنائية كعامل داخلي شديد الأهمية الذي تولى منذ فترة
ليست قصيرة على تهنة الأجواء نفسيا ، واقتصاديا واجتماعيا داخل الساحة التركية
لدفع تركيا لتوثيق عرى التحالف مع الكيان الإسرائيلي . فمع الثمانيات بدا رجال
الأعمال والصناعة اليهود الذين سعوا لإخفاء أسمائهم عن الرأي العام في السنوات
الماضية من الظهور . ويبدو أن رجال الأعمال اليهود يريدون تبوأ المنزلة الصناعية
كأبرز رجالات الاقتصاد والتجارة في تركيا، منهم (جاك قمحي) الذي أسس مركزا
للتنمية الاقتصادية والذي يعد إحدى المؤسسات الأكثر نصرة للمجموعة الأوربية في
تركيا^{xvii}. وأخيرا يظهر أثر يهود الدونما في تركيا واضحا ومؤثرا في الرأي العام
التركي حيث أنهم أسسوا محطة تلفزيونية بأموال يهودية وأمريكية هي محطة

(ShowT.V)تعمل للتأثير وبث الانحلال الأخلاقي بين فئاته ومن جانبه فان التحالف التركي – الإسرائيلي جاء ليرسخ نفوذ اليهود الأتراك ويعزز دورهم الصهيوني^{xviii} .

(ثانيا) الدوافع الإسرائيلية للتحالف مع تركيا

سبق الإشارة إلى أن الكيان الإسرائيلي استخدم ما عرف بسياسة (شد الأطراف) أو حلف المحيط في تعامله مع العرب .

ومن الملفت للنظر أن هذه الوسيلة تعتبر بمثابة ركيزة خلفية تدعم فعالية وسيلة أخرى استخدامها الكيان الإسرائيلي وهي وسيلة تحريك الأقليات غير العربية في الوطن العربي الذي يتم عب هذه الدول لأنهم يلتقون جميعا لدعم بعض أبناء الأقليات في الوطن العربي لتأجيجهم وإثارتهم للتصادم مع حكوماتهم ودولتهم التي يعيشون فيها كما الأكراد في العراق وهي تتوافق مع أهداف وغايات إستراتيجية التقنيت الإسرائيلية لأنهما يمتلكان توجهات مضادة للعرب خلاصتها مواجهة القوة العربية^{xix} .

وقد كشف الدكتور أحمد النعيمي في مؤلفه (تركيا وحرب الخليج) معلومات في غاية الأهمية توضح الجذور التاريخية للتطور المضطر لتنمية الإستراتيجية المشتركة لقيام تحالف تركي - صهيوني منذ عقد الخمسينات . فقد أشار الدكتور النعيمي أن هناك اتفاقية تعرف باتفاقية (الرمح الثلاثي) عقدت عام 1957 بين تركيا والكيان الإسرائيلي وإيران تسمى اتفاقية (Try dent) وهذه الاتفاقية لها علاقة وثيقة بكيفية قيام جهاز المخابرات العام الخارجي الإسرائيلي (الموساد) بإعطاء معلومات أمنية واستخبارية دقيقة إلى تركيا عن الوطن العربي ،ومعلومات لها علاقة بمنطقة (أصالة) الارمنية التي يقودها (يعقوب اكويان) وتواجدها في سهل البقاع ، ومعلومات عن حزب العمال الكردستاني (P.K.K) وكان من نتائج ذلك توظيف تلك المعلومات من قبل الأتراك لاستهداف 28 من قياديين في المنظمات الأرمنية ومنهم على سبيل المثال (يعقوب اكويان) ورئيس منظمة (أصالة) نفسه وفي مقابل ذلك تلزم الاتفاقية تركيا وخاصة جهازها الاستخبار - جهاز الأمن القومي

التركي - أو ما يعرف بالمخابرات التركية (Mit) بإعطاء معلومات عن القيادة العرب وعن قوة بعض الدول المجاورة لها كالعراق وسوريا^{xx}.

ولا بد من الإشارة إلى أن الكيان الإسرائيلي وبرغم تطلعاته الإستراتيجية لخلق جيوب معادية خلفية للوطن العربي إلا أن ذلك لا يمنع من وضعه إستراتيجية ابعده من ذلك خلاصتها وضع ضمانات لإجبار تركيا للانصياع إلى التوجهات الإسرائيلية لخدمة سياسة التفتيت المعادية للعرب عبر موقفه المزدوج إزاء المشكلة الكردية في تركيا .

في أوائل آب من (8 - 11) 1993 قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي (هرزي بودينغر) بزيارة سرية انكشفت قبل انتهائها بيوم واحد إلى أنقرة والتقى خلالها وزير الدفاع التركي (نفرات اياز) ورئيس أركان الجيش (دوغان غوريش) إضافة إلى صاحب الدعوة قائد سلاح الجو التركي (خالص برهان) . وقالت أوساط دبلوماسية أن الزيارة تتعلق بإمكانية تعاون مشترك ضد PKK وان القائد الإسرائيلي أعطى معلومات إلى تركيا حول قواعد PKK في سهل البقاع اللبناني وقد تزامنت هذه التحركات مع شائعات صحافية تركية حول إعداد خطط لاغتيال زعيم PKK (عبد الله اوجلان) في عمليات نوعية مماثلة للعمليات الصهيونية السابقة ضد قادة فلسطينيين في لبنان وتونس^{xxi}.

خلاصة القول أن الكيان الإسرائيلي أيقن عبر خبرائه وحلييه الاستراتيجيين أن التحالف مع تركيا سيقدم شواغلها الأمنية المشتركة ، ونعتقد أن ذلك مقبولا إلى حد ما بل إن وقائع الأحداث كشفت أن تركيا والكيان الإسرائيلي مصابتان بنوع من القلق على وجودهما الإقليمي وأنهم وكما يقول الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي المعروف (يحقيل درور) ((أن تركيا وإسرائيل تعدان أكبر قوتين خارج النسق العربي وان تعاونهما وتحالفهما يمنع ظهور قوة عربية في المنطقة تمارس سياسة مهددة للأمن لكل منهما))^{xxii}.

القسم الثالث: سيناريوهات مستقبلية للدور التركي في

القضية الفلسطينية

سيناريوهات مستقبلية حول موقف تركيا من قضية فلسطين

امتازت فترة حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ سنة 2002 بسياسة خارجية نشطة ومتفاعلة مع قضايا المنطقة، مع اهتمام خاص بالقضية الفلسطينية . بيد أن انتخابات 2015/6/7، والتي خسر فيها الحزب الحاكم أغليبيته البرلمانية، قد ألقت بظلال من الشك حول مستقبل تجربة الحزب وسياسته الخارجية الخلفية مع أحزاب المعارضة، في ظلّ تراجع تكثيكية من أنقرة في عدة ملفات إقليمية.

ومع انتخابات 2015/11/1، والتي أعادت الحزب إلى إمكانية تشكيل الحكومة بمفرده بأغلبية مريحة، باتت الحاجة ملحة لإعادة تقييم مركزات ومحددات السياسة الخارجية التركية إزاء القضية الفلسطينية، واستشراف إمكانية تأثرها بالتطورات السياسية داخلياً وخارجياً، وفق عدة سيناريوهات^{xxiii}:

1. السيناريو الأول: تراجع سياسة أنقرة تجاه القضية الفلسطينية، بفعل الانكفاء على المشاكل الداخلية، واستجابة للضغوط والتأثيرات الإقليمية والدولية.

2. السيناريو الثاني: ثبات موقف تركيا من القضية على شكلها الحالي، دون تعرضها لهزات شديدة أو تحقيقها إنجازات مرتقبة.

3. السيناريو الثالث: استفادة العدالة والتنمية من تثبيت نفسه في المعادلة الداخلية لتحقيق اختراقات ونجاحات تركية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ويظهر أن سيناريو ثبات الموقف التركي على شكله الحالي هو السيناريو المرجح.

فالعمق الاستراتيجي لتركيا تحول إلى محيط لاهب، ونظرية "صفر مشاكل" تحولت بفعل الثورات والثورات المضادة إلى "صفر هدوء"، بينما فشلت القوة التركية الناعمة في إحداث اختراقات مهمة في المنطقة بعد أن أضحت أنقرة في قلب حالة

الاستقطاب الإقليمية بسبب مواقفها المعنونة من الثورات، لا سيما الثورة السورية وتفاعلاتها اللاحقة.

(5) تقييم تركيا لسياسيتها الخارجية وانعكاس ذلك على القضية الفلسطينية

أدت هذه التطورات المتلاحقة وفشل أنقرة في تحقيق أي إنجاز خارجي يبلور واقعياً رؤيتها للحل إلى نتيجتين رئيسيتين: إعادة تقييم تركيا لسياستها الخارجية وانخفاض مستوى تفاعلها مع القضية الفلسطينية. ويمكننا في هذا السياق إجمال السياقات التي أسهمت في تراجع هذا الاهتمام فيما يلي:

(1) تفاعلات الثورات والثورات المضادة التي أدت إلى تراجع الحدث الفلسطيني على سُلّم أولويات مختلف الدول ذات العلاقة ومنها تركيا.

(2) الضغوط الخارجية التي مورست على تركيا بسبب مواقفها التي نحت نحو نوع من الاستقلالية النسبية في السياسة الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بكل من سورية ومصر وفلسطين.

(3) الانشغال بملفات السياسة الداخلية على حساب السياسة الخارجية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، مثل أحداث جزي بارك Gezi Park في منتصف سنة 2013، ثم ادعاءات الفساد بحق الحكومة والحزب، ثم تعثر عملية المصالحة الداخلية مع الأكراد إثر استئناف حزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers' Party (PKK) لعملياته العسكرية.

(4) تطورات الملف السوري بشكل خاص بطريقة لامست الخطوط الحمراء للأمن القومي التركي، من حيث احتمالات تقسيم سورية والتدخل العسكري الروسي وإرهابات إنشاء كيان سياسي (كانتون) للأكراد في الشمال السوري.

(5) تراجع حاد في العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل" إثر الهجوم على سفينة "مافي مرمرة"، الأمر الذي أفقد تركيا إمكانية لعب دور الوسيط.

(6) العلاقات المتوترة مع عدد من الدول المؤثرة في القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها مصر بعد الانقلاب، الأمر الذي أدى —مضافاً إلى العلاقات المتوترة مع تل أبيب— إلى تضائل فرص التدخل التركي. ويكفي للتدليل على هذا العامل المقارنة بين الدور الذي لعبته تركيا خلال العدوان على غزة سنة 2012 في ظل رئاسة مرسي لمصر، وذلك الذي لعبته، أو بالأحرى لم تستطع لعبه، خلال عدوان 2014 على القطاع خلال رئاسة السيسي.

(7) حالة الانقسام السياسي الفلسطيني بما يؤدي إلى تقزيم نتائج أي جهد مبذول في نصرة القضية الفلسطينية، على الرغم من المحاولات المتكررة لرأب الصدع والدعوات للتوحد.

(8) العزلة التي عانت منها تركيا في المنطقة إثر مواقفها من القضايا المختلفة، لا سيما السورية والمصرية، وفقدانها لتحالفات متينة ومستدامة تستند عليها في سياساتها الإقليمية.

(9) الفترة الانتقالية في تركيا بعد انتخابات السابع من حزيران/ يونيو التي سلبت العدالة والتنمية أغليبيته البرلمانية، مفتحة عهداً من الاستقرار السياسي والتذبذب الاقتصادي والتوتر الأمني، وهو ما دفع تركيا للانكفاء على الداخل وتقديم بعض التنازلات في السياسة الخارجية.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى تراجع تكتيكية من قبل أنقرة، منها السماح —بعد سنوات من الرفض— للولايات المتحدة باستخدام قاعدة إنجيرليك Incirlik العسكرية، والانخراط الفعلي في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة International Coalition Against ISIS بعد أشهر من التردد، وخفوت الصوت التركي في مواجهة نظام السيسي، واللهجة اللينة مقابل التدخل العسكري الروسي على الحدود الجنوبية، والقبول الضمني ببقاء الأسد في الحكم خلال الفترة الانتقالية للحل السياسي المنتظر.

وفي اتجاه مواز، وعلى الرغم من استمرار الدعم السياسي للفلسطينيين في المحافل الدولية وخصوصاً في ملف قبول فلسطين كمراقب غير عضو في الأمم

المتحدة ثم رفع العلم الفلسطيني على ساريتها ، إلا أن الموقف التركي الرسمي بات مؤخراً أقرب إلى الظاهرة الصوتية، بغض النظر عن النوايا، بفعل العوامل سابقة الذكر، وقد ظهر ذلك جلياً في هبة/ انتفاضة القدس الأخيرة مثلاً، حيث لم يتخط الموقف الرسمي بعض التصريحات/ البيانات الخجولة، بينما غابت المظاهرات التركية الحاشدة الداعمة للفلسطينيين بفعل ضغط الملفات الداخلية والانتخابات المتتالية.

قبل ذلك، كان لافتاً مغادرة عدد من القيادات والكوادر الفلسطينية (الحماسية) للأراضي التركية نحو الدول العربية، إما بتلميح من أنقرة، أو تحسباً لأي طارئ قبل وخلال وبعد الانتخابات، بينما تراجعت وتيرة زيارات الوفود الفلسطينية، على الأقل العلنية منها، لتركيا في الفترة السابقة على الانتخابات الأخيرة. مع ملاحظة أن حزب العدالة والتنمية تابع التوظيف المحسوب لعلاقته مع حماس، فدعى قيادة حماس وعلى رأسها خالد مشعل للمشاركة في مؤتمره الخامس الذي عقده في 2015/9/12.

(6) مستقبل السياسة التركية في الشرق الأوسط: السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

ويشمل ذلك عدة اعتبارات وأسباب منها على سبيل المثال:

(1) يتوقع للفترة القادمة في تركيا أن تركز على الملفات الداخلية الكثيرة والملحة، مثل الملف الاقتصادي، والتصعيد العسكري، والمصالحة الداخلية، والدستور الجديد.

(2) وبالرغم من النتائج الأخيرة لصالح العدالة والتنمية، إلا أن رسالة السابع من حزيران/ يونيو الفائت كانت قد وصلته فعلاً، والتي قالت له ولتركيا إن جزءاً من تلك النتائج كان عقاباً دولياً لها بسبب سياستها الخارجية النازعة للاستقلالية النسبية، وهو يعني أن هذه النتائج مرشحة للتكرار مستقبلاً وبأشكال عدة إن لم تستدرك أنقرة موافقها.

(3) صدرت عدة تصريحات بضرورة مراجعة السياسة الخارجية وعودتها إلى "واقعيتها" وتواصلها "مع جميع الأطراف" بشكل متوازن مرة أخرى، ولم تقتصر هذه الدعوات على المعارضة أو المحللين السياسيين، بل شملت أيضاً قيادات في الحزب الحاكم والحكومة.

(4) حاجة تركيا للدعم الأمريكي - الدولي في ملف مكافحة الإرهاب، وفرملة المشاريع السياسية لأكراد سورية على حدودها الجنوبية.

(5) فتور محاولات رآب الصدع بين أنقرة وتل أبيب، وجمود جهود التطبيع في ظلّ إصرار الأولى على شروطها الثلاثة شبه التعجيزية (ثالثها رفع الحصار عن غزة)، بما يصعب من إمكانية عودتها للعب دور الوسيط.

(6) قد يفرض أي تقارب مستقبلي محتمل لتركيا مع دولة الاحتلال أو النظام المصري قيوداً أو حدوداً معينة لدورها في القضية الفلسطينية.

السيناريو الثاني: تحقيق إنجازات تركية في الملف الفلسطيني. وقد يرجح كفة هذا السيناريو^{xxiv}:

(1) حاجة لأطراف الصراع العربي الإسرائيلي لتركيا للعب دور فاعل في المنطقة وخاصة بعد نتيجة الانتخابات التركية عام 2015 التي أدت إلى حكومة مستقرة وقوية يمكنها التفاعل أكثر مع السياسة الخارجية عموماً والملف الفلسطيني على وجه الخصوص.

(2) خفوت حدة الخطر الكردي على الحدود التركية - السورية بعد الانتخابات، لسياقات عدة أهمها تراجع الدعم الأمريكي المعلن لأكراد سورية.

(3) تواتر الأحاديث الدبلوماسية عن حلول سياسية وشيكة للأزمة السورية باتفاق الأطراف الإقليمية والدولية المختلفة، وهو ما من شأنه تخفيف الضغط الحالي عن أنقرة.

(4) تمتع القضية الفلسطينية، في معظم ملفاتها الفرعية، بالإجماع العربي والإقليمي، وهو ما يسهل التعامل معها والتعاون إزاءها على الرغم من الاستقطاب الحاد.

(5) زيادة مستوى التنسيق في المواقف بين الثلاثي تركيا - قطر - السعودية، فضلاً عن التعامل المباشر بين أنقرة والقاهرة في عدة ملفات (سورية، تنظيم الدولة) بما قد يفتح الباب على إمكانية إحداث اختراق في الملف الفلسطيني.

(6) الانتفاضة/ الهيئة الفلسطينية التي أعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث مجدداً، والتي إن قُدِّر لها الاستمرار والتصاعد يمكنها أن تكون عامل جمع لكلمة الأطراف الفلسطينية المختلفة.

السيناريو الثالث: بقاء الحال على ما هو عليه. بمعنى استمرار الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق بمدينة القدس وملف الاهتمام قطاع غزة، في حدوده الحالية السياسية - الإعلامية، دون تقدم أو تقهقر^{xxv}.

الخلاصة

تتطلع تركيا الأوردغانية إلى لعب دور لاعب إقليمي فاعل في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بحكم العلاقات الجيدة التي تقيمها تركيا مع كل أطراف الصراع. تركيا تعتبر حليف إستراتيجي لإسرائيل منذ عام 1949 من جانب ، وكذلك داعم رئيس للقضية الفلسطينية. علاوة على طبيعة العلاقات الأيديولوجية (أيديولوجية الإخوان المسلمين) التي تجمع تركيا مع حركة حماس وخاصة انتماء كل من حزب العدالة والتنمية وحركة حماس لفكر الإخوان المسلمين.

تقيم تركيا علاقاتها وفقاً لمحددات معينة ووفقاً لرؤية إستراتيجية لمصالح تركيا في المنطقة وتعمل تركيا على اللعب في جميع الدوائر الجيوسياسية . ومن الملاحظ أن تركيا تقيم علاقات متوازنة وليست متوازنة مع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الفلسطيني الإسرائيلي انطلاقاً من المصلحة التركية.

فتركيا كانت من أوائل الدول الإسلامية التي اعترفت بقيام إسرائيل وأقامت علاقات عسكرية واقتصادية واستخباراتية وسياسية وأمنية وتصنيعية وسياحية مع إسرائيل. وتعلن تركيا بشكل مستمر دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الاستقلال وقيام دولة فلسطين المستقلة بجانب إسرائيل. وتلعب تركيا دورا هاما في الوساطة بين إسرائيل وحركة حماس سواء في استمرار التهدئة أو محاولة عقد صفقة تبادل للأسرى وغير ذلك من دعم تركي لقطاع غزة وتبني مشروع إقامة ميناء بحري لقطاع غزة.

القسم الرابع

نتائج واستنتاجات وتوصيات البحث

ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لكل من إسرائيل وتركيا في تطوير وتنامي علاقات التحالف الإستراتيجي، فتركيا التي ظلت لحوالي قرن من الزمان تبحث عن دور في الساحة الأطلنطية والغربية والأمريكية، انفتحت على مجموعة من الدوائر الجيوسياسية ومنها الدائرة الشرق أوسطية والدائرة الفلسطينية والعربية بعد فترة طويلة من العلاقات الخاصة مع إسرائيل والتي استمرت حتى الآن..، فتركيا كانت تتطلع إلى دور إقليمي يتناسب مع تاريخها، وتطلعاتها لأن تصبح لاعبا رئيسيا Key Actor في المنطقة من خلال موقعها الجيوبولوتيكي والجيوسياسي وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، لذلك فهي تحتاج إلى حليف قوي في المنطقة يحظى بتأييد غربي، في حين سعت إسرائيل إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية في المنطقة من خلال التحالف مع تركيا لإحداث نوع من التوازن لصالح إسرائيل التي كانت تعيش أزمة كيانية وسط محيط عربي وإسلامي كان يرفض وجودها ويأبى التطبيع معها، بالإضافة إلى تحقيق أهداف اقتصادية وعسكرية وسياسية تمكنها من ممارسة ضغوطا على الدول العربية المعادية. أما فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل فقد شهدت تطورات

كبيرة بدءاً من عام 1949 وتطورت العلاقات العسكرية والأمنية والاستخبارية بين البلدين، والتي شهدت تطوراً بارزاً لم تشهده من قبل، وتمثل في توقيع الاتفاق العسكري في مارس 1996، حيث لعبت المؤسسة العسكرية في البلدين دوراً مهماً في إنجازه وتوسيع حجم الاتفاقيات العسكرية التي شملت تحديث الجيش التركي وتطويره من خلال صيانة أسلحته، وتحديث معداته العسكرية (البرية، والجوية، والبحرية)، كما اشتملت أيضاً على إقامة مناطق مشتركة للصناعات العسكرية، حيث ساهمت الخبرات التقنية والفنية والتكنولوجية الإسرائيلية في إحداث نقلة نوعية في الأداء العسكري التركي. وقد برز ذلك بوضوح من خلال التهديدات التركية لسورية والعراق في أواخر التسعينيات بفعل التعاون العسكري اللا محدود بين الجانبين. وقد حظيت الشركات الإسرائيلية بمعظم العقود العسكرية في مجال صناعة الطائرات، وتحديث الدبابات والمعدات العسكرية التركية، الأمر الذي انعكس إيجابياً على الاقتصاد الإسرائيلي، من جهة أخرى، فقد أدى تطور العلاقات العسكرية الإسرائيلية- التركية إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة لصالح إسرائيل وتركيا، كما حظي التنسيق في المجالات الأمنية والاستخبارية على اهتمام بالغ من قبل البلدين التي ترجمته الاتفاقيات الأمنية والاستخبارية الهادفة إلى ملاحقة حزب العمال الكردستاني .

، إن أبرز استنتاجات البحث، تكمن فيما يأتي:

- أن المرحلة الأساسية التي شهدتها علاقات البلدين خلال العقود الماضية، كانت تتركز بالأساس على الجانب العسكري والأمني والسياسي والاقتصادي ، وعلى جملة اتفاقيات تعاون في جميع المجالات بما في ذلك اتفاق التحالف الاستراتيجي الذي وقّع بين الجانبين في مارس 1996، وهذا الأمر هو من اختصاص المؤسسة العسكرية، وبالتالي فإن وجود حكومة حالياً منتزعة عن حزب العدالة والتنمية- بغض النظر عن موقفها من إسرائيل- لن تلعب دوراً رئيسياً في وقف هذا التعاون، الذي سوف يكون خاضعاً لعقيدة وتوجهات المؤسسة العسكرية التي لا تضع أية أهمية لرغبات السياسيين وتصوراتهم.

أن المؤسسة العسكرية التركية مضت قدماً في طريق تعزيز علاقاتها العسكرية مع إسرائيل مدفوعة بعدة أسباب: أولها هو أن الولايات المتحدة رفضت التعاون المباشر مع تركيا، خاصة في مجالات شراء قطع غيار الأسلحة وصيانتها، وطلبت من الأخيرة التعاون مع إسرائيل في هذه المجالات. وثانيها، أن إسرائيل عرضت على تركيا مدّها بالخبرة التكنولوجية العسكرية المتقدمة، وهذا الأمر لم تكن تركيا تستطيع الحصول عليه عن طريق آخر إلا بتكاليف باهظة من الناحية المالية . أما ثالث الأسباب فيمكن في أن تعزيز العلاقات مع إسرائيل يقيدّها سياسياً في العديد من المجالات بما في ذلك لعب دور الوسيط بين أطراف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي . وخاصة من خلال إقامة علاقات مميزة مع حركة حماس حيث يعمل الأتراك على إدخال حركة حماس في عملية السلام من خلال سياسية الترويض التدريجي وسياسة الخطوة خطوة، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي والإعلامي. وكذلك الاستفادة من التماثل الإيديولوجي بين الحزب الحاكم في تركيا وحركة حماس باعتبارهما أذرع لحركة الإخوان المسلمين.

التوصيات

هناك عدة توصيات يوصي بها الباحث وتتلخص فيما يلي :

ما المطلوب فلسطينياً وعربياً لمواجهة خطر تنامي وتطور العلاقات الإسرائيلية-التركية؟

1- توصي الدراسة صانع القرار السياسي الفلسطيني بحث تركيا على لعب دور متوازن فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2- العلم على تعبئة الجهود العربية وحشدّها والتنسيق بين جميع الدول العربية لبلورة موقف عربي موحد.

3- استخدام خيار الدبلوماسية القائم على أساس إستراتيجية مخططة وموحدة مع تركيا يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية - خاصة في ظل سيطرة حزب العدالة والتنمية في تركيا على رئاسة الوزراء والدولة معاً..

4- إعادة صياغة وتعميق العلاقات الثقافية العربية- التركية، بهدف جسر الهوية، وتغيير الصورة النمطية لكلا الطرفين التي طالما استحضرتها كل طرف بناءً على الإرث التاريخي السابق. بمعنى آخر، زيادة التبادل الثقافي والمعرفي القائم على تخطي مراحل التاريخ السابق والارتكاز على تنمية العلاقات المستندة على المصالح المشتركة والجوار الجغرافي والشراسة الحضارية.

5- العمل على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وتوحيد الصف الفلسطيني حول برنامج وطني موحد لجميع الفصائل تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية.

6- الاستفادة من العلاقات الجيدة بين تركيا وإسرائيل للضغط على إسرائيل للتوصل لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

7- ساهمت المساعدات التركية في التخفيف من حجم الأعباء الملقاة على كاهل حركة حماس في قطاع غزة، حيث كانت المساعدات تتجه بجانب إغاثي وبناء بنية تحتية ومشاريع مجتمعية أساسية، استطاعت حركة حماس أن توظفها في إدارة الانقسام مع رام الله.

8- توصلت الدراسة إلى أن تركيا وجدت حالة من التوازن حيناً والتوازي في كثير من الأحيان في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، حيث برز هذا التوازن، والتوازي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في

تركيا، كما تبين مدي ميل تلك العلاقات لصالح التعاطف مع القضية الفلسطينية، كما أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم إلى تغيير النظرة التركية عن المقاومة الفلسطينية، واعتبارها حق مشروع للشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، ولكن في الخلاف على قضية الحصار الإسرائيلي لغزة وقضية سفينة مرمرة فإن

العلاقات التحالفية التركية الإسرائيلية "تظل قوية رغم كل البيئة المتغيرة في المنطقة.

9- حاولت تركيا أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً في المنطقة من خلال المحافظة على علاقتها ومصالحتها مع المنطقة العربية " فقد اتضح أهمية الدور الذي قامت به الدولة التركية، ومدى تأثيره في السياسة الداخلية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، حيث برز الالتزام التركي من الناحية الدبلوماسية على أكثر من ملف فلسطيني داخلي، ورغم ذلك لم تبذل تركيا جهداً كافياً في إطار تحقيق المصالحة الفلسطينية.

10- عملت الحكومة التركية على تحقيق تنمية سياسية واقتصادية شاملة من أجل تعزيز الصمود الفلسطيني في المنطقة في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي فالمساعدات التي قدمتها تركيا تتسجم مع خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية وتلبي الحاجات والأولويات التنموية الفلسطينية، ولم يكن هناك أية أهداف أو شروط مرتبطة بتقديمها، هذا ما تجلّى من خلال استمرار تقديم الدعم وزيادته بعد تولي حركة حماس الحكم، وخلال حروب وحصار غزة.

11- فتحت تركيا سياستها محتوية طرفي الانقسام الفلسطيني في غزة ورام الله، ورغم مساعداتها لقطاع غزة بعيداً عن الإطار الرسمي وهو السلطة الفلسطينية إلا أنها لم تحاول أن تعزز حكومة غزة على الضفة وذلك لاعتبارات سياسية إقليمية ودولية قد تضر بمصالحها الوطنية.

12- عملت تركيا على دعم القضية الفلسطينية في شتى المجالات، وحاولت لعمل اختراق على الصعيد الدولي، ولكن حالة الانقسام الموجودة بين الفلسطينيين عملت على إرباك الموقف التركي.

13- العمل الفلسطيني الدؤوب من أجل تعزيز الدور التركي في قضية فلسطين، وتوظيفه لتحقيق أهداف وحاجات وأوليات الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال.

14- السعي لإبقاء الدعم التركي للقضية الفلسطينية مستمراً ومحاولة زيادة هذا الدور.

- 15- يتوجب على الساسة الفلسطينيين توثيق العلاقات مع تركيا، ودعم دخولها كوسيط في عملية السلام مع إسرائيل، في ظل ما تتمتع به تركيا من انفتاح على جميع الأطراف وعلاقات دولية يؤهلها للعب هذا الدور.^{xxvi}
- 16- تطوير وتفعيل التعاون الاقتصادي مع تركيا على أسس تخدم الاقتصاد الفلسطيني

المراجع

- ⁱ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009/12/2
- ⁱⁱ احمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي
- ⁱⁱⁱ / <http://www.alzaytouna.net/2015/11/26/%>
- تقدير استراتيجي (84) - تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 .
<http://raednews.com/news-27-8268.html>
- ^{iv} تركيا و"حماس": علاقات متينة رغم الاتفاق المحتمل مع إسرائيل"
<https://paltoday.ps/ar/post/>
- ^v <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=854889>
- ^{vi} <http://raednews.com/news-27-8268.html>
- ^{vii} <http://alresalah.ps/ar/post/107213/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84>
- ^{viii} محمد نور الدين ،تركيا في الزمن المتحول ،قلق الهوية وصراع الخيارات ،(بيروت ،دار رياض الريس للكتب والنشر) 1997 ،ص 273.
- ^{ix} د. احمد نوري النعيمي ،تركيا والصراع الدولي،محاضرات القيت على طلبة الدكتوراة للعام الدراسي 1999-98 ،الفصل الاول ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،مسحوبة بالرونو ، 1998 ،ص 4.
- ^x د. عبد الوهاب بكر، تركيا والصراع العربي الإسرائيلي ،ووردت كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربي (القاهرة،معهد البحوث والدراسات العربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،المطبعة الفنية ، 1991)،ص 284 و ص 286.

xi د. احمد النعيمي، العلاقات التركية الإسرائيلية 1948-1985، بحث مقدم الي الندوة الفكرية الثالثة للجمعية العربية للعلوم السياسية 12-15 ت 1986 ،ص 23 ومابعدھا.

xii ايلنر نوركمي، من عام 1982 لغاية 83 تركيا تقطع مرحلة في علاقاتها الخارجية، جريدة الأضواء الإنباء التركية باللغة العربية 14 ك2 1983 ورد في صحيفة ملليت التركية 1982/1/8 باللغة التركية نقلا عن دمصابح محمود، وثائق السياسة الخارجية التركية، سلسلة الأرشيف والتوثيق 25 (بغداد، معهد الدراسات الآسيوية، والأفريقية)، 84-1985 ، ص 8.

xiii جلال عبد الله معوض ،عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، حلقة نقاشية(القاهرة ،المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة ،21/6/1997 ورد في مجلة المستقبل العربي ، العدد 227 ، (بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية)،ك2 1998 ،ص57.

xiv حاقان ياوز ،العلاقات التركية، الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية ،مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 33(بيروت ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،شطاء 1998)،صص 60-61 .

xv د. احمد فؤاد رسلان، التقارب التركي الاسرائيلي من الشرق الأوسط الي القوقاز ،مجلة السياسة الدولية، العدد 130 ،أكتوبر 1997 ،ص 116.

xvi في منتصف الثمانيات سعت تركيا الي تقوية روابطها مع الكيان الصهيوني في مواجهة سوريا. وقد تزعم هذا الخط الذي يدعو الي تطوير العلاقات مع الصهيونية ،أمين عام وزارة الخارجية التركية انذاك(كامران غودين) والسفير في واشنطن (شكري ايليكداغ) والسفير في الامم المتحدة (جوشكون قيرح) تولى وزارة الخارجية التركية لمدة شهرين خريف 1995 ،فيما وقف وزير الخارجية التركي انذاك نوركمي مع خط القطع العام للعلاقات مع الكيان الصهيوني وتطوير العلاقات مع العرب.

انظر علي التوالي :عبد المنعم سعيد، دول الجوار الجغرافي (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية)، ط1، 1987، ص 77 كذلك محمد نور الدين ،مصدر سابق، ص 263.

xvii عزة جلال هاشم،الأقلية اليهودية في تركيا ،السياسة الدولية، العدد 131،يناير 1998 ، ص ص 192-193.

xviii محمد نور الدين ،مصدر سابق.

xix جاسم يونس محمد الحريري ، مخططات التفكيك الإسرائيلية للوطن العربي،دراسة للنموذج الجغرافي ،رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،حزيران 1996 ،ص 85.

xx د. احمد النعيمي ،تركيا والصراع الدولي،مصدر سابق، ص 5 .

xxi محمد نور الدين ،مصدر سابق، ص 264-265.

xxii يجزئيل درور، الإستراتيجية عظمي لاسرائيل ، تل ابيب ،1989، 1989 ،ورد في عبد الرحمن رشيد،العلاقات التركية الإسرائيلية ،(القاهرة،الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة)،1993،ص 25.

xxiii تقدير استراتيجي (84): تركيا والقضية الفلسطينية بعد الانتخابات البرلمانية

/ http://www.alzaytouna.net/2015/11/26/%

xxiv

xxv تقدير استراتيجي (84): تركيا والقضية الفلسطينية بعد الانتخابات البرلمانية

/ http://www.alzaytouna.net/2015/11/26/%

تقدير استراتيجي (84) - تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 .

<http://samanews.ps/ar/post/273443/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%AF-%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%B9>
الطباع - %D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%AF-%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%B9
حسن سلمان العجرمي، المساعدات الاقتصادية لـ فلسطين وأثرها على أطراف الانقسام^{xxvi}
الفلسطيني، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر بغزة، 2015

السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية

في ظل المتغيرات الإقليمية

أ. جمال البابا

د. خالد شعبان

لازال الحراك العربي يشكل الحدث الأساس في منطقة الشرق الأوسط باعتباره مستمرا منذ نهاية 2010 وحتى الآن، حيث قامت جميع دول المنطقة بتغيير سياساتها حسب مصالحها القومية¹.

نحن بصدد الحديث عن التغيرات الإقليمية وانعكاسها على القضية الفلسطينية وتحديد الموقف الإسرائيلي من التطورات في المنطقة لا بد من التأكيد على ركيزتين رئيسيتين تتميز بها تصرفات القيادة الإسرائيلية.

- قدرة إسرائيل على امتصاص الصدمات والتكيف معها واستخلاص العبر بسرعة، وهذا نابع من اعتبارات عدة أهمها امتلاكها لجيش قوي وعلاقات دولية قوية خاصة مع الدول المؤثرة، إعلام غربي داعم، لوبي صهيوني مؤثر، قدرة اقتصادية ، مراكز أبحاث نشطة، كل هذه عوامل تساعد على أن تكون إمكانية التكيف مع الأحداث أكثر حضوراً.

¹ مارك هير، التقلبات الإقليمية في الشرق الأوسط، مسح استراتيجي إسرائيلي، ترجمة مركز اطلس

- القدرة على استغلال الفرص، استثمار التغيرات بما يخدم المصلحة الإسرائيلية، هذا الأمر تميزت به القيادة الصهيونية منذ فكرة إنشاء وطن لهم في فلسطين حتى اليوم، واعتقد أن جزء من الحضور عايش ذلك في الخمسين سنة الأخيرة.

الموقف الإسرائيلي من الأحداث في العالم العربي:

تباين السلوك الإسرائيلي تجاه الحراك العربي، باختلاف التحليلات والرؤى للحراك العربي، وكان السؤال الأساس أين تكمن مصلحة إسرائيل، وذلك بعد فشل مراكزها البحثية وأجهزتها الأمنية بالتنبؤ بحدوث الحركات الشعبية العربية، وسقوط الأنظمة تربطها علاقات مع إسرائيل، وقد حاولت إسرائيل التأثير على الدول العربية في محاولة منها للحد من سقوط بعض الأنظمة العربية.

لقد مر الموقف الإسرائيلي من الأحداث في المحيط العربي بمرحلتين رئيسيتين، المرحلة الأولى هي مرحلة الترقب ومحاولة التكيف، والمرحلة الثانية مرحلة إعادة التوازن واستثمار المواقف "قطف الثمار".

إن أساس ردة فعل إسرائيل على الحراك العربي هو مصالحها ومكانتها الأمنية والعسكرية، لم تكتف إسرائيل لسقوط تونس، ولكن مع بداية الأحداث في مصر بدت ردة الفعل الإسرائيلية بالتغير وبدأت تظهر على السطح التناحرات بين المستويين الأمني والسياسي.

فالمرحلة الأولى بدأت بشكل فعلي مع بداية الثورة المصرية حيث جاءت الأحداث متسارعة ولم تكن متوقعة ولم يكن الساسة الإسرائيليون ولا مراكز الأبحاث في إسرائيل قد وضعوا سيناريو للتعامل مع هكذا أحداث على اعتقاد أن مصر من الدول المستقرة سياسياً بامتلاكها جيش وأجهزة أمنية قوية، الأمر أدى إلى وقوع مكونات صنع القرار في إسرائيل بالارتباك لدرجة أن إسرائيل شعرت بالغضب من الموقف الأمريكي من النظام في مصر، ولكن بعد فترة وجيزة بدأت إسرائيل تتكيف مع الأحداث خاصة وأن الأحداث أخذت شكل تحركات إصلاحية ولم تحمل شعارات ثورية، مع اخذ احتمالية التهديد للأمن الإسرائيلية مأخذ الجد، وتعاملت

إسرائيل مع الأحداث في غرفها المغلقة معاملة امنيته بامتياز مع عدم إهمال البعد الاستراتيجي لهذه الثورات والمتمثل في ضعف القوى المعتدلة في العالم العربي بقيادة مصر وظهور قوى إقليمية من الممكن أن تملأ الساحة مثل إيران وتركيا².

أما المرحلة الثانية من تعامل إسرائيل مع التغيرات في العالم العربي فقد اتسمت بإعادة التوازن واستثمار المواقف "قطف الثمار"، حيث بدأت هذه المرحلة مع سقوط الإخوان المسلمين وعزل مرسي عن الحكم في يوليو 2013 ووصول الأمور في سوريا إلى الصدام المسلح ودخول تنظيمات عدة على الساحة السورية واهمها تنظيم الدولة في هذه المرحلة بدأت الجيوش العربية تنهار بعد انهيار الجيش العراقي في السنوات السابقة للأحداث، والجيش السوري أصبح في مهبط الريح، حتى أن الدولة السورية بمجملها تنهار، والجيش المصري فشل بمتابعة الجماعات المتطرفة خاصة في سيناء، في هذه اللحظة طرحت إسرائيل نفسها باعتبارها رأس الحربة للعالم الغربي في مواجهة الإرهاب في المنطقة والذي اعتبرت المقاومة الفلسطينية جزءاً من هذه الإرهاب، إسرائيل في هذه المرحلة والتي مازلتنا نعيشها تهوي نفسها لحالة يسود فيها انهيار الدولة القطرية في المنطقة لصالح لجماعات عرقية ومذهبية.

وبصورة أكثر تحديداً، فإن إسرائيل تتطرق في رؤيتها للعلاقة مع مصر من أهمية الحفاظ على اتفاقية السلام بين البلدين ومن ضمنها التنسيق الأمني خاصة فيما يتعلق بسيناء التي تمثل تهديداً للطرفين معاً، مع أن التخوفات الإسرائيلية من الأحداث في مصر اختلفت في فترة حكم الإخوان المسلمين عن فترة حكم عبد الفتاح السيسي، فقد جاءت التخوفات في عهد مرسي على النحو التالي:

- أن تقوم مصر بإلغاء اتفاقية السلام أو التكرار لها وإفراغها من مضمونها.

- تحول سيناء إلى قاعدة للمطرفين المصريين أو الفلسطينيين لشن هجمات على إسرائيل.

² إبراهيم عبد الكريم، ثورة 25 يناير المصرية، مركز دراسات الشرق الأوسط

- التخوف من دعم حكم حماس في قطاع غزة خاصة موضوع وصول السلاح إلى القسام.
- أما في عهد الرئيس السيسي، فقد أكدت إسرائيل على ضرورة محاربة التطرف الإسلامي في سيناء كمصلحة للطرفين.
- الاتفاق على الخطوط العريضة فيما يتعلق بقطاع غزة، ومن مؤشرات رفض إسرائيل كل الوساطات في الحرب الأخيرة على غزة، ولم تقبل إلا الدور المصري والورقة المصرية أساساً لوقف الحرب، حتى الدور الأمريكي كان محدوداً في التأثير على وقف الحرب على غزة³.
- التأكيد على أهمية الحفاظ على اتفاقية السلام بين الطرفين والتعاون الاستخباري لمنع وصول إيران إلى سيناء ومن خلفها قطاع غزة.
- أما الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سوريا يمكن اختصاره، بالخطوط الحمراء التي وضعتها إسرائيل للتعامل مع الأوضاع في سوريا والملاحظ أن مخاوف إسرائيل من المد الشيوعي الذي اجتاح العالم العربي بعض الشيء بعد اندلاع الحراك السوري، حيث يلاحظ سقوط الأنظمة الموالية للغرب أو منفتحة عليه، وهو الأمر الذي اعتبرته إسرائيل تهديداً للاستقرار وتحولاً استراتيجياً يهدد مصالحها الاستراتيجية على المدى البعيد، وظلت الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية سوداوية قائمة ومتشائمة إلى حين اندلاع الثورة السورية. والتي يمكن إيجاز الموقف الإسرائيلي منها فيما يلي:
- التصدي لنقل أسلحة سورية إلى أي جهة مناهضة لإسرائيل خاصة حزب الله.
- القضاء على السلاح الكيماوي السوري وعدم نقله إلى أي جهة معادية لإسرائيل.
- انتهاك السيادة الإسرائيلية من أي طرف.

³ مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية، برنامج الدراسات الإسرائيلية، مسارات، 2016.

مع أن الأحداث غير ناضجة حتى الآن ومن الممكن أن نأخذ أي منحى في علاقتها مع إسرائيل ومازال هناك عدة سيناريوهات للأوضاع في سوريا إلا أن إسرائيل قامت بوضع استراتيجية مضادة لكل سيناريو من هذه السيناريوهات، ويمكن إيجاز هذه السيناريوهات فيما يلي:

- حرب أهلية طويلة الأمد.
 - تقسيم سوريا إلى دويلات صغيرة (السيناريو الأفضل لإسرائيل).
 - انتصار النظام - قد يؤدي إلى وصول النفوذ الإيراني إلى حدود إسرائيل.
 - انتصار المعارضة الذي يؤدي إلى تهديد الجماعات الإسلامية.
- أما فيما يتعلق بالعلاقة مع الأردن فإسرائيل دائماً حريصة على استمرار العلاقات مستقرة مع الأردن على أساس أن استقرار الأردن مطلب مهم للأمن القومي الإسرائيلي⁴.

تأثير الأحداث على الموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية:

تفاوت الموقف الإسرائيلي من المسألة الفلسطينية نتيجة للأحداث في الدول العربية ما بين بداية الأحداث وبين الفترة اللاحقة لهذه الأحداث، ولكن إسرائيل تعرف أكثر من غيرها من الدول أن القضية الفلسطينية كانت الغائب الأكبر من الحراك العربي، حيث كان اهتمام المواطن العربي هو التخلص من الأنظمة الاستبدادية، ففي البداية حاولت إسرائيل تجنب تأثيراتها لأنها لم تكن تعلم إلى أين تسير الأمور، الأمر الذي دفعها إلى طرح موضوع تسوية القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين الذي تبناه المجتمع الدولي وهو ما أكدته رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في أكثر من مناسبة خاصة في خطابه في الأمم المتحدة في عام 2011، حيث خصص معظم الخطاب لموضوع السلام مع الفلسطينيين، وفي السنة التالية مباشرة تغيرت النظرة الإسرائيلية للأحداث في المنطقة الأمر الذي انعكس على

⁴ محمود محارب، إسرائيل والثورة المصرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، الدوحة

نظرتها لقضية حل الصراع مع الفلسطينيين وحاولت بكل الصور أن تبعد الملف الفلسطيني عن الواجهة وتصدر الملف الإيراني باعتباره من وجهة نظرها هو الأهم والأخطر على أمن المنطقة واستقرارها بهدف خلق تحالفات جديدة مع الدول العربية بحجة التصدي للخطر الإيراني.

*مرحلة إعادة التوازن واستثمار هذه الأحداث لخدمة الأجندة الإسرائيلية تجاه الصراع مع الفلسطينيين، يلاحظ من خلال السلوك السياسي الإسرائيلي في هذه المرحلة أن أهم السياسات تمثلت في استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني من خلال مصادرة الأراضي، والاستمرار في الاستيطان وهدم المنازل العربية في معظم المناطق المحتلة لعام 1967، بالإضافة إلى مصادرة هويات المقدسين، وكذلك السماح للجماعات الارهابية اليهودية بالاعتداء المستمر على أراضي وبيوت الالعرب في الضفة الغربية وقتلهم وحرقت مزارعهم وهدم ابارهم ومنعهم من جني ثمار اراضيهم، هذا بالإضافة إلى محاولة سن تشريعات جديدة تتعلق بالمسجد الأقصى⁵. فقد جاءت المواقف الإسرائيلية في هذا الاطار واضحة ومحدودة والتي يمكن تسليط الضوء عليها في النقاط التالية:

أولاً: ربط الموضوع الفلسطيني بالإرهاب:

بدأ التوجه لدى القيادة الإسرائيلية بعد ظهور تنظيم داعش في المنطقة، حيث حاول ننتياهو في اكثر من مناسبة الربط بين داعش والمقاومة الفلسطينية، خاصة بعد عمليات الطعن ومهاجمة جنود إسرائيليين، مع تكرار ننتياهو عملية الربط بين ما يمارسه تنظيم داعش وحركة حماس، خاصة بعد الأحداث الأخيرة في فرنسا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية، وقد خصص ننتياهو معظم خطابه في الأمم المتحدة عام 2014 لموضوع الإرهاب "حماس وداعش فرعان من الشجرة المسمومة نفسها". يقصد بذلك الإرهاب الإسلامي⁶.

⁵ ميلري، مرجع سابق

⁶ خطاب ننتياهو في الأمم المتحدة لعام 2014.

وفي هذا الاطار حاولت إسرائيل تسويق نفسها على أنها قادرة على المساعدة في محاربة الإرهاب خاصة مع الدول التي تعاني من الجماعات الإسلامية مثل نيجيريا ومصر والأردن في محاولة منها لتعزيز علاقاتها مع هذه الدول على حساب الموضوع الفلسطيني.

ثانياً: إدارة الصراع وليس إنهائه:

في ظل هذه الأوضاع السائدة في المحيط العربي والإقليمي برزت إلى السطح تصورات إسرائيلية قديمة جديدة فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية تصب في اتجاه إدارة الصراع، وأن إسرائيل غير مضطرة في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي تعتقد أنها في صالحها أن تذهب إلى حل نهائي مع الفلسطينيين لأن الثمن الذي يمكن دفعه من خلال إدارة الصراع أقل بكثير من ثمن إنهاء الصراع ودفع استحقاق أي اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، كما برز توجه آخر يصب في نفس الاتجاه يؤكد أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن يحل كجزء من تسوية إقليمية تشارك فيها الدول العربية تكون عوضاً عن المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين، هذا التطور هو الذي دفع نتنياهو إلى التصريح بأن هناك إمكانية للتطبيع مع العالم العربي قبل حل الموضوع الفلسطيني، عكس الماضي، حيث التأكيد دائماً على أن الدخول إلى العالم العربي يأتي من خلال تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

إن تبني إسرائيل لخطاب يؤكد على غياب الشريك الفلسطيني، شريك يستطيع التوصل إلى تسوية مع الجانب الإسرائيلي، والمؤشرات على هذا التوجه الإسرائيلي كثيرة وواضحة، بالإضافة إلى التصريحات الإسرائيلية في هذا الاطار فقد أفسدت إسرائيل عن سابق إصرار خطة كيري التي طرحت عام 2014 وما هي الآن ترفض المشاركة في مؤتمر باريس إضافة إلى الإجراءات الاستيطانية على الأرض التي تتسبب أي عملية سياسية جدية بين الطرفين.

ثالثاً: استثمار الموقف ومحاولة قطف الثمار:

تسعى إسرائيل بعد أن أدركت أن المخاطر التي تحقّق بها من التغيرات في العالم العربي يمكن استيعابها وتجنب آثارها السلبية، بل أكثر من ذلك فإنها وضعت

استراتيجية للاستفادة قدر الإمكان من هذه التغيرات وانشغال المنطقة والعالم بما يدور من أحداث، يلاحظ من تصريحات القادة الإسرائيليين على مفهوم انعدام الاستقرار في المنطقة امتداد لادعاء لطالما طرحه القادة الإسرائيليين وهو أن القضية الفلسطينية ليست عامل التوتر الوحيد في المنطقة وأن منطقة الشرق الأوسط تعج بالصراعات والخلافات⁷. فلا غرابة في ظل هذه الأجواء أن تقوم إسرائيل بطرح مجموعة من القضايا والقيام بحملة من الإجراءات التي تصب في المصلحة الإسرائيلية:

- تجميد الملف الفلسطيني وإبعاده عن الواجهة واهتمام المنطقة والعالم ومحاولة تبريده أكثر مدة ممكنة، وفي المقابل تصدير الملف الإيراني إلى الواجهة بصفته الملف الأخطر والأهم وتتعدى أهميته ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يمكن تأجيله⁸.

- التأكيد على أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث يلاحظ أن موقف الثورات عند إسقاط الأنظمة دون الانتقال إلى الديمقراطية عزز ادعاء عدم جاهزية العرب والديمقراطية من وجهة نظر إسرائيل⁹.

- تعزيز مكانتها من خلال استغلال تفوقها على المحيط العربي مع انشغال الدول العربية بشؤونها الداخلية، فجيوش هذه الدول إما انهارت مثل العراق وسوريا وإما مشغولة بمشاكلها الداخلية مثل مصر والأردن ولبنان. يضاف إلى ذلك نسج علاقات مع دول الأطراف المحيطة بالعالم العربي مثل الهند واليونان ونيجيريا ودول الاتحاد السوفييتي.

الواضح أن هناك جهات إسرائيلية منظمة تمثل مؤسسات ومرجعيات تدعم الأنشطة العدائية ضد الفلسطينيين في ظل حكومة المستوطنين، والواضح أنها تتم بأسلوب ممنهج ومدعوم من أعلى المستويات السياسية لان بنية بل أن هذه

⁷ يسري خيرزان، مرجع سابق ص12.

⁸ أسعد غانم، الربيع العربي بعيون إسرائيلية، الحياة، 2016

⁹ يسري خيرزان، رؤية إسرائيلية للثورات العربية، ملفات مدى الكرمل، رقم 4، 2014.

الاعتداءات تعود إلى السياسة الاستيطانية التي يقوم عليها المشروع الصهيوني وإرهاب الفلسطينيين والضغط عليهم حتى يضطرون إلى الرحيل ومن ثم الاستيلاء على أراضيهم¹⁰.

- استغلال الانتشغال الدولي بأحداث المنطقة وطرح قضايا ومشاريع وقوانين تعزز الاحتلال الإسرائيلي، فقد طرحت إسرائيل بقوة مسألة الدولة اليهودية على أنها التطبيق الأمثل لحل الدولتين الذي يدعو إليه المجتمع الدولي، وحل موضوع اللاجئين داخل الدولة الفلسطينية أسوة بما فعلت إسرائيل حيث حلت مشكلة اللاجئين اليهود داخلها، مع التأكيد أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وسيطرة إسرائيلية على غور الأردن وضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل.

- الاستمرار بالمشروع الكولونيالي على الأراضي الفلسطينية من خلال ضم مزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وإقامة المزيد من النقاط الاستيطانية لنسف إمكانية إقامة دولة فلسطينية وما مشروع قانون تسوية البؤر الاستيطانية إلى مؤشر على هكذا توجه.

- تعزيز الانقسام الفلسطيني الذي بات أحد المركبات الأساسية في الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع القضية الفلسطينية، حيث يؤدي استمراره إلى تعزيز التصور الإسرائيلي بضرورة تأجيل حل الصراع وأن لا شريك فلسطيني قادر على إجراء مفاوضات جادة وأن إدارة الصراع هو الحل الأمثل للتعامل مع الوضع الفلسطيني نفسه.

- اعتبار نتنياهو أن السلام يتحقق مع الدول العربية بتطبيق الديمقراطية وأن الغرب ملزم بدفع مسيرة الديمقراطية إلى الإمام في العالم العربي، وقد ساعد الحراك العربي وفشل تطبيق الديمقراطية إلى زيادة المزاعم الإسرائيلية باعتبار أن إسرائيل هي واحدة الديمقراطية في الشرق الأوسط، حيث كانت تخشى إسرائيل من أن تطبيق الديمقراطية في دول الحراك العربي قد يؤدي إلى تحطم مقولتها بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والواضح أنه لو نجحت الديمقراطية في دول

¹⁰ غسان دوعر، الحرب الإسرائيلية على الرموز والفصائل الإسلامية، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 54.

الحراك العربي لفقدت إسرائيل مسوغاتها الأيديولوجية والاخلاقية والذي تطالب العالم لدعمها¹¹.

بناءً على الاستراتيجية الواضحة التي تقوم بها إسرائيل لاستغلال الأوضاع الإقليمية، فإننا كفلسطينيين بحاجة إلى وضع استراتيجية مضادة قائمة على فهم العقلية الصهيونية يأتي في مقدمتها إنهاء الانقسام - استراتيجية دبلوماسية تتشابه مع البعد العربي الدولي وتشترك مع مؤسسات المجتمع المدني والجاليات الفلسطينية، وأن نحافظ بالحيادية والقرار الفلسطيني المستقل والتمسك بالعمق العربي الإسلامي مع التأكيد على خلق حالة مقاومة فلسطينية جامعة تشمل كل أشكال المقاومة متصدية بذلك لاستراتيجية إسرائيلية تهدف إلى هدم المشروع الوطني الفلسطيني.

¹¹ مهند مصطفى مرجع سابق.

تعقيب

د. غازي حمد

الحديث عن المفاصل الأساسية التي تحدثوا عنها اسرائيل وتركيا وهي بلا شك تؤكد بقوة على القضية الفلسطينية، لكن هناك مشكلة في السياسات المتباينة أو ربما تكون المتوافقة فيما بينها، وتحتاج الى النظر الى خلف الكواليس لأن في السياسات الدولية ليس كل ما تراه هو حقيقي، وكذلك في السياسات الشرق أوسطية وربما يكون لها اعراض لكن يكون جزء من الشيء الخفي. النقطة الثانية. أنا أعتقد أن الربط بين تحركات السياسة الاقليمية يوجد ما بينها تداخل أو تضارب على مختلف توجهاتها، المنطقة كلها تدور حول أهداف كبيرة من أجل إضعاف هذه المنطقة، لا شك أن د. أسامة تحدث عن جوانب كثيرة تتعلق بإيران ولا شك أن التقديم موضوعي وذات تحليل موضوعي لكثير من القضايا الموجودة، لكن الاختلاف في نقطتين، النقطة الأولى أن التدخل الإيراني لا يؤثر على القضية الفلسطينية بالعكس له تأثير كبير وعميق وأحدث حالة استنزاف وهو أن ايران تتحرك من جانب طائفي أو مصلي، لذلك كل هذه التحركات أو التغيرات سواء في البحرين أو لبنان أو سوريا كلها لها تأثير على القضية الفلسطينية. إيران وضعت كل قدراتها المالية والعسكرية من أجل إنقاذ النظام السوري في دمشق، وأيضاً أريد أن أنتقد أن ايران نجحت في إدارة الأزمة السورية وهذا غير صحيح بالإضافة الى دخول روسيا في الأزمة، وبالتالي أصبحت روسيا هي الحاكم من تفاوض مع المعارضة وتوفير الخروج الآمن، حتى أدنى التفاصيل تتم بإشراف روسي وتتكلم نيابة عن سوريا.

بالنسبة لعلاقة ايران بالفصائل الفلسطينية، أنا أعتقد أن السياسات الإيرانية في المنطقة ليست سياسات ايجابية سواء في جميع الصراعات التي تحدث، وهي تتم من منطلقات ليست في صالح الموقف الوطني الفلسطيني والموقف العربي، دعمها لبعض الفصائل لا يجب أن يكون مقترناً بالمواقف السياسية الموجودة في المنطقة العربية، حيث أن سوريا

والعراق كانا يشكلان قوة كبيرة في المنطقة بينما الآن أصبحا دول شبه مدمرة، إسرائيل كانت دائماً تخاف من ثلاث دول من بعد استراتيجي وهما سوريا والعراق ومصر وما حدث من صراعات حتى تصبح هذه الدول خارج الخارطة السياسية، وأنا أعتقد أن الدول الكبرى نجحت في هذا، وأعتقد أن إيران ليس شيئاً محموداً وليس شيئاً إيجابياً من جهة تقديم الدعم للقضية الفلسطينية، على العكس الحالة العربية دخلت في حالة استنزاف وبالتالي ضعفت القضية الفلسطينية وتأخرت في أولوياتها، يوجد عدة أطراف تتدخل في سوريا والحالة أصبحت ممزقة.

بالنسبة لموضوع تركيا، أعتقد أن د. كمال من خلال تقديمه للورقة أن لديه موقف مع تركيا وذلك من خلال توضيحه أن كل شيء في تركيا خاطيء ولم يقدمه بشكل موضوعي، وما تم ذكره من أن تركيا تريد أن تبيع غزة وتحذوا حذو الحكام العرب، هذا الكلام كان مفروضاً أن يدلل عليه، لكن الحديث بهذه الصورة المطلقة التي تفتقد للدليل تضعف الورقة تماماً، وأعتقد أن الورقة تفتقد للموضوعية في معالجة الأمور، يوجد أمور تركيا نجحت فيها وكذلك أمور أخفقت فيها لكن الحكم بالشكل السوداني أعتقد أن هذا ليس منطقياً، وأعتقد أننا نحن دائماً مشبعين بأن الكل يتآمر علينا بدون اثبات دلائل، وهذا يفقد الروح المعنوية وهذه ثقافة خطيرة، أنا اطلعت على بعض المحاضر وأنا أو من بوطنيتي وأحكم على الموقف بمنطقية، تركيا لم تؤيد الانقسام الفلسطيني اطلاقاً، أي مبادرة تتم بتركيا وهي جمعت قيادات حماس وقيادات فتح، ليس كل شيء يجب أن يفسر على أنه تأمري على غزة، اذا أردنا أن نحاكم هذه الدول بهذه الطريقة لن نستطيع أن ننسج علاقات جيدة وبالنهاية نصطف اما مع هذا الطرف أو ذاك، يوجد كثير من المواقف الجيدة لتركيا منها موقف مرمرة والضغط على إسرائيل وكذلك موقفها من الحرب على غزة، وليس خطأ ما تفعله وتقدمه تركيا في ظل هذا التراجع الدولي وهذا الدعم للاحتلال، أنا موقفي واضح ولن أدافع عن أحد ولن نعزز الانقسام بأي شكل من الأشكال، كل طرف له انتقادات ولكن ليس انتقاد يفقد إنجازات ذلك الطرف ونفقه الحس الوطني، لكن التصوير الذي قدمه د. كمال أنا شخصياً لا أقبله لأنه انطلق من منظور سوداوي وأن الدولة العثمانية هي التي ساهمت في بناء دولة إسرائيل، أعتقد أن هذا الكلام مجافي للحقيقة. النقطة الأخيرة أنا لم أختلف مع الورقة الأخيرة، إسرائيل لديها نجاحات ولكن لديها اخفاقات، أنا أعتقد أن التصويت الأخير في مجلس الأمن يثبت أن إسرائيل حضورها الدولي بدأ يتراجع بشكل قوي، ومنها موضوع مقاطعة إسرائيل وانتشاره

على مستوى العالم وغيره كثير جداً، قدرات اسرائيل اليوم تشكل رعب لدى الاسرائيليين بعد التغيرات التي حدثت، ولكن الانقسام والأداء الهزيل للسياسة الفلسطينية تعتبر نقاط قوة لدى اسرائيل، يجب أن يكون هناك موقف فلسطيني قوي وحازم ومنها وقف الاستيطان، وأن كل حجر أقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو غير شرعي ومحاكمتها على ذلك والاصرار على ذلك، هناك نقطة أساسية نحن بحاجة لمعالجتها وهي حالة الضعف الفلسطينية الداخلية ومنها غياب الوحدة الوطنية وتعزيز الانقسام ولا يوجد شيء اسمه المشروع الوطني الفلسطيني ونفرح على انجاز جزئيات لا تشكل في مجموعها طبيعة المشروع الوطني الفلسطيني الذي يجب أن يجمع عليه الجميع وأنا أعتقد أن هذا من النقاط المهمة التي كان يجب أن يركز عليها في السياسات الفلسطينية، ومن المهم جداً اعادة البوصلة مرة أخرى من خلال أن يكون هناك مشروع وتوافق وطني فلسطيني حتى نستطيع أن نقول أننا قادرون أن نقف أمام اسرائيل، وأنا أعتقد أن لدينا قوى كبيرة جداً، حماس قوة عسكرية ولدينا قوى سياسية وقوة حق موجودة ولدينا عالم عربي واسلامي ومجتمع دولي نستطيع أن نعمل من خلاله، ولكن بسبب تشتت التيارات والرؤى والمنهجيات للفصائل الفلسطينية وأنا قلتها كثيراً نحن لدينا برامج حزبية وفصائلية وليس لدينا مشروع وطني يجمع الفلسطينيين تحت مظلة واحدة، وهذه هي أكبر نقطة ضعف للجانب الفلسطيني وأكبر نقطة قوة للجانب الاسرائيلي.

مداخلات الجلسة الثانية

أ. وائل قديح

هناك ارتياح من حديث السيد غازي حمد، وكما قال حماس قوة عسكرية لديها السلاح وفعلاً هذا يشرفنا وليس لديها القدرة العسكرية لتصدير السلاح. ألم تشعر أن حماس لم توفق في موقفها إتجاه سوريا وخاصة أن الموقف الفلسطيني في حرب الخليج الثانية لم يوفق أيضاً ودفعنا الثمن كفلسطينيين بتهجير نحو 400 ألف فلسطيني من الكويت كانوا يعيشوا برفاهية عالية؟ نحن نعلم أن وزارة الدفاع الاسرائيلية أقامت مستشفى في الجولان لتقديم الخدمات الطبية لمصابي المعارضة السورية ولها علاقات وثيقة مع الساسة الاسرائيليين ، وجميعنا لاحظنا حضور وفد من المعارضة السورية في جنازة شمعون بيريز .

د. جمال أبو نحل

نحن الفلسطينيون أصبحنا المفعول به وليس الفاعل في المنطقة العربية ، لم نعد على رأس الأولوية لأننا ما زلنا منقسمين ومتفرقين ولم نرحم أنفسنا، لذلك لا أحد يرحمنا ما دمنا منقسمين ، التدخل الإيراني لم يكن له دور سلبي على القضية الفلسطينية ولكن له دور في تعزيز الانقسام الفلسطيني، إيران لم تطلق طلقة واحدة على اسرائيل، وإيران من خلال ميليشياتها في العراق وسوريا أبعدت الأضواء على قضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية، واستخدمت بعض الفصائل الفلسطينية كورقة، ولو كان لايران موقف ايجابي لقامت بجمع فتح وحماس على مدار عشر سنوات، بالنسبة للدكتور كمال ، للأسف ورقتك ابتعدت تماماً عن البحث

العلمي ، تحدثت عن الخلافة ولم تتكلم بالنقاط ما هو تأثير الدور التركي سواء بالإيجاب أو السلب على القضية الفلسطينية؟

أ. إلهام شمالي

سأتحدث من ناحية تاريخية، عملية انجاح المشروع الاسرائيلي كان مشروعاً دولياً، مشروع الدولة الحازجة ، الدولة العثمانية وقفت بكل قوتها وأصدرت قوانين منع التملك من خلال البطاقة الحمراء بمنع عملية الهجرة وزيادة تسارعها ، بالنسبة لتملك الأراضي 40 مستوطنة تم اقامتها في عهد الدولة العثمانية بالمقابل تم اقامة 350 مستوطنة في عهد الانتداب البريطاني، 65 ألف دونم في الدولة العثمانية تملكها اليهود بالمقابل أكثر من مليون دونم تم تملكه في العهد البريطاني ، تم الحصول على أراضي فلسطينية بنسبة 78% بموجب القرار الدولي قرار التقسيم ، عملية انشاء المشروع الصهيوني لم تكن بأيدي الدولة العثمانية وإنما بأيدي بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا النازية.

أ. أحمد دلول

تحدث دكتور كمال عن اتفاق حسن الجوار بين غزة واسرائيل برعاية تركية، كما نعلم أن اتفاقات حسن الجوار تكون بين دولة ودولة أخرى وليس بين إقليم تحت احتلال وبين دولة قائمة، لكن متى وكيف تم توقيع هذا الاتفاق وما أهم البنود التي تناولها هذا الاتفاق؟

الردود والتعقيب

◀ أ.د. أسامة أبو نحل

أولاً كما قال الدكتور غازي ايراني موقفها ليس كالموقف الروسي هذا صحيح، روسيا دولة عظمى ولها اهتمام بالشأن السوري، فقدان سوريا بالنسبة لروسيا معناه أنها فقدت آخر قاعدة لها في المنطقة، ولكن هذا لا يمنع إيران من اهتمامها في الشأن السوري لأن بقاء نظام الأسد هو بوابتها لتزعم العالم الاسلامي. بالنسبة لدكتور جمال أنت ذكرت أن إيران كان لها موقف من تعطيل المصالحة، بخصوص كلامك بأن إيران تدعم الحوثيين هذا يوضح الضعف العربي، نحن نهتم ببيتنا بأيدينا ونطلب من الآخرين أن يساعدونا، وبالتالي لماذا نلوم إيران وهي تبحث عن مصالحها ومن حق أي دولة أن تتبع أي وسيلة لتحقيق مصالحها.

◀ أ.د. كمال الأسطل

أولاً: جميع ما ذكرته في الورقة البحثية هو ليس كلام سياسة أكثر من أنه كلام علم والأدلة، ثانياً: أن تركيا تقيم علاقات متوازنة وليست متوازنة مع الأطراف في الساحة الفلسطينية والعربية والاقليمية والدولية. ثالثاً: الورقة تتضمن محددات الدولة تركيا ودورها في المنطقة العربية وهناك سيناريوهات مستقبلية وهناك التحالف التركي الاسرائيلي، نعلم أننا هنا كمركز تخطيط يجب أن نقدم الأوراق كصناع قرار أكثر من أنها لغة غوغاء سياسية، السياسة الواقعية وليست السياسة الشعارانية، أفرق بين القول والعمل.

◀ أ. جمال البابا

سأتحدث في نقطة واحدة وهي الأزمة السورية وأعتقد أن الأزمة السورية فيما يتعلق بعلاقتها مع اسرائيل ما زالت متغيرة وما زالت خطيرة، واسرائيل في هذا الإطار حددت أربعة سيناريوهات وهذا له انعكاس مباشر على القضية الفلسطينية، والسيناريوهات باختصار السيناريو الأول وهو اعتقاد اسرائيل بأن يسود في سوريا

النظام الصومالي أي حرب أهلية طويلة الأمد تستنفذ سوريا عسكرياً واقتصادياً، والسيناريو الآخر هو إنتصار النظام السوري وهذا له مخاطره من وجهة نظر إسرائيل أنه يقرب العنصر الإيراني ومن خلفه حزب الله والتيار الشيعي من حدود اسرائيل، والسيناريو الثالث إنتصار المعارضة وهذا قد يؤدي إلى بروز جماعات اسلامية ارهابية تهدد الحدود الاسرائيلية، والسيناريو الرابع وهو ما تفضله اسرائيل وهو اقامة كيانات صغيرة في سوريا كيان علوي في الشمال الغربي وكيان كردي في الشمال الشرقي وكيانين آخرين للمعارضة اسلامي وعلماني ، وبالتالي تستطيع وضع سيناريو خاص بكل تجمع من هذه التجمعات ، وتعتقد اسرائيل أن هذا السيناريو هو الأقرب لمصلحتها، واحتمال أن تذهب سوريا الى التفكيك هذا احتمال كبير لأنه يصب في المصلحة الاسرائيلية.

◀ د. غازي حمد

كخلاصة، نحن الفلسطينيون أحوج ما نقوم بقراءة التغيرات السياسية في المنطقة قراءة دقيقة وواعية لأننا ضحاياها ودفعنا ثمناً غالياً بسبب قراءتنا الخاطئة وبعض القراءات المنحازة وغير المبنية على أساس وطني من خلال التصنيفات. نحن بحاجة لأن نقرأ كل ما حولنا ليصب في مصلحة القضية الفلسطينية. معنى ذلك أننا سنخسر الكثير من الحلفاء ونعطي الفرصة لإسرائيل والتي لديها قدرات هائلة ذات بعد استراتيجي، يجب أن لا نحاكم الدول من بعض المواقف المعينة، نحن بحاجة إلى الكل يقف بجانبنا، القراءة المطلوبة هي القراءة المتوازنة الموضوعية والمهنية محورها الأساسي هي القضية الفلسطينية وليس اعتبار الصداقة هنا أو أيديولوجية اسلامي علماني شيعي. نعم نحن بحاجة لتجديد كل هذه الدول لصالح الصراع مع الإحتلال ، أنا كسياسي أرى ما يمكن أن أستفيد منه في تركيا وقطر وإيران وغيرها لتكوين دعم قوي للقضية الفلسطينية بدون قراءات محكوم عليها بالأبيض والأسود، السياسة يجب أن تدرس دراسة عميقة تحت مظلة خدمة القضية الفلسطينية.